المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٨

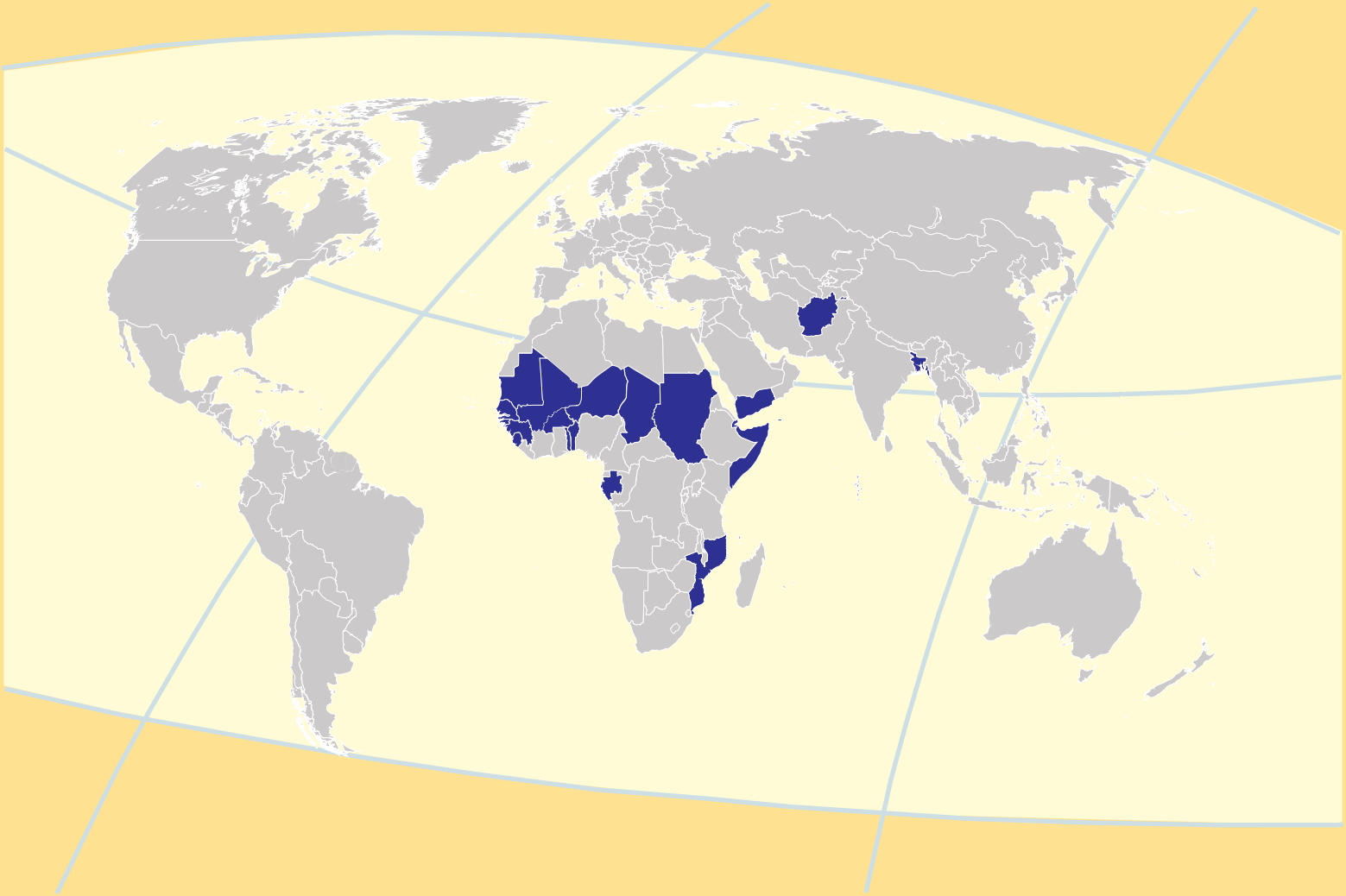

منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٨

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

© 2009م مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

العنوان : Attar Sokak, No. 4, G.O.P., 06700
Ankara, Turkey

الهاتف : +90 312 468 61 72

موقع الإنترنيت : www.sesric.org

البريد الإلكتروني : pubs@sesric.org

جميع الحقوق محفوظة

قام مركز أنقرة بتطبيق أعلى المعايير خلال مرحلة الإعداد والمعالجة بهدف الوصول إلى الدقة المتناهية للبيانات المضمنة في هذا العمل. التسميات والمعلومات المقدمة في أيِّ من الأشكال أو قسم من الأقسام التوضيحية لا تدل ضمنيا على أيَّ حكم تجاه مركز أنقرة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأيَّ كيان ما. وإلى جانب أنه يرفض أيَّ مسؤولية تجاه أيِّ نوع من أنواع الجدل السياسي الذي قد ينشب مستخدما البيانات المقدمة في هذه الطبعة.

حقوق الطبع مكفولة للمادة المقدمة في هذه الطبعة . وبمقتضى حق النشر الذي يدَّعيه وبما أنه يشجع توزيع إصداراته لما يخدم مصلحة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يمنح مركز أنقرة الأذن بإستعراض، ونسخ، وإنزال وطباعة المادة المقدمة شريطة الاَّ يُعاد إستخدامها، تحت أي ظرف من الظروف، لأغراض تجارية.

يرجى إرسال طلب بالبيانات التامة إلى دائرة الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية على العنوان الم بين أعلاه للحصول على الإذن بنسخ أو إعادة طباعة أي قسم من هذا الكتاب.

يرجى إرسال كافة الإستفسارات حول الحقوق والترخيص إلى دائرة النشر بمركز أنقرة على العنوان المبين أعلاه.

ISBN: 978-975-6427-19-4
تصميم الغلاف: دائرة النشر، مركز أنقرة

يتقدم مركز أنقرة بعظيم شكره لمعهد الإحصاء بجمهورية تركيا على تسهيلات الطبع التي قدمها

للمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بدائرة الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية، مركز أنقرة على البريد الإلكتروني التالي:
research@sesric.org

المحـــتويات

١. البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: أحدث الاتجاهات الاقتصادية ١

١-١. هيكل الاقتصاد ٣

١-٢. الإنتاج والنمو ٥

١-٣. التضخم ١٠

١-٤. الصادرات والواردات ١١

١-٥. وضع الميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطي من العملات الأجنبية ١٧

٢. اتجاهات إنسياب التمويل الخارجي ١٨

٣. الدين الخارجي ٢٧

٤. التنمية البشرية ومحو الفقر ٣٥

٤-١. مؤشر التنمية البشرية للبلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية الأعضاء في المنظمة ٣٥

٤-٢. مؤشر الفقر البشري للبلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية الأعضاء في المنظمة ٣٦

٤-٣. تقدم البلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية الأعضاء تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية ٣٧

٥. الخلاصـة والتوصيـات ٤٤

المراجـــع ٤٨

الملحق الإحصائي ٤٩

النوافـذ

النافذة رقـم ١. ما الذي يمكن أنْ تفعله البلدان الغير ساحلية الأقل نموا؟ ١٤

النافذة رقـم ٢. كيف يمكن أنْ تساعد المعونات الخارجية الدول الأقل نموا والدول الغير ساحلية بشكل فاعل لتحقيق الأهداف التنموية للألفية؟ ٢٤

النافذة رقـم ٣. الأزمة المالية العالمية والبلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية: الآثار المتوقعة ٣٢

الجـداول

الجدول ١: العدد التراكمي للسكان والناتج المحلي الإجمالي للدول الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر ٦

الجدول ٢: الميزان التجاري، ميزان الحساب الجاري وإحتياطي النقد الأجنبي (بليون دولار) ١٧

الأشـكال

الشكل رقـم ١. هيكل إنتاج النشاط الإقتصادي الرئيسي (نسبة بالناتج الإجمالي: متوسط ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) ٣

الشكل رقم ٢. هيكل إنتاج النشاط الإقتصادي الرئيسي (نسبة بالناتج الإجمالي: متوسط ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧) ٤
الشكل رقم ٣. الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٥
الشكل رقم ٤.متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد والسكان (٪) ٨
الشكل رقم ٥. نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنمو السكاني (نقاط مئوية) ٩
الشكل رقم ٦. مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي في النسبة المئوية) ١٠
الشكل رقم ٧. مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي في النسبة المئوية، ٢٠٠٧) ١١
الشكل رقم ٨. صادرات السلع التجارية ١١
الشكل رقم ٩. معدل نمو الصادرات والتغير في أسعار السلع (٪) ١٢
الشكل رقم ١٠. صادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) ١٢
الشكل رقم ١١. واردات السلع التجارية ١٣
الشكل رقم ١٢. نمو الواردات (٪) ١٦
الشكل رقم ١٣. واردات السلع التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪) ١٧
الشكل رقم ١٤. إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي المدخرات المحلية وفجوة المصادر ١٩
الشكل رقم ١٥. صافي تدفقات المصادر التمويلية ٢٠
الشكل رقم ١٦. المساعدات التنموية الرسمية ٢١
الشكل رقم ١٧. صافي المساعدات التنموية الرسمية للفرد ٢٢
الشكل رقم ١٨. المساعدات التنموية الرسمية للفرد وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٢
الشكل رقم ١٩. الإستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) ٢٣
الشكل رقم ٢٠. الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٦
الشكل رقم ٢١. رصيد الديون الخارجية ٢٧
الشكل رقم ٢٢. إجمالي خدمات الدين ٢٨
الشكل رقم ٢٣. تركيبة الديون الخارجية ٢٨
الشكل رقم ٢٤. معدلات المديونية ٣٠
الشكل رقم ٢٥. معدلات أعباء تسديد الديون ٣٤
الشكل رقم ٢٦. البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المتخرجة من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتدنية إلى فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ ..... ٣٦
الشكل رقم ٢٧. السكان الذين يعانون من الفقر البشري في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر ٣٧
الشكل رقم ٢٨. الأطفال تحت سن الخامسة ناقصي الوزن بدرجة حادة ومتوسطة (٪) ٣٨
الشكل رقم ٢٩. إجمالي صافي الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، للجنسين ٣٩
الشكل رقم ٣٠. مؤشر تكافؤ النوع الإجتماعي في الإلتحاق بمستوى التعليم الثانوي ٣٩
الشكل رقم ٣١. معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من بين كل ١٠٠٠ مولود حي ٤٠
الشكل رقم ٣٢. حالات الولادة التي تمت تحت إشراف كادر صحي مؤهل (٪) ٤١
الشكل رقم ٣٣. معدل إنتشار مرض السل الرئوي من بين كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة ٤١
الشكل رقم ٣٤. إجمالي نسبة السكان مستخدمي مصادر مياه الشرب المحسنة ٤٢
الشكل رقم ٣٥. عدد مستخدمي الإنترنيت من بين كل ١٠٠ شخص ٤٣

الملحق الإحصائي

الجدول أ-١. التوزيع الجغرافي للبلدان الأقل نموا في العالم ٥١
الجدول أ-٢. إجمالي السكان (مليون) ٥٢

الجدول أ-٣. الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية (بليون دولار) ٥٣
الجدول أ-٤. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية بالدولار) ٥٤
الجدول أ-٥. هيكل الإنتاج (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط ٢٠٠٠-٢٠٠٥م) ٥٥
الجدول أ-٦. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪) ٥٦
الجدول أ-٧. متوسط المعدلات السنوية للتضخم (التغير المئوي في متوسط مؤشر اسعار المستهلك) ٥٧
الجدول أ-٨. صادرات السلع التجارية (فوب، مليون دولار) ٥٨
الجدول أ-٩. واردات السلع التجارية (سيف، مليون دولار) ٥٩
الجدول أ-١٠. ميزان الحساب الجاري (مليون دولار) ٦٠
الجدول أ-١١. الإحتياطي بإستثناء الذهب (مليون دولار) ٦١
الجدول أ-١٢. إجمالي تكوين رأس المال (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٦٢
الجدول أ-١٣. إجمالي المدخرات المحلية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ٦٣
الجدول أ-١٤. صافي تدفقات المصادر التمويلية (مليون دولار) ٦٤
الجدول أ-١٥. المساعدات التنموية الرسمية (الصافي، مليون دولار) ٦٥
الجدول أ-١٦. صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) ٦٦
الجدول أ-١٧. إجمالي الديون الخارجية (مليون دولار) ٦٧
الجدول أ-١٨. إجمالي خدمات الديون (مليون دولار) ٦٨
الجدول أ-١٩. الديون طويلة الأجل (مليون دولار) ٦٩
الجدول أ-٢٠. الديون قصيرة الأجل (مليون دولار) ٧٠
الجدول أ-٢١. إستخدام قروض صندوق النقد الدولي (مليون دولار) ٧١
الجدول أ-٢٢. الديون العامة والديةن المكفولة من قبل القطاع العام الحكومي (مليون دولار) ٧٢
الجدول أ-٢٣. معدل الديون إلى إجمالي الدخل القومي (٪) ٧٣
الجدول أ-٢٤. معدل الديون إلى الصادرات (٪) ٧٤
الجدول أ-٢٥. معدل الديون إلى خدماتها (٪) ٧٥
الجدول أ-٢٦. معدل الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات (٪) ٧٦
الجدول أ-٢٧. مؤشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بالتنمية البشرية ٧٧
الجدول أ-٢٨. مؤشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بالفقر البشري ٧٨
الجدول أ-٢٩. التقدم المحرز من قبل البلدان الأقل نموا الأعضاء تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية ٧٩

١. البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: أخر الاتجاهات الاقتصادية

تتألف مجموعة "البلدان الأقل نموا" من البلدان التي تصنفها هيئة الأمم المتحدة رسميا ضمن هذه الفئة من البلدان على أساس انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي للفرد، وضعف مواردها البشرية، وحساسية اقتصاداتها للتأثيرات الخارجية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧١م أول قائمة بالبلدان الأقل نموا ضمت في ذلك الوقت ٢٤ بلدا. وفي الأعوام التالية، ارتفع عدد تلك البلدان بصورة مستمرة ليصل إلى ٤٨ بلدا في عام ١٩٩٤م. وكان من المأمول بطبيعة الحال أن تُتَوَّجَ جهودُ التنمية بخروج بلدان هذه المجموعة، الواحد تلو الآخر، من القائمة مع إرتفاع مستوياتها التنموية. إلا أنه ومنذ عام ١٩٧١م، لم ينجح سوى بلد واحد فقط (بوتسوانا في عام ١٩٩٤م) في تحقيق ذلك الهدف. وبانضمام كل من السنغال في أوائل عام ٢٠٠١م وتيمور الشرقية في عام ٢٠٠٣م، رسميا إلى تلك المجموعة، فإن عددها وصل حاليا إلى ٥٠ بلد[١]. وبخروج جزر الرأس الأخضر من قائمة الدول الأقل نمو في نهاية عام ٢٠٠٧م إنحسر عدد هذه الدول إلى ٤٩ بلد[٢].

صدرت أول قائمة بالبلدان الأقل نموا في عام ١٩٧١م وضمت في ذلك الوقت ثمانية بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي٣. إلا أن هذا العدد ارتفع بصورة مستمرة ليصل إلى ٢١ بلد في عام ١٩٩٧م. وترجع تلك الزيادة إلى البلدان التي كانت مدرجة ضمن فئة البلدان الأقل نموا وانضمت إلى المنظمة (ستة بلدان)٤، والبلدان التي كانت أعضاء في المنظمة وأدرجت ضمن فئة البلدان الأقل نموا (سبعة بلدان)٥. وبانضمام السنغال رسميا إلى فئة البلدان الأقل نموا في عام ٢٠٠١م، أصبح عدد البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٢ بلدا.

وبمجموع سكان يبلغ أكثر من ٧٨١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧م، أيْ ١٢٪ من إجمالي سكان العالم، تمثل البلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية الخمسين الشريحة الأضعف من المجتمع الدولي. ويقع تميز هذه المجموعة من البلدان في ضعف إقتصاداتها، ومصادرها المؤسساتية والبشرية، فضلا عن ما تواجهه من معوقات جغرافية وطبيعية. ومن الممكن أيضا إعتبار توزيعها الإقليمي ذو أثر كبير على نموها الإقتصادي وأدائها التنموي. ففي الوقت الذي يقع فيه معظم هذه البلدان (٣٤ بلد) في إفريقيا، وخاصة في إقليم جنوب الصحراء الكبرى، نجد أنَّ ١٦ منها عباره عن بلدان غير ساحلية و١١ منها بلدان مكونة من جزر صغيرة. والأكثر من ذلك، فقد تم تصنيف ٣٤ بلد من بين هذه البلدان من بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون العالية و١٢ منها مصدرة للسلع التجارية غير النفطية (زراعية في معظمها) (راجع الجدول أ – ١ بالملحق).

وبمعطى هذه الحال، فإن الاحتياجات التنموية للبلدان الأقل نموا تفوق قدراتها الاقتصادية ومواردها المحلية مما يجعل من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان تحديا كبيرا ليس بالنسبة لها فقط وإنما كذلك لشركائها التنمويين وللمجتمع الدولي ككل. وبالفعل، فإن تلك البلدان تلقى اهتماما خاصا ضمن الجهود التنموية التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة التي عكفت بصورة منتظمة، على مدار العقود الثلاثة الماضية، على رصد التطورات الحاصلة في تلك البلدان وعلى التأكيد على ضرورة منحها إمتيازات خاصة لا سيما في مجالات التمويل والتجارة والتعاون الفني. وقد أدت تلك الجهود إلى تزايد الوعي لدى المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة والمحددة لتلك البلدان لمساعدتها على الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي والفقر.

---

[١] للاطلاع على معايير الانضمام إلى قائمة البلدان الأقل نموا والخروج منها، انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧م

• يستمر تناول جزر الرأس الأخضر ضمن البلدان الأقل نمو وذلك لان عام ٢٠٠٧ هو العام الأخير الذي يتضمنه هذا التقرير.

[٣] أفغانستان، تشاد، غينيا، مالي، النيجر، الصومال، السودان، اليمن.

[٤] بنين، بوركينا فاسو، المالديف، موزمبيق، توغو، أوغندا.

[٥] بنغلاديش، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، سيراليون.

تشكل البلدان الإثنان والعشرون الأقل نموا الأعضاء في المنظمة جزءا هاما من كافة البلدان الأقل نموا من عدة زوايا، حيث بلغ إجمالي سكانها ٣٩٧,١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٧م، أو نسبة ٥٠,٩٪ من مجموع سكان تلك البلدان، كما بلغ إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) نسبة ٥٣,٥٪ من إجمالي إنتاج المجموعة، وإجمالي صادرتها السلعية نسبة ٣٨٪[٦]. إلا أنه، وكما هو الحال بالنسبة لباقي البلدان الأقل نموا، تعاني اقتصادات معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ضعف هيكلها الاقتصادي ونقص قدراتها التنموية مما يعيق جهودها من أجل التحسين الفاعل لمستوى معيشة غالبية شعوبها.

كما يمكن اعتبار التوزيع الإقليمي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وما يرتبط به في الكثير من الأحيان من معوقات جيوفيزيائية، أحد العوامل المؤثرة في نموها الاقتصادي وأدائها التنموي. ذلك أن ١٨ بلدا من تلك البلدان يقع في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء و٤ بلدان في آسيا في حين أن ٦ بلدان أخرى هي بلدان غير ساحلية وبلديْن جزيريين (الجدول رقم أ-١ بالملحق). وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنَّ البلدان الغير ساحلية الأقل نموا تعتبر أكثر تأثرا حيث بعد وإنعزال هذه البلدان عن الأسواق العالمية وإعتمادها العالي على التجارة العابرة يزيد من تكاليف معاملاتها الشيء الذي يقلل بدوره من قوتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وتفتقر البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، وخصوصا تلك الواقعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق والمستدام لشعوبها إضافة إلى شدة تأثر إقتصاداتها بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية، علما بأن ٧ بلدا منها لا يزال يُصنف ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية التي تعتمد في جهودها التنموية على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، هي في معظمها سلع زراعية. وعلى العموم، يُصنف ١٨ بلدا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الجدول أ – ١ وأ – ١٧ بالملحق).

ومن هنا، وكما ستشير إليه الأقسام التالية من هذا التقرير، تمثل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الشريحة الأضعف والأفقر ضمن المجموعة الإسلامية. فبينما بلغ سكان البلدان الواحد والعشرين الأقل نموا الأعضاء التي تتوفر حولها البيانات نسبة ٢٧,٩٪ من إجمالي سكان المجموعة الإسلامية في عام ٢٠٠٧م، إلا ان مساهمتها في إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) لم تبلغ سوى نسبة ٦,١٪ فقط، كما أن حصة صادراتها لم تتجاوز نسبة ٣,٢٪ من المجموع، فضلا عن أن متوسط ناتجها المحلي الإجمالي للفرد (٥٦٥ دولارا) كان أقل من ربع ما بلغ إليه لدى المجموعة الإسلامية ككل (٢٥٩٥ دولارا).

وينتمي إثنان وعشرون بلدا من بين البلدان الخمسين الأقل نموا في العالم حاليا إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما هو الحال بالنسبة لسائر البلدان الأقل نموا، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان تمثل تحديا كبيرا سواء بالنسبة لها أو لشركائها التنمويين أو للمجتمع الإسلامي ككل. وفي هذا السياق، يهدف هذا التقرير إلى رصد التطورات التي تشهدها اقتصادات تلك البلدان وتسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها ومن ثم التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات محددة لصالحها وخصوصا في مجالات التعاون المالي والتجاري والفني. ويحلل اتجاهات أهم المؤشرات الاقتصادية لدى تلك البلدان خلال الأعوام الخمسة الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات، ويقارنها بمثيلاتها في كافة البلدان الأقل نموا، وكافة البلدان الأعضاء في المنظمة، والبلدان النامية. وكما يسلط الضوء أيضا على عدد من القضايا التنموية التي تهم تلك البلدان مثل التدفقات المالية الخارجية، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والدين الخارجي، والتنمية البشرية، ومحو الفقر.

[٦] انظر الجداول أ- ٢ وأ-٣ وأ-٨ بالملحق على التوالي.

١-١. هيكل الإقتصاد

يلقي هذا القسم من التقرير الضوء على الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث حصص أهم القطاعات الاقتصادية في إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي. ويبين الشكل رقم ١ أدناه، وهو مستنبط من البيانات المعروضة في الجدول الملحق رقم (أ-٥)، متوسط حصص القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لدى تلك البلدان كمجموعة بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. ومتوسط فترة السنوات الستة (٢٠٠٢م-٢٠٠٧م) حسب لتفادي مشكلة نقص البيانات بالنسبة لبعض البلدان ومشكلة التقلبات الدورية السنوية بالنسبة للبعض الآخر.

الشكل رقم ١ هيكل انتاج النشاط الإقتصادي الرئيسي* (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: متوسط ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

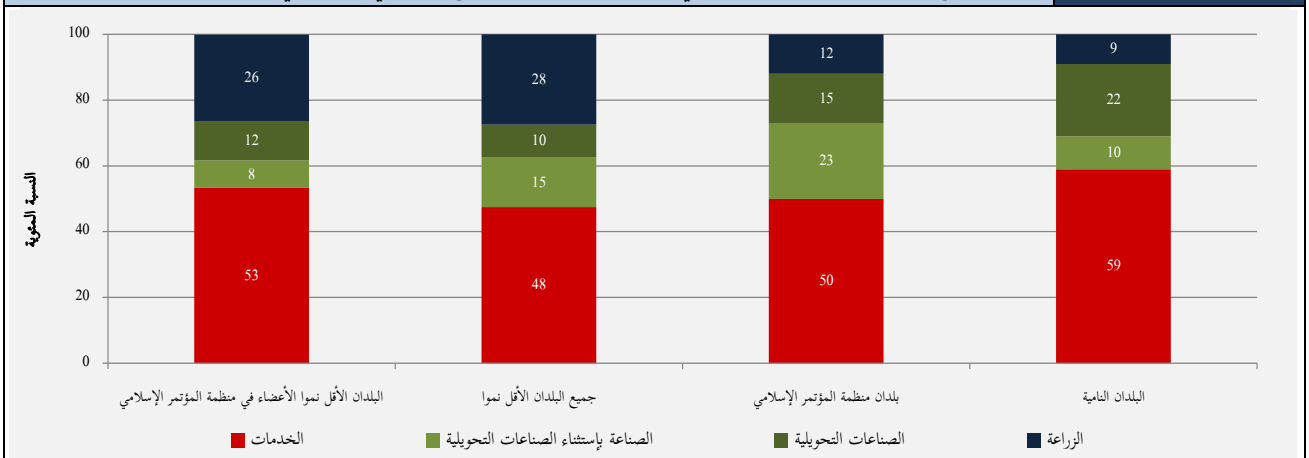

المصدر: الجدول أ – ٥ بالملحق * الأرقام قد لا تشكل في مجموعها ١٠٠٪ حيث تم جبرها

وكما هو الحال بالنسبة لكافة البلدان الأقل نموا، يلعب قطاع الخدمات، وهو يسهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي (٥٣٪)، دورا رئيسيا في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ويشكل مصدرا هاما من مصادر دخلها. وينطبق الأمر نفسه على مجموعتيْ بلدان المنظمة والبلدان النامية، حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبتي ٥٠٪ و٥٩٪ في الإنتاج على التوالي. وعلى المستوى الفردي للبلدان، تتراوح مساهمة هذا القطاع من ٣٠٪ في تشاد إلى ٨٧٪ في جيبوتي وكما أنها تتحكم على الإقتصاد في ١٦ بلد من البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.(راجع الشكل ٢).

وتمثل الزراعة ثاني أهم نشاط اقتصادي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. وبينما يعادل متوسط حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة (٢٨٪)، إلا أنه أعلى بكثير عن متوسط بلدان المنظمة ككل (١٢٪) والبلدان النامية (٩٪). ويظل الاعتقاد سائدا بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأهم لدى الكثير من البلدان الأقل نمو الأعضاء وأنها تلعب دورا رئيسيا في تنميتها الاقتصادية. وعلى المستوى الفردي للبلدان تسود الزراعة في ٥ من البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتبلغ مساهمتها بأكثر من ٣٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي في ١٣ بلد منها (الشكل رقم ٢). وعلى الرغم من تلك الأهمية، فإن الإنتاج الزراعي لدى الكثير من تلك البلدان يظل متدنيا إلى حد بعيد سواء على صعيد تلبية احتياجات السوق المحلية أو على الصعيد التصديري.

وعلى صعيد أخر وبحصة تبلغ ٢٠٪، تشكل الصناعة النشاط الإقتصادي الرئيسي الثالث في البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولا تزال هذه الحصة أدنى مما هي لدى كافة البلدان الأقل نمو (٢٥٪)، حيث يكتسب

هذا القطاع أهميته في بلدين فقط، تشاد بنسبة ٤٦٪ (البلد الوحيد الذي يسود فيه النشاط الصناعي) واليمن بنسبة ٤١٪.وفي الوقت الذي يسجل فيه نشاط الصناعة مساهمة تبلغ ٢٢ و٢٣٪ بالناتج المحلي الإجمالي، لكل من غينيا وموزمبيق على التوالي، إلاَّ أنه يسهم بأقل من ٢٠٪ في إقتصادات البلدا الأقل نمو الأخرى الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الجدول أ – ٥ بالملحق). ولكن تأتي هذه الأهمية للقطاع في هذه البلدان في معظمها من إنتاج النفط والمعادن. ومهما يكن من أمر، فإن إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد لا يعطي، في حد ذاته، فكرة كافية عن مستوى التصنيع في ذلك البلد مما يستوجب معه أخذ أداء قطاع الصناعات التحويلية أيضا بعين الاعتبار.

الشكل رقم ٢ هيكل انتاج النشاط الإقتصادي الرئيسي* (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: متوسط ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧)

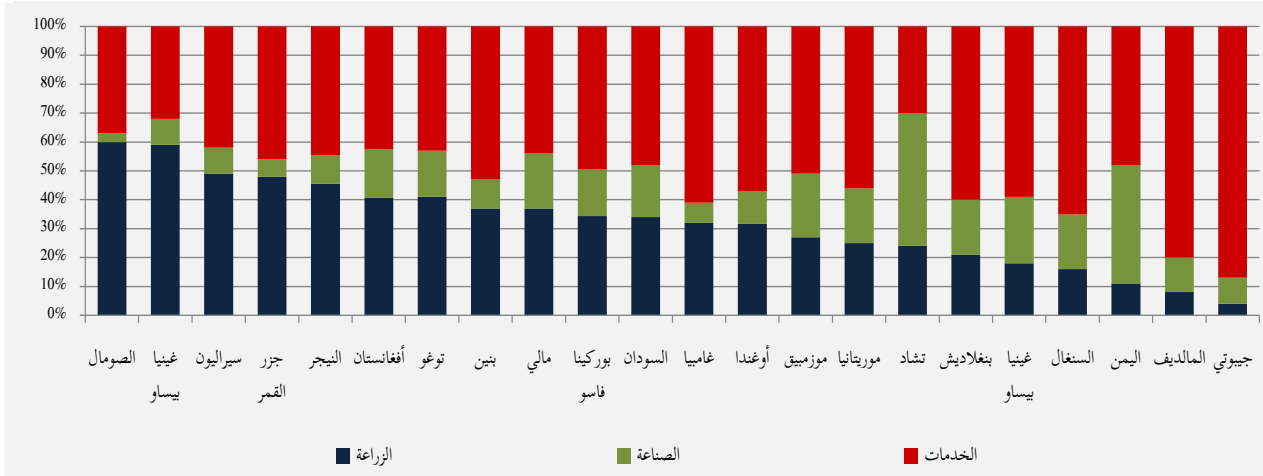

المصدر: الجدول أ – ٥ بالملحق

وبمتوسط حصة تبلغ ١٢٪ بالناتج المحلي الإجمالي تشكل الصناعات التحويلية نشاطا اقتصاديا محدودا لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. وعلى الرغم من أنَّ هذه النسبة أعلى مما هو لدى كافة مجموعة البلدان الأقل نمو (١٠٪)، إلا أنها تشير إلى أداء ضعيف ودور محدود لقطاع الصناعات التحويلية في إقتصادات معظم البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة عند مقارنتها بمتوسط البلدان النامية (٢٢٪). وعلى المستوى الفردي للبلدان تتراوح مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من ١٪ في غينيا بيساو إلى ١٧٪ في بنغلاديش (الجدول أ-٥ بالملحق).

وعلى وجه العموم، ومن حيث تركيبة إنتاجها من جانب النشاط الإقتصادي الرئيسي يعكس الهيكل الإقتصادي للبلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هيكل عائداتها التصديرية. وفي هذا الإطار، صنفت ٧ من البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كبلدان مصدره بشكل رئيسي لمنتجات غير نفطية. وعلاوة على ذلك، فقد صنفت بلدين (السودان واليمن) من بين البلدان المصدرة للنفط (الجدول أ – ٥ بالملحق). ويتضح من هنا أنَّ إقتصادات هذه البلدان تعتمد على بعض السلع المحددة، زراعية في معظمها. ومما لا شك فيه تلعب صادرات هذه السلع دورا مهما في المنظور العام لنمو وتنمية هذه البلدان. ولذا، تتسبب الحصة العالية للسلع الأولية في الإنتاج والصادرات في الحساسية العالية للإقتصاد القومي لخطر الهزات الإقتصادية الخارجية، مثل الإتجاهات المتذبذة للأسعار العالمية و/أو العوامل الموسمية المناوئة. وهذا بدوره يؤثر على النمو الإقتصادي والخروج بالسياسات الإقتصادية طويلة الأجل.

١ - ٢. الإنتاج والنمو

يلاحظ من الشكل رقم (٣) أن الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات (٢١ بلدا) بلغ ٢٢٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م أي ما يعادل نسبة ٥٣,٥٪ من مجموعه لدى كافة البلدان الأقل نموا. وفي المتوسط وعقب إتجاه طفيف بالإنخفاض خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م بلغ إجمالي الناتج المحلي للبلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي٥٧,٣٪ من إجمالي ما حققته كافة البلدان الأقل نمو. وكانت أعلى خصة في هذا الشأن قد بلغت ٦٠٪ في عام ٢٠٠٢. فبرغم ذلك، وعند تناول متوسط حصة البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي سكان مجموعة البلدان الأقل نمو (٥٠,٩٪) خلال هذه الفترة يبدو أنَّ مجموعة البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة فاقت ما حققته مجموعة البلدان الأقل نمو ككل.

الشكل رقم ٣ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

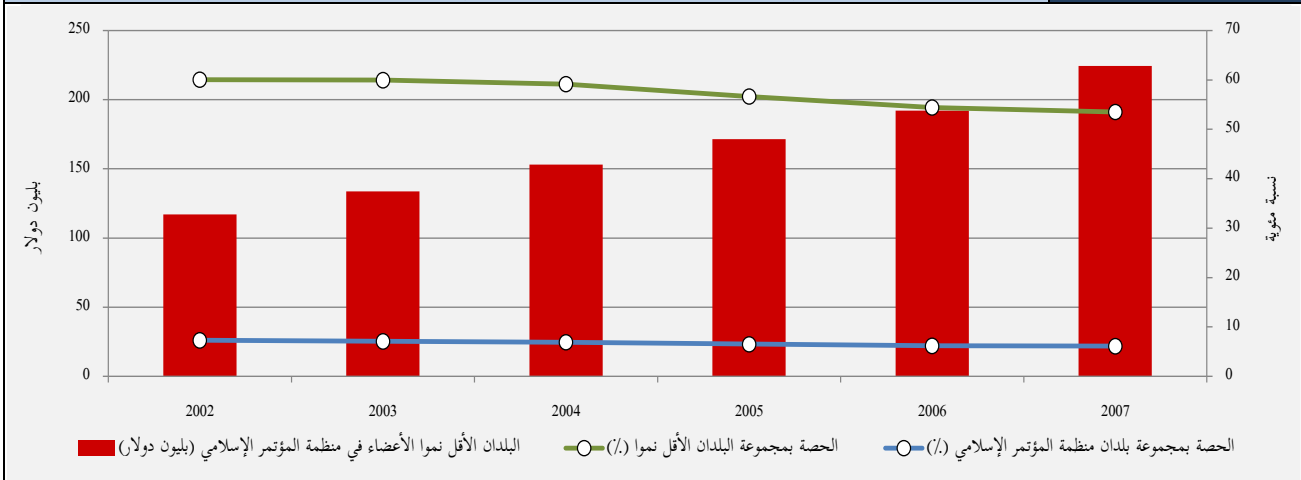

المصدر: الجدول أ – ٣ بالملحق

وخلال نفس الفترة قيد التقييم تبعت حصة البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي الناتج المحلي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي نمطا مشابها بإتجاه مستمر في الإنخفاض (من ٧,٣٪ في ٢٠٠٢ إلى ٦,١٪ في ٢٠٠٧) مما بلغت معه نسبة ٦,٧٪ فقط. وعند تناول متوسط حصة البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بإجمالي سكان بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٧,٩٪) خلال هذه الفترة يتضح أنَّ هذه البلدان لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهود لتحقيق مستوى عال من التقدم الإقتصادي. فحتى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مجتمعة كان أقل من الناتج الإجمالي لبعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مثل تركيا، والمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا وإيران. وهذا بالطبع يعكس مستوياتها المنخفضة للناتج المحلي الإجمالي للفرد لديها.

الجدول رقم: ١	العدد التراكمي للسكان والناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي					
البلد	السكان (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار)	العدد التراكمي للسكان	كنسبة من سكان منظمة المؤتمر الإسلامي	الناتج المحلي الإجمالي التراكمي (بليون دولار)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي
غينيا بيساو	1.67	0.34	1.67	0.1	0.34	0.01
جزر القمر	0.64	0.44	2.31	0.2	0.79	0.02
غامبيا	1.59	0.65	3.90	0.3	1.44	0.04
جيبوتي	0.77	0.84	4.66	0.3	2.28	0.06
المالديف	0.35	1.05	5.01	0.4	3.33	0.09
الرأس الأخضر	0.49	1.43	5.50	0.4	4.76	0.13
سيراليون	5.74	1.66	11.24	0.8	6.42	0.17
توغو	6.46	2.50	17.70	1.2	8.92	0.24
موريتانيا	2.96	2.76	20.66	1.5	11.67	0.32
النيجر	13.35	4.17	34.01	2.4	15.85	0.43
غينيا	9.96	4.71	43.97	3.1	20.56	0.56
بنين	7.86	5.43	51.83	3.6	25.99	0.70
مالي	13.06	6.75	64.88	4.6	32.74	0.89
بوركينا فاسو	13.73	6.98	78.61	5.5	39.72	1.08
تشاد	9.49	7.10	88.10	6.2	46.81	1.27
موزمبيق	20.50	7.56	108.61	7.6	54.37	1.47
كمبوديا	14.34	8.60	122.95	8.6	62.97	1.71
أفغانستان	27.41	8.84	150.35	10.6	71.82	1.94
السنغال	12.23	11.12	162.58	11.4	82.94	2.25
اوغندا	30.93	11.23	193.51	13.6	94.17	2.55
اليمن	22.29	21.66	215.80	15.2	115.83	3.14
السودان	37.16	46.16	252.95	17.8	161.99	4.39
بنغلاديش	159.01	72.42	411.96	29.0	234.41	6.35
المصدر: الجدولان أ – ٢ وأ – ٣ بالملحق						

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أنَّ مقدار إجمالي الإنتاج، إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لدى البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا يزال متمركزا لدى عدد قليل من البلدان. ففي عام ٢٠٠٧م إنتجت ثلاثة بلدا فقط (بنغلاديش، السودان واليمن) ٦٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (حسب بإستخدام البيانات الواردة في الجدول رقم أ – ٣ بالملحق). وكما هو مبين في الجدول رقم (١)، وبإستثناء بنغلاديش والسودان واليمن) ساهمت بقية البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تشكل ١٣,٦٪ من إجمالي سكان منظمة المؤتمر الإسلامي، بنسبة ٢,٥٥٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي محسوبا بالدولار الأمريكي، خلال الفترة قيد النظر، أعلى من المتوسط الذي حققته البلدان الأقل نمو والبلدان الغير ساحلية مجتمعة، عاكسة بذلك أداءاً جيدا فاق أداء البلدان الأخرى الأقل نمو. وخلال هذه الفترة، حققت البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي متوسطا متزايدا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ مستوى عال بمقدار ٥٦٥

دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧م مقانة بما حققته البلدان الأقل نمو كافة بما بلغ ٥٣٧ دولار، وبمتوسط البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي بلغ ٢٥٩٥ دولار و٢٧٥٢ دولار لدى البلدان النامية (الجدول أ – ٤ بالملحق).

وعلى الرغم من ذلك، فمن الضرورة بمكان أنْ يكون الإقتصاد قادرا على النمو (من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) بذات المستوى الذي ينمو به إجمالي سكانه إذا ما يستوجب على بلد ما أنْ يحافظ على ذات المستويات المعيشية لسكانه. ولدراسة هذه العلاقة في حالة البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة قيد النظر تم عرض البيانات الخاصة بمعدلات متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي الناتج المحلي للفرد والسكان في الشكل رقم (٤).

الشكل رقم ٤ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد والسكان (٪)

(أ) نمو الناتج المحلي الإجمالي

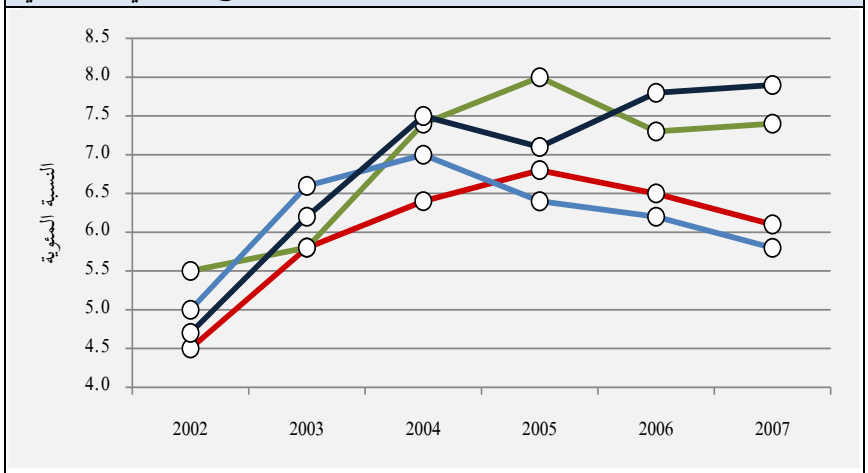

(ب) نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد

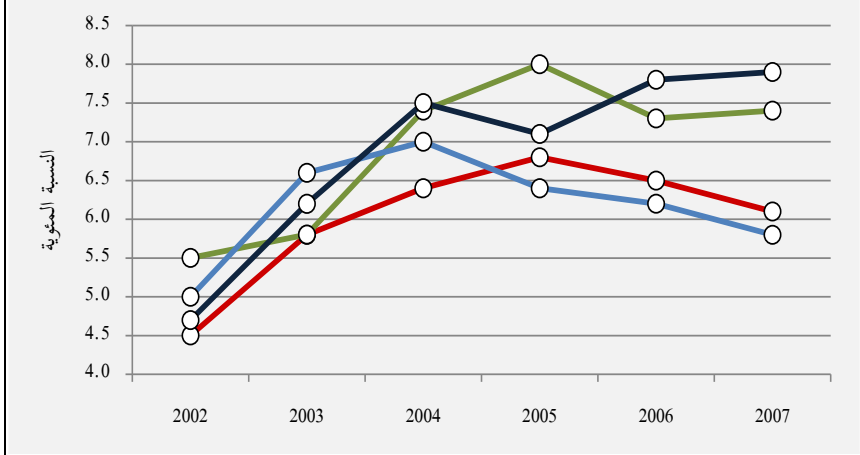

(ج) نمو السكان

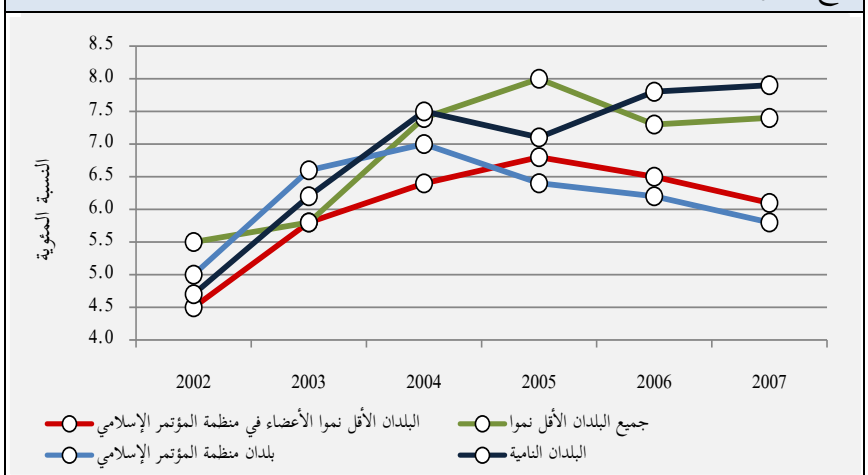

المصدر: الجدولان أ – ٢ وأ – ٣ بالملحق

وخلال الفترة قيد الدراسة، شهدت كافة البلدان معدلات متزايدة في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها عقب التباطؤ الإقتصادي الذي شهده العالم في عام ٢٠٠١م (الشكل رقم ٤ – أ). وبالرغم من أنها نمت بمعدل ٥,٦٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤م، إلا أنَّ البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت معدلات نمو أقل من المجموعات الأخرى. وفي السنوات التالية وبالرغم من أن متوسط معدلات النمو لدى مجموعة البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت في إنخفاض مستمر، إلا أنها كانت لا تزال أعلى من تلك التي عكستها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة. بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٦,١٪ في عام ٢٠٠٧م. والبلدان الرئيسية التي حققت هذا الإداء هي أفغانستان بمعدل نمو بلغ ١٢,٤٪ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها، وتلاها السودان بنسبة ١٠,٥٪ وغامبيا وموزمبيق بنسبة ٧٪ لكل منهما.

وكما إنعكس إلى حد كبير أداء النمو الإقتصادي، من ناحية متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، لجميع البلدان الأقل نمو، وضمنها البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد لديها (الشكل رقم ٤ – ب). وبالرغم من أنَّ متوسط معدلات النمو السنوي للسكان في كافة البلدان الأقل نمو، وضمنها البلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كان أعلى من متوسطات نمو سكان منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية (الشكل ٤ –

ج)، إلا أن مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى البلدان الأقل نمو كان متدنيا كثيرا عن معدل نمو المجموعات الأخرى. وعلى سبيل المثال نجد أنه في الوقت الذي أدت فيه البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل أفضل عن مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م (الشكل ٤ – أ)، إلا أنها تراجعت وراء الأداء الذي سجلته منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (الشكل ٤ – ب). وعلى العموم، فقد سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي معدل نمو بلغ حوالي ٣,٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة قيد الدراسة، مما يشير إلى أداء أضعف مما كان لدى المجموعات الأخرى.

وعليه، يصير الأمر واضحا يحتم ضرورة مقدرة الإقتصاد على النمو في مجال الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني حتى يتمكن أي بلد ما من تحسين المستوى المعيشي برمته لمواطنيه، مع الإفتراض بأنَّ توزيع الدخل يتم بصورة عادلة. والشكل رقم (٥) يوضح الفرق بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو السكاني بالبلدان الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٧م. ويتضح أن غالبية هذه البلدان تمكنت من تحقيق زيادة ملحوظة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لديها مقارنة بنمو سكانها. ويمكن رؤية ذلك في إقتصادات كل من أفغانستان، والسودان والمالديف. ولكن لم تتمكن بعض إقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل جيبوتي، غينيا بيساو، تشاد، غينيا وموريتانيا، من تحقيق النمو بذات المستوى الذي تم تسجيله في إجمالي سكانها.

الشكل رقم ٥ نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنمو السكاني (نقاط مئوية)

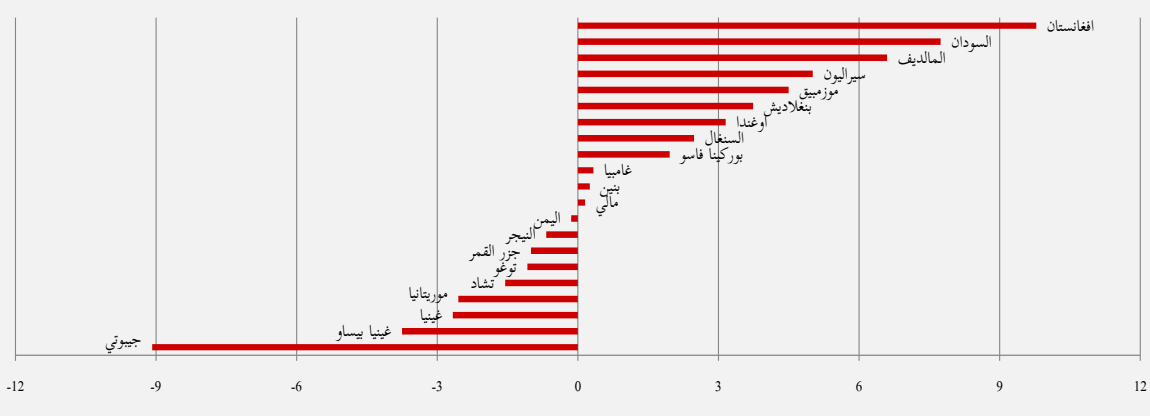

المصدر: الجدولان أ – ٢ وأ – ٣ بالملحق

وبشكل عام، وتناولا لمتوسط معدلات النمو السكاني خلال الفترة قيد النظر يتضح أن البلدان النامية كمجموعة سجلت أداء بأفضل مما حققته مجموعة البلدان النامية، وضمنها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى النقيض من البلدان النامية، هذا يعني أن البلدان الأقل نموا، وضمنها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لم تكن قادرة على أنْ تنمو بمقدار كاف بأعلى من مستوى متوسط النمو السكاني لديها لتحقق كنتيجة لذلك نفس المستويات المعيشية التي حققتها البلدان النامية لمواطنيها.

١ - ٣. التـــضخم

إستقرار الأسعار والمستويات المنخفضة في معدلات التضخم تعتبر مؤشرات مهمة إلى إستقرار الإقتصاد الكلي في الإقتصاد. لذا تولي العديد من حكومات الدول في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إهتماما خاصا وتطبق سياسات مالية متنوعة لتتمكن من السيطرة على التضخم الإقتصادي وتحقيق الإستقرار في الأسعار في إقتصاداتها.

وبتناول متوسط معدلات التضخم في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يتضح أنَّ أداء هذه البلدان، كما هو مبين في الشكل رقم (٦)، كان أفضل من أداء مجموعة البلدان الأقل نموا كافة ومن أداء منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م. وفي عام ٢٠٠٤م واصلت معدلات التضخم في الزيادة والإرتفاع لدى مجموعة البلدان الأقل نموا في الوقت الذي بدأت تعكس فيه نوعا من الإنخفاض لدى المجموعات الأخرى. ومنذ ذلك الوقت، ظل معدل التضخم مرتفعا بعض الشيء لدى مجموعة البلدان الأقل نموا عما سجلته مجموعة بلدا منظمة المؤتمر الإسلامي ومرتفعا أكثر عما سجلته مجموعة البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، فبرغم الإنخفاض الملحوظ الذي سجله في عام ٢٠٠٤م فقد ظل معدل التضخم وبشكل دائم أعلى مما سجلته مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي طيلة الفترة قيد النظر. وبقمة وصلت ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٥م بلغ معدل التضخم ٧,٥٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٧م، مقارنة بنسبة ٤,٩٪ التي بلغها في عام ٢٠٠٢م.

الشكل رقم ٦ — مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي في النسبة المئوية)

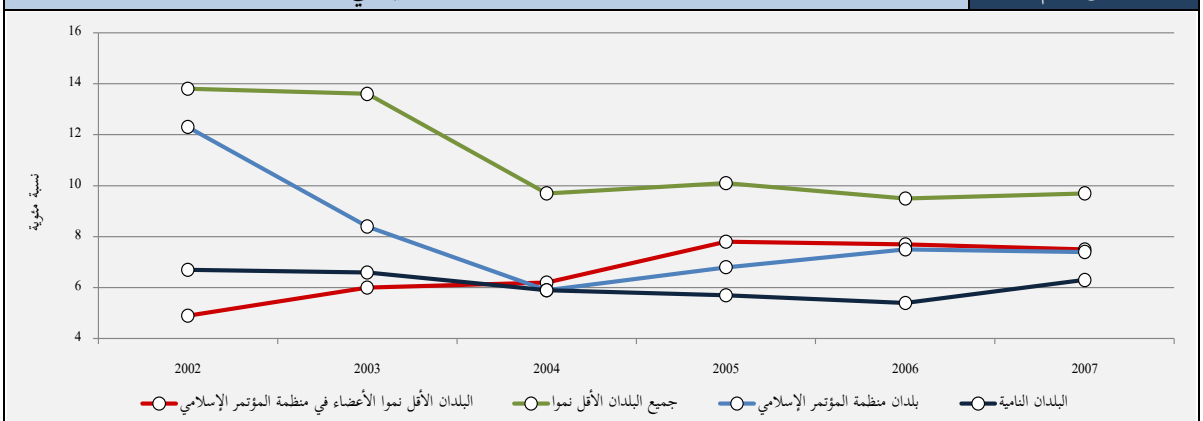

المصدر: الجدول أ – ٧ بالملحق

وعلى المستوى الفردي للبلدان شهدت جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إرتفاعا في الأسعار العامة في ٢٠٠٧م، عدا بوركينا فاسو وتشاد (الجدول أ – ٧ بالملحق). وسجلت كل من غينيا، اليمن، وسيراليون أعلى معدلات للتضخم في الوقت الذي سجلت فيه كل من النيجر، توغو وبنين أدنى معدلات للتضخم إلى جانب بوركينا فاسو وتشاد اللذان سجلتا إنخفاضا في المعدل (الشكل رقم ٧).

الشكل رقم ٧	مؤشر أسعار المستهلك (التغير السنوي في النسبة المئوية، ٢٠٠٧)

البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ذات تضخم الأعلى

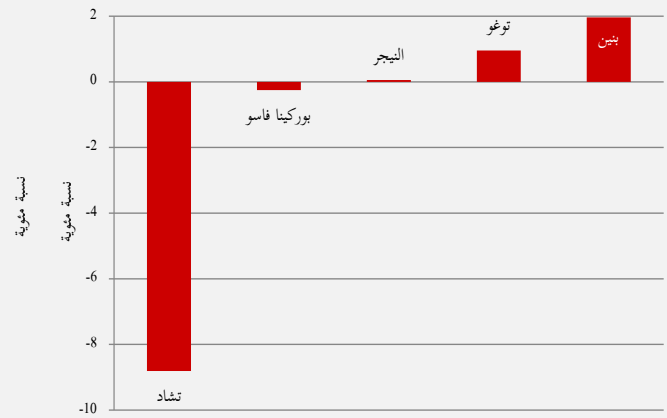

البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ذات التضخم الأدني

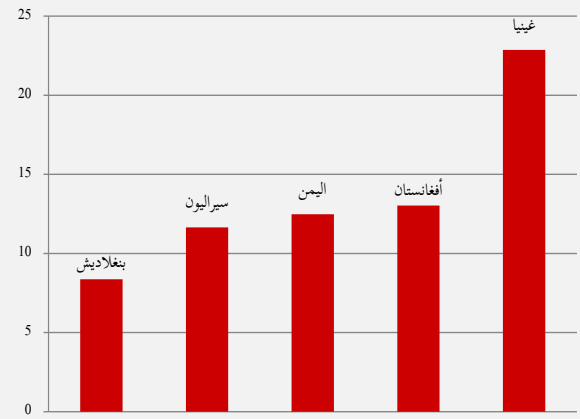

المصدر: الجدول أ – ٧ بالملحق

١ - ٤ . الصادرات والواردات

زاد إجمالي الصادرات السلعية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل ملحوظ ومستمر خلال الفترة قيد الدراسة ليصل إلى ٤٣,٦ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧م مقارنة بما بلغه في عام ٢٠٠٢م (١٥,٩ بليون دولار فقط).ففي الوقت الذي شكل فيه هذا الأداء ٣٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية التي سجلتها مجموعة البلدان الأقل نموا كافة، فقد شكل ٣,٢٪ فقط مما حققته مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل رقم ٨). وكما لوحظ أيضا أنه في الوقت الذي ظلت فيه حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عند حوالي ٣٪ في إجمالي صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي إنخفضت هذه الحصة بعض الشيء بصادرات مجموعة البلدان الأقل نموا خلال هذه الفترة.

الشكل رقم ٨	صادرات السلع التجارية

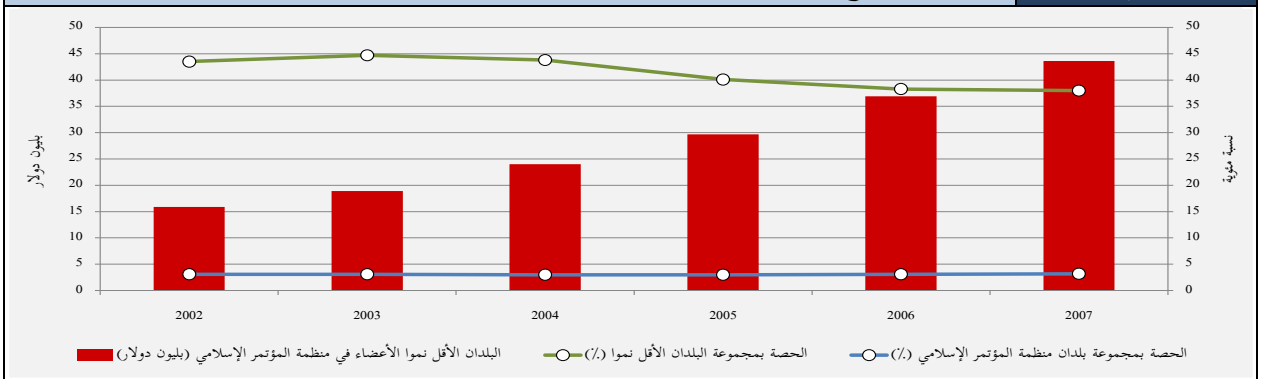

المصدر: الجدول أ – ٨ بالملحق

وعند تناول متوسط معدلات التغير في الصادرات السلعية خلال الفترة قيد الدراسة يبن الشكل رقم (٩) أداء صادرات جميع المجموعات بدأت في التحسن في عام ٢٠٠٢م بعد التباطؤ العالمي في النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠١مز وكما كان هذا الأداء أكثر قوة خلال السنوات التالية حيث عكست مجموعة البلدان الأقل نموا أداء أفضل من بقية

المجموعات الأخرى. وحقق إجمالي صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نموا بمتوسط سنوي بلغ ٢٢٪ خلال السنوات الخمس الماضية، أي أقل بقليل عما سجلته مجموعة البلدان الأقل نموا، ولكنه كان أعلى مما سجلته المجموعات الأخرى. وعلاوة على الآثار السالبة للتباطؤ المفاجيء في النشاط الإقتصادي العالمي في عام ٢٠٠١م، فمن الممكن شرح الكساد الذي لحق بأداء الصادرات لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعات الأخرى في أوائل الألفينات، وخاصة فيما يتصل بحالة البلدان الأقل نموا وضمنها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، نتيجة للهبوط الذي لحق بالأسعار العالمية للسلع في ذلك الوقت.

الشكل رقم ٩ معدل نمو الصادرات والتغير في أسعار السلع (٪)

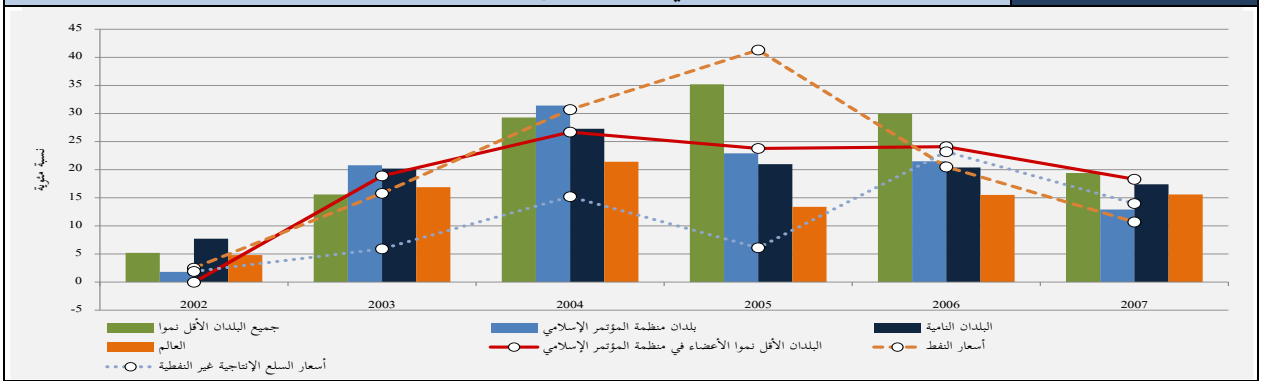

المصدر: الجدول أ – ٨ بالملحق وIMF, World Economic Outlook, April 2008

ومما يمكن ملاحظته من الشكل رقم (٩) يتضح جليا أن أداء صادرات مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر حساسية تجاه التقلبات التي تطرأ على الأسعار العالمية للسلع. وكما يبدو عموما أنَّ البلدا الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت غير قادرة للإستفادة الكافية من التوسع الذي طرأ على التجارة الدولية، خاصة في عام ٢٠٠٤م، وتبعا لذلك لم تكن قادرة على زيادة حصتها بإجمالي صادرات مجموعات الدول التي تنتمي لها. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أنَّ صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تتمركز في بلدا قليلة. فعلى سبيل المثال، سجلت بنغلاديش، السودان واليمن ٦٥,١٪ من إجمالي صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٧م (حسبت بإستخدام البيانات الواردة في الجدول أ – ٨ بالملحق).

الشكل رقم ١٠ صادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)

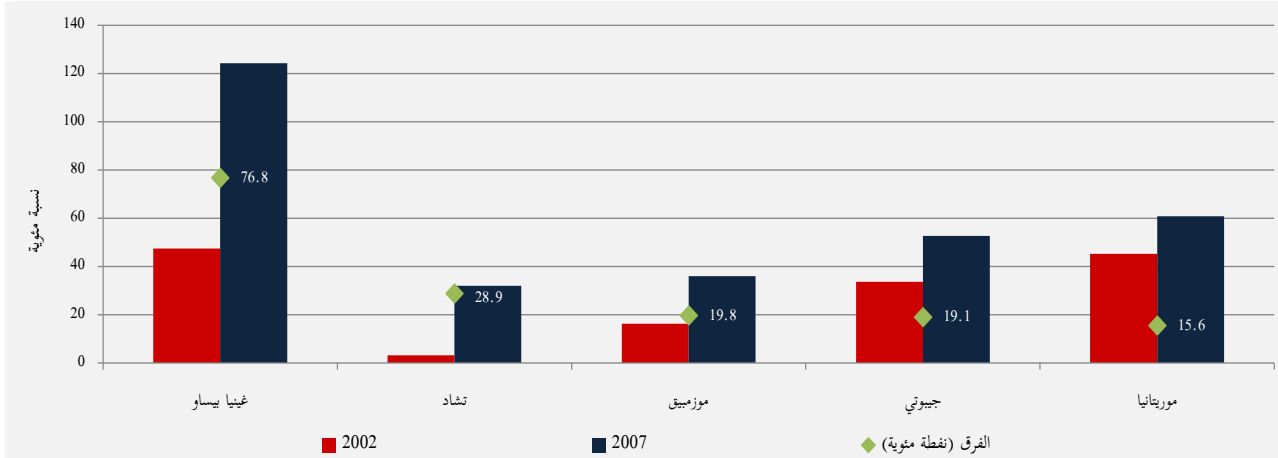

المصدر: الجدولان أ – ٣ وأ – ٨ بالملحق

وعلى الرغم من الوضع الذي ورد وصفه أعلاه، فقد زادت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتصل إلى ١٩,٣٪ في عام ٢٠٠٧م مقارنة بنسبة ١٣,٥٪ التي بلغتها في عام ٢٠٠٢م. وهذا يشير إلى أنَّ هذه البلدان، وبرفع سعتها التصديرية، سعت لأن تكون إقتصاداتها أكثر إنفتاحا في هذه الفترة وأكثر تكاملا مع الإقتصاد العالمي. وخلال هذه الفترة شهدت ستة بلدان فقط من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إنخفاضا بنقطتين مئويتين في معدل صادراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها. وهذه البلدان هي السنغال، جزر القمر، مالي، غامبيا، بنين، وأغندا. وكان أداء كل من غينيا بيساو، تشاد، موزمبيق، جيبوتي وموريتانيا ملحوظا من بين أداء البلدان التي تمكنت من زيادة هذا المعدل (الشكل رقم ١٠).

الشكل رقم ١١ واردات السلع التجارية

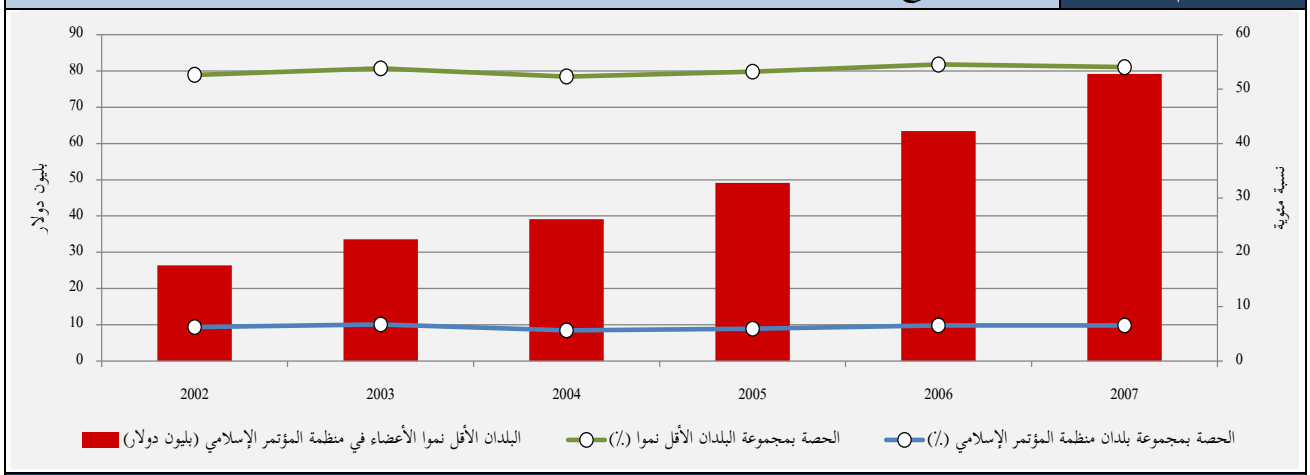

المصدر: الجدول أ – ٩ بالملحق

ومن ناحية أخرى، فقد تضاعف إجمالي واردات السلع التجارية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ثلاثة مرات خلال الفترة قيد الدراسة ليصل إلى ٧٩,٢ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧م، مقارنة بمستوى ٢٦,٤ بليون دولار التي بلغها هذا الإجمالي في عام ٢٠٠٢م. ففي الوقت الذي بلغ فيه هذا الرقم ٥٤٪ من إجمالي واردات السلع التجارية لكافة البلدان الأقل نموا، بزيادة قليلة بلغت ١,٤ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٢م، نجده يشكل فقط ٦,٥٪ من إجمالي واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مقارنة بنسبة ٦,٢٪ في عام ٢٠٠٢م (الشكل رقم ١١).

النافذة رقم ١: ماذا يمكن أنْ تفعل البلدان غير الساحلية الأقل نموا؟

ونتيجة لموقعها الجغرافي في الرقع القارية البعيدة عن السواحل البحرية، تعبر صادرات وواردات السلع التجارية للبلدان غير الساحلية النامية مئات الكيلومترات، بل الاف الكيلومترات في بعض الحالات، من وإلى الموانيء البحرية للدول الساحلية المجاورة. فالإعتماد العالي على التجارة العابرة يزيد من تكاليف معاملات التجارية للبلدان غير الساحلية النامية ويقلل من مقدرتها التنافسية التجارية في الأسواق العالمية. وهذا بدوره يقلل من تحمس المستثمرين الأجانب ويقلل من قدرة هذه البلدان للإستفادة من توسع التجارة العالمية وتقسيم العمل العالمي.

وعلاوة على ذلك، فالعديد من البلدان غير الساحلية النامية فقيرة للغاية حيث أنَّ ١٦ منها مصنفة بين البلدان الأقل نمو التي تقف بعيدا عن تحقيق غالبية الأهداف التنموية للألفية، وخاصة الأهداف الرئيسية المرتبطة بإزالة الفقر، مثل التعليم الإبتدائي، ومعدل وفيات الأطفال، والحصول على مياه الشرب الصحية. وفي حقيقة الأمر، لا تزال البلدان غير الساحلية النامية، والأقل نموا منها خاصة، تواجه تحديات بعض المشاكل التنموية الأساسية مثل البنية التحتية الضعيفة، والقدرات المؤسساتية والإنتاجية الضعيفة، والأسواق المحلية الصغيرة، وحساسيتها العالية للتأثر بالهزلات الإقتصادية الخارجية.

١٢ بلد من بين الواحد والثلاثين بلد الغير ساحلي النامي بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشاطر القدر المشترك للبلدان الغير ساحلية النامية الموزعه في العالم (راجع الخريطة أدناه). وبالتحديد فإنَّ هناك ٦ بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي أفغانستان، بوركينا فاسو، تشاد، مالي، النيجر وأوغندا، تواجه تحدي كونها بلدان غير ساحلية وأقل نموا في ذات الوقت.

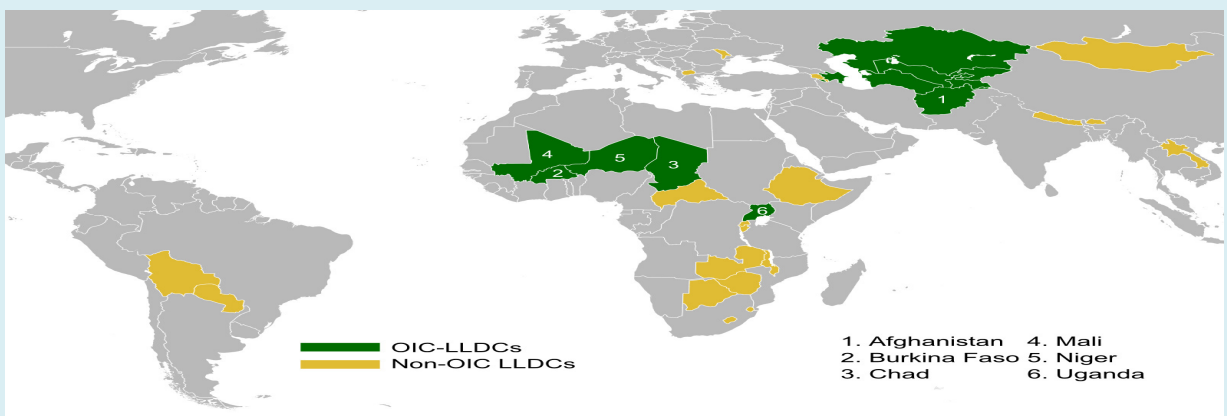

وقد أولى المجتمع الدولي إهتماما خاصا للمعوقات التنموية التي تواجهها البلدان غير الساحلية النامية خلال العقدين الأخيرين. ففي عام ١٩٩٥م تمت المصادقة من قبل الجمعية العمومية للمم المتحدة على الإطار الدولي بشأن التعاون حول النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والمجتمع المانح بهدف تحسين نظم العبور وتمكين البلدان غير الساحلية النامية من تقليل هامشيتها في الأسواق العالمية. وكما جاء التأكيد وبصورة واضحة في البيانات التي تمت إجازتها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية حول التنمية على تشجيع الشركاء الدوليين للتنمية لزيادة مساعداتهم المالية والفنية للبلدان غير الساحلية النامية لمساعدتها للتغلب على المعوقات الجغرافية.

ينتشر ٣١ بلد غير ساحلي من البلدان النامية حول العالم في أربع قارات: ١٥ منها في إفريقيا، ١٢ في آسيا، ٢ في إمريكا اللاتينية و٢ منها في وسط وشرقي أوربا. فالبرغم من توزعها في قارات مختلفة، إلا أن البلدان غير الساحلية النامية كمجموعة تقع بين البلدان الأقل حظا. وتعاني هذه البلدان من مشاطل مشتركة وتواجه تحديات متشابهة تواجه النمو والتنمية فيها. وكونها بلدان غير ساحلية تتشاطر هذه البلدان مشكلة مشتركة تتمثل في الإنزواء الجغرافي عن الأسواق العالمية الكبرى وإعتمادها على نظامي التجارة والنقل في البلدان الساحلية المجاورة لها

| وبالتحديد، هدف مؤتمر الماتي الوزاري الدولي الذي نظمته الأمم المتحدة في ٢٠٠٣م حول البلدان غير الساحلية وبلدان المرور النامية بمشاركة البلدان المانحة ومؤسسات التمويل والتنمية الدولية إلى تحسين التعاون في مجال نقل المرور العابر بين مجموعتي هذه البلدان وتشكيل مشاركة دولية لمعالجة الهامشية الإقتصادية لدى البلدان غير الساحلية النامية. ويهتم برنامج عمل الماتي المجاز من قبل المؤتمر بالمسائل المتصلة بالمشاكل التنموية التي تواجهها البلدان غير الساحلية النامية مثل تنمية وإصلاح البنية التحتية، سياسات العبور وتدابير التسهيلية للتجارة. وفي إطار المهام المكلفة بها، يشارك مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) في عملية تنفيذ برنامج عمل الماتي من خلال تقديم المساعدات الفنية إلى البلدان غير الساحلية النامية في المجالات ذات الصلة، مثل النقل العابر، تسهيل التجارة والتجارة الإلكترونية.

يتبع النافذة رقم ١: ماذا يمكن أنْ تفعل البلدان غير الساحلية الأقل نموا؟

لإجتماع الوزاري الدولى للبلدان غير الساحلية المنعقد فى أغسطس ٢٠٠٥م فى أسونكسيون، البراغواي، أجاز برنامج أسونكسيون لتنسيق مواقف البلدان غير الساحلية النامية فى جولة الدوحة للتنمية للمحادثات التجارية متعددة الأطراف. وكما كررت القمة العالمية لعام ٢٠٠٥م إلتزام المجتمع الدولى لتلبية الإحتياجات الخاصة وإزالة التحديات التى تواجه هذه الدول من خلال التنفيذ التام والفعال والمتزامن للبرامج والأهداف ذات الصلة المتفق عليها دوليا، وخاصة إعلان وبرنامج عمل الماتى.

وفى حقيقة الأمر، إنَّ تلبية الإحتياجات الخاصة وإزالة التحديات التى تواجهها البلدان غير الساحلية النامية يتطلب منهجا وتناولا متعدد الأبعاد تجاه البلدان الغير ساحلية. وهذا يتطلب تطوير شبكات نقل قومية كافية ونظم نقل فعالة بالتعاون مع بلدان المرور المجاورة، وتطوير تكاملات إقتصادية إقليمية و/أو فرع إقليمية وتشجيع الإستثمار الأجنبى المباشر فى النشاطات الإقتصادية التى ترتكز على المصادر المحلية.

وفى هذا الصدد، يصف بول كوللير حالة الإنقلاق اليابسى، أي كون البلد غير ساحلى، فى كتابه المثير بعنوان "المليار المسحوق" بأنه فخ تنموي للجغرافيا التى سقطت فيها البلدان غير الساحلية النامية. وحسب ما يسوقه كوللير فى كتابه فإنَّ "إنقلاقية البلد فى اليابسة وإحاطته بدول جوار سيئة" ظاهرة تعترض الجهود التنموية التى تبذلها البلدان غير الساحلية، وخاصة الأقل نموا منها. ورغم ذلك، يؤكد بول كوللير على إمكانية الإفلات من هذا الفخ، حيث أنه بإمكان البلدان غير الساحلية النامية التحرر منه واللحاق ببقية البلدان من خلال جهودها الرامية إلى بلوغ تكامل أكثر مع الأسواق العالمية. وتتضح هذه الحجة من تجربة بعض البلدان المتقدمة الغير ساحلية مثل سويسرا.

ورجوعا إلى البلدان غير الساحلية الفقيرة فى القارة الإفريقية، يقود بوللر "كون البلد غير ساحلية وشحيحة المصادر وكون قدرها أحاطها بجوار سيء يجعل تحقيق التنمية أمرا صعبا". ويتسأل بوللر فى هذا الإطار إذا ما ستستطيع مثل هذه البلدان رغم كل هذه الظروف التطور فى حال قيام حكوماتها بعمل الأشياء الصحيحة." وفى إجابته لهذا السؤال يقدم بوللر إستراتيجيات عامة من الممكن أنْ تطبقها حكومات البلدان الغير الساحلية وحكومات البلدان الفقيرة منها بصفة خاصة.

إن التحركات المرتقبة لتنفيذ بعض هذه الإستراتيجيات تعتمد إلى حد كبير على الجهود التعاونية بين البلدان الغير ساحلية والدول المجاورة لها على المستوى الإقليمى. وهذه تشمل إستراتيجيات مثل زيادة مستوى نشر فوائد النمو الجواري وتحسين السياسات الإقتصادية للدول المجاورة والوصول إلى السواحل البحرية. ومن ناحية أخرى، يجب أنْ تتخذ البلدان الغير ساحلية بعض الخطوات العملية على المستوى القومى لتنفيذ بعض الإستراتيجيات الأخرى مثل تحسين البنية التحتية للمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية والنقل الجوي. ويحب أن لا تكون البلدان غير الساخلية مغلقة أمام الملاحة الجوية والإتصالات الإلكترونية". ويجب عليها أنْ تشجع التحويل المالى وخلق الشفافية والبيئة الصديقة للمستثمر ولترويد المصادر وأن تقوم بجهود أكثر تجاه التنمية الريفية وجذب أكبر قدر من المساعدات.

المراجع:

1- Paul Collier (2007), *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*, Oxford University Press.

2- UNCTAD (2007), "Regional Cooperation in Transit Transport: Solutions for Landlocked and Transit Developing Countries", Note by UNCTAD Secretariat (TD/B/COM.30/2).

3- UNCTAD (2005), "Effective Participation of Landlocked Developing Countries in the Multilateral trading System", International Ministerial Meeting of Landlocked Developing Countries, Paraguay, 9-10 August 2005 (UNCTAD/LDC/2005/3 (Part I)).

4- UNCTAD (2003), "Report of the International Ministerial Conference of Landlocked and Transit Developing Countries and Donor Countries and International Financial and Development Institutions on Transit Transport Cooperation", Almaty, Kazakhstan, 28-29 August 2003 (A/CONF.202/3).

وتبعا للتعافي الذي تلى التباطؤ الإقتصادي في أوائل الألفينات، بدأت واردات كافة المجموعات في الزيادة بشكل مضطرد (الشكل رقم ١٢). فقد سجلت واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي معدلات نمو سنوية بأكثر من ٢٥٪ خلال السنوات الخمس الأخيره، عدا ٢٠٠٤م. فبرغم الهبوط الذي حدث في معدلات نمو وارداتها في ٢٠٠٤م، حين إرتفعت واردات جميع المجموعات بمعدلات عالية، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لها خلال السنوات الخمس الأخيرة ٢٤,٦٪ ليسجل معدل أعلى من المعدلات التي حققتها المجموعات الأخرى.

الشكل رقم ١٢ نمو الواردات (٪)

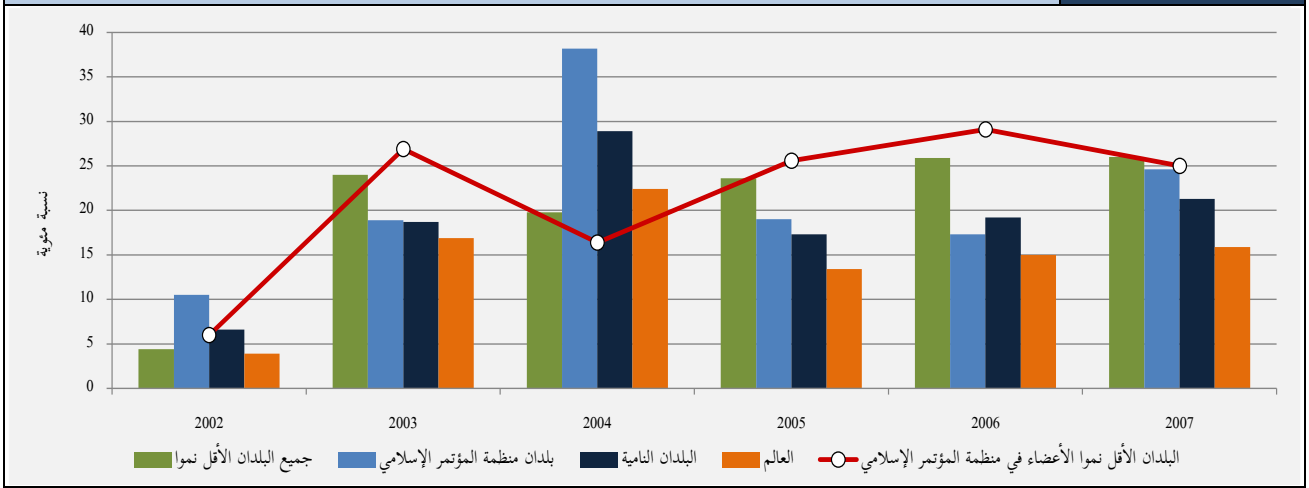

المصدر: الجدول أ – ٩ بالملحق

وكما لوحظ في الصادرات، فإنَّ واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تركزت بشكل واضح لدى عدد قليل من البلدان. وعلى سبيل المثال، فقد سجلت أربع بلدان فقط، وهي بنغلاديش، اليمن، السودان والسنغال، ٥٢,١٪ من إجمالي واردات السلع التجارية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٧م (حسبت على ضوء البيانات الواردة في الجدول أ – ٩ بالملحق). ومن ناحية أخرى زادت نسبة واردات السلع التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتصل ٣٤,٩٪ في ٢٠٠٧م مقارنة بنسبة ٢٢,٣٪ في عام ٢٠٠٢. فالبرغم من أن هذا يأتي كمؤشر للتحول تجاه إقتصادات منفتحة بقدر أكبر، فمن الممكن أيضا أنْ يعتبر إشارة للميول تجاه الإعتماد على الواردات. ثلاثة بلدان فقط، وهي سيراليون، تشاد وموريتانيا شهدت إنخفاضا في معدل وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة. وبالمقارنة، سجلت كل من توغو، جيبوتي، المالديف، بنين وغينيا زيادة في هذا المعدل من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ١٣).

الشكل رقم ١٣ واردات السلع التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)

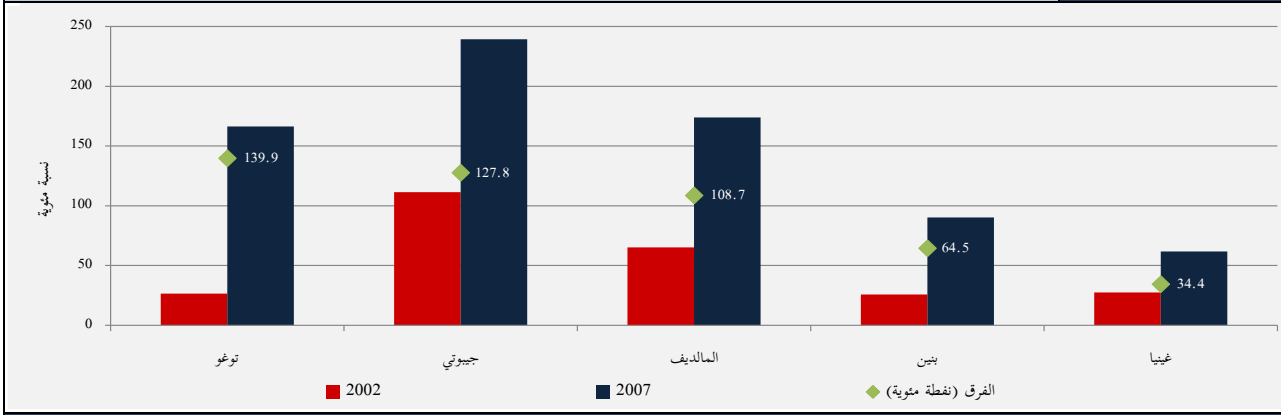

المصدر: الجدولان أ – ٣ وأ – ٩ بالملحق

١ - ٥. الميزان التجاري، الحساب الجاري وموقف إحتياطي النقد الأجنبي

كما تشير الأرقام المعروضة حول الميزان التجاري في الجدول رقم (٢) فقد سجلت مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة البلدان الأقل نموا عجزا في ميزانيهما التجاري في كل سنوات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م. وكان هذا العجز في إتجاه متزايد لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الوقت الذي كان فيه مستقرا بين ١٩-٢٠ بليون دولار لدى كافة البلدان الأقل نموا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦م. بلغ أعلى عجز لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (٣٥,٦ بليون دولار) و(٣١,٦ بليون دولار) في عام ٢٠٠٧م. ويعكس حجم ذلك العجز بطبيعة الحال أداء قطاعي الصادرات والواردات لدى المجموعتين. وفي المقابل، سجلت مجموعتا البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية إنخفاضا في فوائضها في ٢٠٠٧م رغم ميزانها التجاري كان دائما إيجابيا حلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م.

الجدول رقم: ٢ الميزان التجاري، ميزان الحساب الجاري واحتياطي النقد الأجنبي (بليون دولار)						
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري						
بلدان المنظمة الأقل نموا	-10.5	-14.6	-15.1	-19.4	-26.5	-35.6
جميع البلدان الأقل نموا	-13.7	-20.0	-19.9	-18.3	-20.0	-31.6
بلدان المنظمة	82.8	108.2	108.1	159.9	228.8	145.0
البلدان النامية	105.2	161.5	162.9	323.9	439.9	322.6
ميزان الحساب الجاري						
بلدان المنظمة الأقل نموا	**-5.1**	**-5.7**	**-5.8**	**-7.4**	**-8.0**	**11.6**
جميع البلدان الأقل نموا	-8.1	-10.2	-9.0	-7.0	0.1	9.5
بلدان المنظمة	40.6	78.3	112.5	225.9	298.5	306.0
البلدان النامية	76.6	144.3	213.6	439.5	606.7	630.9
الإحتياطي بإستثناء الذهب						
بلدان المنظمة الأقل نموا	**11.9**	**15.2**	**17.8**	**17.8**	**22.1**	**26.3**
جميع البلدان الأقل نموا	20.0	24.5	30.6	33.5	44.1	51.6
بلدان المنظمة	252.7	310.0	387.8	454.5	595.2	771.3
البلدان النامية	1510.4	1934.3	2465.0	2893.0	3674.4	4933.3

المصدر: الجداول أ – ٨، أ – ٩، أ – ١٠ وأ – ١١ بالملحق

وبذات القدر، تبين الأرقام حول ميزان الحساب الجاري أنَّ كل من مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة كافة البلدان الأقل نموا سجلتا عجزا في حسابها الجاري في كل سنوات الفترة قيد الدراسة، عدا في عام ٢٠٠٦م عندما سجلت مجموعة كل البلدان الأقل نموا فائضا طفيفا بلغ ٠,٠٨ بليون دولار (الجدول ٢). وهذا جاء نتيجة للفائض الذي حققته أنغولا بعشرة بليون دولار في ذلك العام. وكان عجز الحساب الجاري لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في زيادة مستمرة خلال هذه الفترة ليصل إلى ١١,٥٩ بليون دولار في ٢٠٠٧م مقارنة بما بلغه في عام ٢٠٠٢م بمبلغ ٥,١٢ بليون دولار. وبالنسبة لمجموعة كافة البلدان الأقل نموا فقد بلغ عجز الحساب الجاري لديها ذروته في عام ٢٠٠٣م بمبلغ ١٠,٢ بليون دولار أمريكي والتي هبط بعدها بشكل ملحوظ ليبلغ الفائض الطفيف الذي ورد ذكره أعلاه في عام ٢٠٠٦م قبل أن يبدأ في الزيادة مرة أخرى ليبلغ ٩,٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧م.

وفي مقابل ذلك، إرتفع رصيد إحتياطي النقد الأجنبي، بإستثناء الذهب، لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمعدل ملحوظ ومستمر خلال الفترة قيد النظر من ١٢ بليون دولار في ٢٠٠٢م إلى ٢٦,٤ بليون في ٢٠٠٧م. وكما جاءت ملاحظة إتجاهات مماثلة لدى المجموعات الأخرى (الجدول ٢). وكما يمكن ملاحظته من الأرقام المعروضة في الجدول رقم (٢)، فمن المتوقع وكشيء طبيعي أنْ تختل إحتياطات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي طالما أنّه كان على العديد منها أنْ تهتم بمعالجة العجز في ميزان حسابها الجاري. ولكن لم تطابق الصورة الحقيقية هذه التوقعات؛ الشيء الذي يشير إلى أنَّ العديد من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إستطاعت أن تمول عجز حسابها الجاري من خلال قناة التمويل الخارجية، وهو موضوع نحاول الوقوف عنده في القسم التالي.

٢. إتجاهات إنسياب التمويل الخارجي

على الرغم من الأداء القوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدى البلدان الأقل نموا، بما فيها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن ضآلة حجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) لدى معظم تلك البلدان، وارتفاع معدلات نمو سكانها، وهشاشيتها للصدمات الخارجية بإعتبارها عوامل أدت إلى انخفاض مستوى دخلها وبالتالي انخفاض مستوى مدخراتها المحلية وإستثماراتها.

وكما هو مبين في الشكل رقم (١٤)، فإن معدل إجمالي المدخرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٩٪ لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا و٨٪ لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٩٩٠م. ورغم الفترة الطويلة المنقضية، قفد ظل مستوى معدل إجمالي المدخرات المحلية منخفضا لدى المجموعتين عند مستوى تراوح بين ١٢-١٣٪ في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م على التوالي. ورغم ذلك، فقد عكس هذا المعدل في عام ٢٠٠٧م زيادة طفيفة ليصل إلى ١٦٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و٢٠٪ لدى لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا. ورغم كل هذا لم تصبح هاتين المجموعتين مؤهلتين لعقد مقارنة سليمة بينهما ومجموعة البلدان النامية التي سجلت معدلا أكثر من ضعفي ما سجلته مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكان معدل إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضا أيضا لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا مقارنة بما سجلته مجموعة البلدان النامية، ولكن بقدر قليل (الشكل رقم ١٤). ومن الممكن نسبة ذلك إلى المعدلات الراكضة لدى البلدان النامية والتحسن الطاريء على مجموعة البلدان الأقل نموا. وكما هو مبين في الشكل رقم (١٤)، فقد زاد معدل إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا من ١٤٪ في ١٩٩٠م إلى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٧م، في الوقت الذي بلغت فيه الزياده المحققة لدى البلدان النامية ثلاثة نقاط مئوية

فقط من ٢٦ إلى ٢٩٪ على التوالي. ووضع مشابه لوحظ في حالة البلدان القل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فقد بلغ معدل إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢١٪ في عام ٢٠٠٥م وظل كما هو منذئذ.

وعند تناول الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية وإجمالي تكوين رأس المال يتضح أنَّ كلا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الأقل نمو برمتها تعانيان من فجوة المصادر لديهما. ولكلا المجموعتين تحققت فجوة مصادر بنسبة ٩٪ في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، رغم أن معدل فجوة المصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي كان قد بلغ ٦٪ في عام ١٩٩٠م. فالبرغم من أنَّ السنوات التالية شهدت إنخفاضا في فجوة المصادر لدي هذه المجموعات، فقد ظل الإنخفاض المسجل لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدنى مما سجلته مجموعة كافة البلدان الأقل نموا. وتبعا لذلك، فقد بلغ معدل الفجوة إلى ٣٪ لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا و٧٪ لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٧م.وبالمقارنة، وبتحقيقها توازنا في ١٩٩٠م فقد شهدت البلدان النامية فائضا في المصادر بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، بمتوسط ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لديها.

الشكل رقم ١٤ إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي المدخرات المحلية وفجوة المصادر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

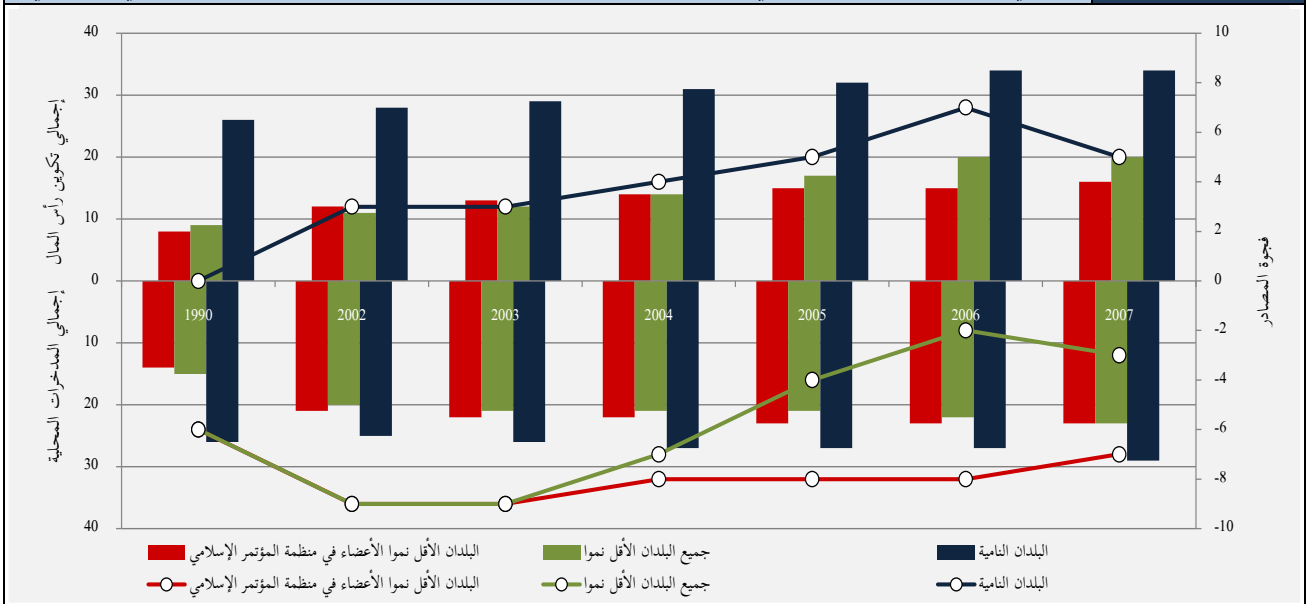

المصدر: الجدولان أ – ١٢ وأ – ١٣ بالملحق

ويصبح من المصعب، عند الوضع في الإعتبار مثل هذه المصادر التمويلية المحلية المحدودة، على الكثير من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمويل إستثمارات جديدة في الوقت الذي تصبح فيه البنى التحتية الأساسية والبشرية مشكلة دائمة عند مواكبتها للنمو السكاني بها. فالتعليم، الصحة والخدمات العامة الأخرى التي تشكل أساسيات التنمية الإقتصادية الحديثة تقف متخلفة وتواجه عوائق تمويلية محلية جادة. وعليه، فإن معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة تدور في حلقة مفرغة من التخلف حيث تعجز الموارد المحلية عن تلبية الاحتياجات التنموية، وتترسخ العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات نمو السكان واستفحال الفقر.

ولئن كانت معظم البلدان الأقل نموا تواجه خيارات صعبة لزيادة مواردها المالية المحدودة، إلا أنه ما من شك في إمكانية تحسين وضعها من خلال الحصول على الموارد المالية الخارجية التي تمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي

والتنمية. وبالفعل، تشكل التدفقات المالية الخارجية دورا هاما للبلدان الأقل نموا، حيث تسيطر المصادر الخارجية على الموازنة العمليات المالية بها. وفي هذا الإطار، فإنَّ الإستخدام الفعال للمساعدات التنموية المالية الأجنبية الرسمة قد يساعد البلدان الأقل نموا في تحقيق الهداف التنموية للألفية؛ وهو موضع يسلط عليه الضوء في النافذة رقم (٢) من هذا التقرير.

وعلى ضوء هذا الوضع يحاول هذا القسم من التقرير تسليط الضوء على أهمية التمويل الخارجي للبلدان الأقل نموا، وضمنها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بدراسة الإتجاهات الأخيره في تدفقات التمويل الخارجي إليها.

الشكل ١٥ صافي تدفقات المصادر التمويلية

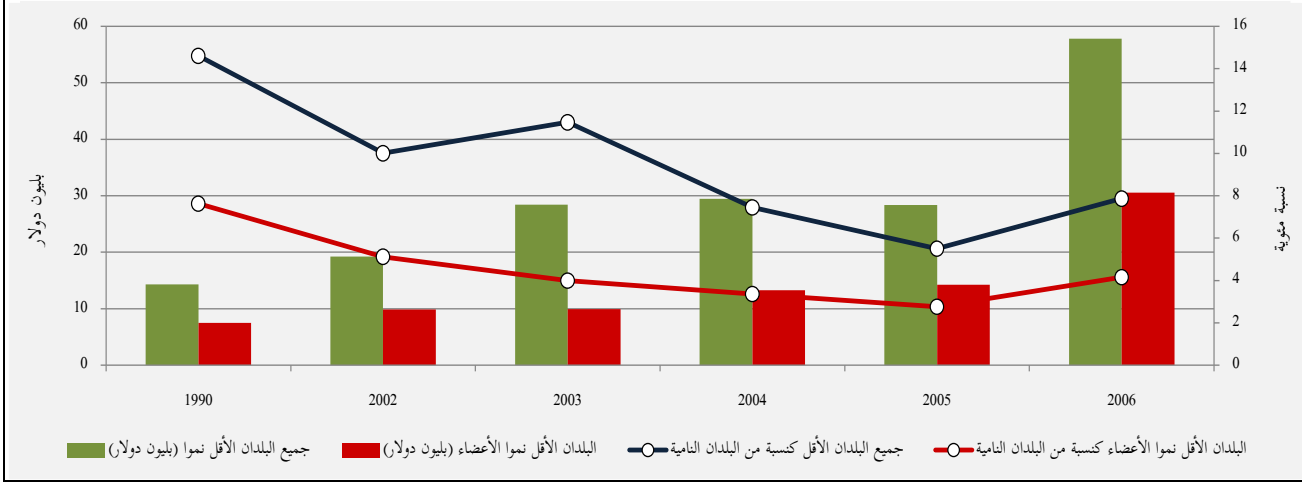

المصدر: الجدول أ – ١٤ بالملحق

بلغت تدفقات التمويل الخارجي إلى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا ١٩,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢م، ما يعادل ١٠٪ فقط من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية، بالمقارنة مع ١٤,٣ بليون دولار أو ١٤,٦٪ في ١٩٩٠م (الشكل ١٥). وبالرغم من أنَّ التدفقات المالية إلى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا زادت في السنوات التالية لتصل ٥٧,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٦م، إلا أنَّ حصتها من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية إنخفضت غلى ٧,٩٪.

ووضع مشابه لوحظ في حالة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث إنخفضت حصتها من إجمالي التدفقات المالية إلى البلدان النامية من ٧,٦٪ في ١٩٩٠م إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٠٦. ومن الناحية الأخرى ظلت هذه الحصة عند حوالي ٥٢٪ من إجمالي التدفقات المالية إلى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا خلال هذه الفترة بالرغم من الإنخفاض الذي حدث في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م. وعلاوة على ذلك، فقد تركزت التدفقات المالية إلى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي متمركزة في عدد قليل من البلدان. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إجمالي التدفقات المالية إلى ٥ من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتحديدا هى السودان، أوغندا، موزمبيق، السنغال ومالي، ٦٠,٤٪ من إجمالي التدفقات إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الجدول أ – ١٤ بالملحق).

ومن الناحية الأخرى، فقد تواصل تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا لتشكل جزءا مهما من إجمالي صافي التدفقات المالية إلى هذه البلدان وتلعب دورا مهما في نموها الإقتصادي والتنمية بها. ويبين الشكل رقم (١٦) أنَّ صافي المساعدات التنموية الرسمية الموزعة على كافة البلدان الأقل نموا من كافة المانحين بلغت ١٨,٣ بليون

دولار في عام ٢٠٠٢م مقابل ١٦,٦ بليون في ١٩٩٠م. وفي هذا الخصوص، بلغت حصة البلدان الأقل نموا ٣٠,٢٪ من إجمالي صافي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية في ٢٠٠٢م بزيادة بلغت واحد نقطة مئوية منذ ١٩٩٠م. ونتج هذا المستوى المتدني من الزيادة من إنخفاض صافي المساعدات التنموية الرسمية مقابل الفرد إلى ٢٦ دولار أمريكي في ٢٠٠٢م مقارنة بـ ٣١ دولار في ١٩٩٠م (الشكل ١٧). ومن ثم بدأ صافي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نموا والمساعدات التنموية الرسمية للفرد في الزيادة بشكل مستمر منذ ٢٠٠٢م لتصل إلى ٣٢,٧ و٣٧ بليون دولار على التوالي في ٢٠٠٧م، ولكن زادت حصة كافة البلدان الأقل نموا في إجمالي صافي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية بنسبة ٣١,١٪ فقط.

الشكل رقم ١٦ المساعدات التنموية الرسمية

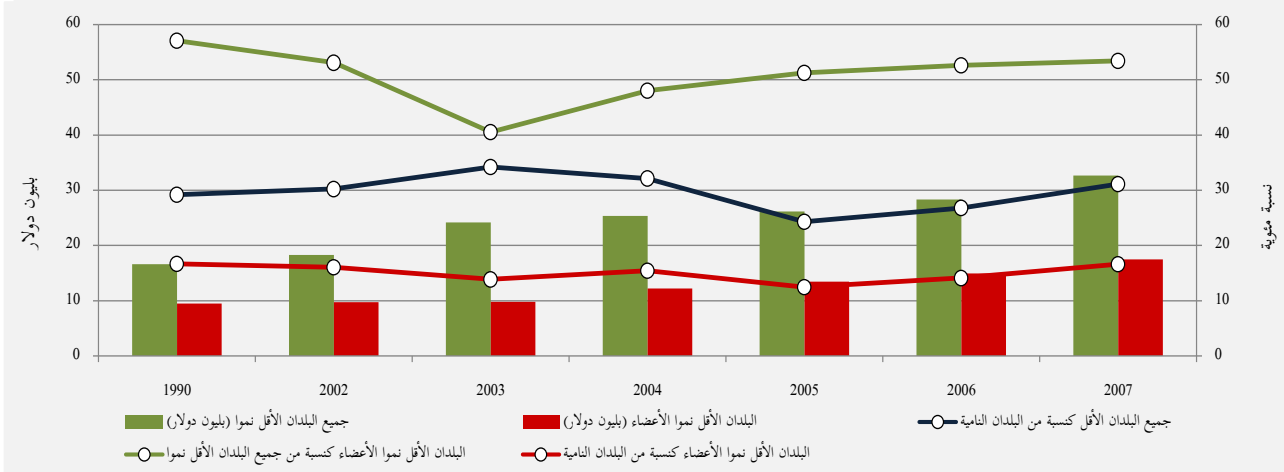

المصدر: الجدول أ – ١٥ بالملحق

وإتجاهات مماثلة لوحظت في حالة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث بلغت المساعدات التنموية الرسمية الموزعة لها ٩,٧ بليون دةلار في ٢٠٠٢م مقابل ٩,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠م. وبإعتبار معدلات النمو العالية للسكان مقارنة بهذا الوضع المستقر في توزيع المساعدات التنموية الرسمية ، فقد إنخفض صافي المساعدات التنموية الرسمية للفرد لديها إلى ١٢ دولار في عام ٢٠٠٢م مقارنة بمبلغ ٣٠ دولار في ١٩٩٠م (الشكل ١٧). وخلال هذه الفترة إنخفضت حصتها من إجمالي صافي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية وإلى كافة البلدان الأقل نموا إلى ١٦,١٪ و٥٣,١٪ على التوالي. ورغم ذلك، فقد زاد صافي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وصافي المساعدات التنموية الرسمية للفرد لديها بصورة مستقرة بعد عام ٢٠٠٢م لتبلغ ١٧,٥ بليون دولار و١٩ دولار، على التوالي في عام ٢٠٠٧م. وقد بلغت في ذلك العام حصتها في إجمالي صافي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نموا المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠٢م عقب إنخفاض ملحوظ شهدته في عام ٢٠٠٣م.وكما يلاحظ أيضا أنَّ تدفقات المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا زالت تتركز لدى عدد قليل من البلدان، حيث حصلت خمس دول فقط (أفغانستان، السودان، موزمبيق، أوغندا وبنغلاديش) على ٦٣,٤٪ من هذه التدفقات في عام ٢٠٠٧م مقارنة بنسبة ٥٦,٦٪ في عام ٢٠٠٢م (الجدول أ – ١٥ بالملحق).

الشكل رقم ١٧ صافي المساعدات التنموية الرسمية للفرد

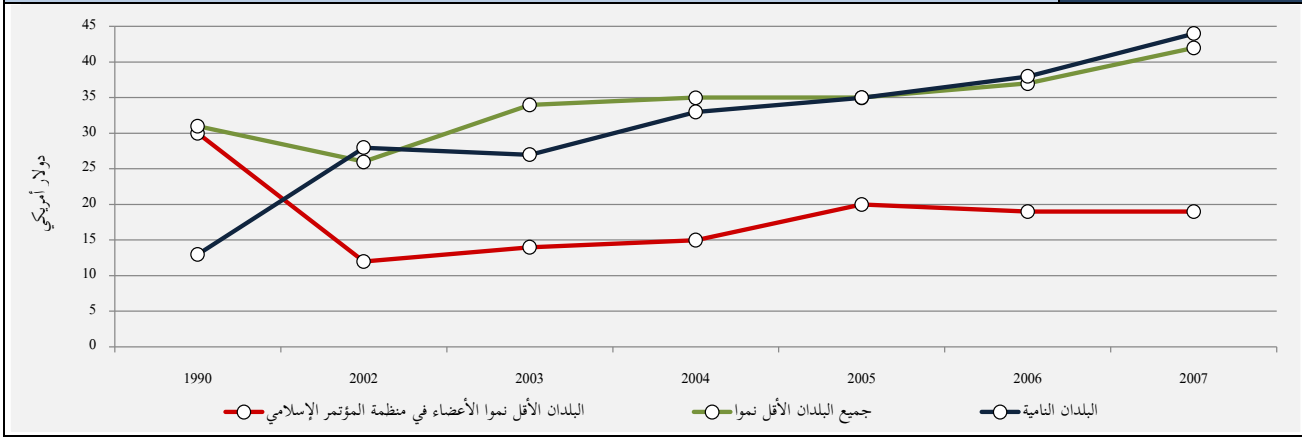

المصدر: الجدوا أ – ١٥ بالملحق

وعلى المستوى الفردي للبلدان، كانت المساعدات التنموية الرسمية للفرد لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأقل من ٨٠ دولار في عام ٢٠٠٧م في ١٥ بلد منها في الوقت الذي بلغت فيه أكثر من ١٠٠ دولار في ٤ بلدان فقط (الشكل ١٨). وفي هذا المدى، فقد سُجلت أقل القيم في بنغلاديش (٩ دولارات) واليمن (١٠ دولار)، في الوقت الذي سجلت فيه أعلى القيم لدى أفغانستان (١٤٤ دولار) وجيبوتي (١٤٠ دولار).

ومن ناحية أخرى، يبين الشكل رقم (١٨) أنَّ إجمالي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية لكافة البلدان الأقل نموا كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى من التدفقات التي إتجهت للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧م. ففي الوقت الذي عكست فيه هذه النسبة إنخفاضا في حالة جميع البلدان الأقل نموا في السنوات الأخيرة خاصة نجدها ظلت ثابتة في حالة البلدان الأقل نموا ا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمستوى كادت أنْ تتساوى عنده أرقامها في ٢٠٠٧ بحوالي ٧,٧٪. وكان إجمالي تدفقات المساعدات التنموية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموعة البلدان النامية منخفضا للغاية بأقل من ١٪ خلال هذه الفترة.

الشكل رقم ١٨ المساعدات التنموية الرسمية للفرد والمساعدات التنموية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المساعدات التنموية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | المساعدات التنموية للفرد (٢٠٠٧)

المصدر: الجدولان أ – ٣ وأ – ١٥ بالملحق

ومقارنة بما ورد أعلاه، فقد سجل صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان الأقل نموا زيادة مستمرة خلال العقد الماضي. وعلى مستوى إسمي، فقد بلغت هذه التدفقات ٦,٨ بليون دولار في ٢٠٠٢م مقارنة بـ ٥٧٨ مليون فقط في ١٩٩٠م (الشكل ١٩). فبرغم إنخفاضها الحاد في ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، فقد زادت تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة البلدان الأقل نموا بشكل ملحوظ في ٢٠٠٦م لتصل ١٢,٧ بليون دولار. ورغم هذه لم تشكل هذه سوى ٣,١٪ من إجمالي التدفقات التي وصلت إلى البلدان النامية في ذلك العام. فبرغم مواصلة تدفقات الإستثمار الأحنبي المباشر في الزيادة في ٢٠٠٧م لتصل إلى ١٣,٢ بليون دولار، إلا أنَّ حصتها من التدفقات تجاه البلدان النامية إنخفضت إلى ٢,٦٪.

الشكل رقم ١٩ الإستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات)

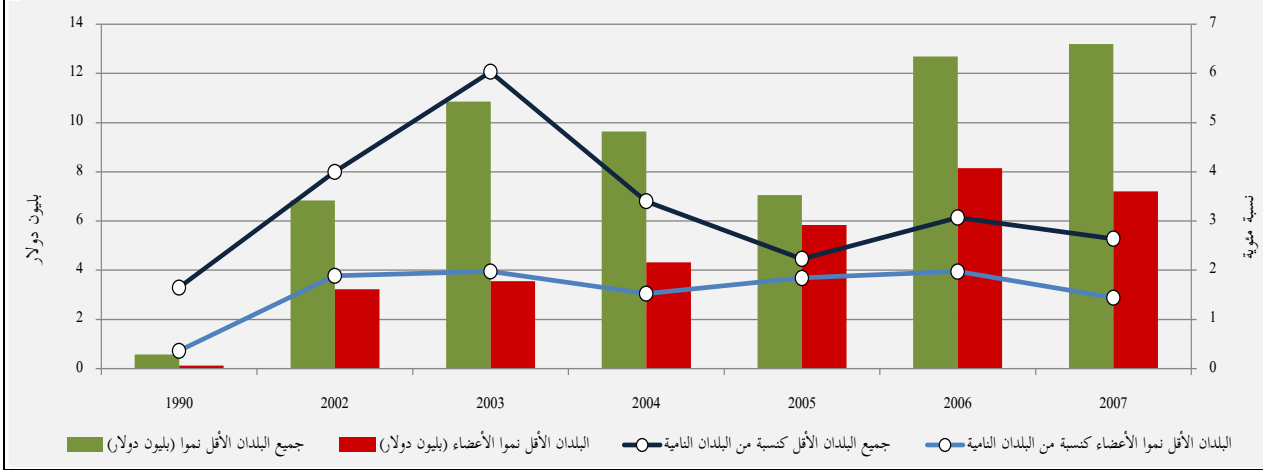

المصدر: الجدول أ – ١٦ بالملحق

وهنالك إتجاهات مماثلة لوحظت في جانب البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى مستوى إسمي كان صافي تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان ٣,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢م، أي أكثر بخمسة وعشرين مرة عن المستوى الذي كانت عليه في ١٩٩٠م (١٢٨ مليون دولار) (الشكل ١٩). وبهذه الكمية بلغت حصتها ٢٪ من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية و٤٧٪ من التدفقات إلى مجموعة البلدان الأقل نموا.وبعكس ما لوحظ في حالة مجموعة كافة البلدان الأقل نموا، فقد زادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار في السنوات التالية لتبلغ ٨,٢ بليون دولار في ٢٠٠٦م. ونتيجة لذلك، زادت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نموا خلال سنوات الإنكماش الذي شهدته تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة البلدان الأقل نموا لتصل إلى ٨٣٪ في ٢٠٠٥م. وبعد بلوغها ذروتها في ٢٠٠٦م، إنخفض إجمالي هذه التدفقات إلى البلدان الأقل نموا إلى ٧,٢ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧م، ممثلة ٦٤٪ من التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نموا و١,٤٪ من التدفقات إلى البلدان النامية، مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٢م الذي كان عند ٤٧٪ و١,٩٪ على التوالي. وكما هو الحال في انواع التدفقات المالية الأخرى، فقد لوحظ أيضا أنَّ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تركزت بشكل كبير في بلدان قليلة. ففي عام ٢٠٠٧م حصلت أربعة بلدان فقط (السودان، بنغلاديش، تشاد وبوركينا فاسو) على ٦٠٪ من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الجدول أ – ١٦ بالملحق).

النافذة رقم ٢: ما هي الكيفية التي من الممكن أن تساعد بها المعونات الخارجية البلدان الأقل نموا لتحقيق الأهداف التنموية للألفية؟

لوحظت بعض الإشارات الحقيقية الدالة على تحسن الأداء الاقتصادي للبلدان الأقل نموا منذ نهاية القرن. والنمو المطرد فى كثير من هذه البلدان والفرص التجارية والاستثمارية الجديدة، وخاصة بسبب زيادة الطلب فى الأسواق الصاعدة مثل الصين والهند، تحمل شيئا من الأمل تجاه مستقبل أكثر إيجابية مستدامة. وكما تم تسجيل تقدم حقيقى على الصعيد الدولى بشأن قضايا مثل تخفيف عبء الديون، والصحة العامة والتعليم، والتى سيكون لها تأثيرا مباشر على آفاق الحد من الفقر فى البلدان الأقل نموا.

وفى هذا السياق، وقد يكون الشيء الأكثر تشجيعا هو أنَّ المجتمع الدولى أعاد تأكيد التزامه بالمساعدة التنموية الرسمية لصالح البلدان الأقل نموا، لا سيما فى افريقيا. وحدث تكبير النداء الذي وجهه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) فى مطلع القرن لمضاعفة المساعدات المقدمة لإفريقيا من قبل مختلف المنتديات الدولية، مثل الفريق عالى المستوى للتمويل من أجل التنمية، وإتفاق مونتيري، والخطة العملية لتحقيق الأهداف التنموية للألفية (تقرير ساكس)، وتقرير لجنة إفريقيا، التى أسسها تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا، ومؤتمر القمة العالمى. وكان هذا واضحا أيضا من خلال الوعد الذي قطعته الدول الثمانية الكبرى بمضاعفة مساعداتها لإفريقيا بحلول ٢٠١٥م.

ولكن، تتضح حقيقة التحدي فى أنَّ معظم البلدان الأقل نموا، وخاصة الواقعة منها فى إفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال تقف بعيدا عن مستوى تلبية الأهداف التنموية للألفية وحتى قد تتراجع عن ذلك الخط. فالبرغم من أنَّ السعار العالية للسلع قد جلبت الكثير من العائدات على الكثير من البلدان الأقل نموا، إلاَّ أنَّ متوسط معدلات النمو ليس لها تأثيرا يذكر حتى الان لتخفيف الفقر ورفع مستوى الإستخدام فى هذه البلدان. وهذا يضع ضرورة الحاجة إلى معدلات نمو مستدامة بقدر أكبر خلال العقد القادم لتتعدى مستوى نسبة ٧,٤٪ التى حققتها جميع البلدا الأقل نموا فى ٢٠٠٧م.

وعلى الرغم من الوعد بمضاعفة المعونة، فإن بعض الأسئلة حول بعض القضايا المثيرة للقلق فى هذا الصدد لا تزال قائمة. بين أمور أخرى، تدور هذه التساؤلات حول إدراج تخفيف عبء الدين كجزء من زيادة المساعدات الموعودة، وحول الحجم الحقيقى للمساعدات المقدمة بالفعل وتوجيه هذه المساعدات الى عدد قليل من البلدان. كما أن هناك إشارات واضحة للغاية هو ان المخاوف الامنية تشكيل المجادلات السياسيةحول المساعدات والتنمية. ولذلك، فإن مصداقية كل من المانحين والحاصلين على المعونات تتطلب تشكيل نموذج حقيقى للشراكة يعمل على تحسين الشفافية والمساءلة لجعل المساعدات مصدر فعال للتنمية وتخفيف الفقر.

نوعية كل من المساعدات المقدمة من قبل المانحين والسياسات التى تنتهجها الجهات المستفيدة تمثل عوامل حاسمة لتحقيق النجاح وإنهاء الحاجة للمساعدات فى أخر المطاف. وينبغى أن يركز النقاش حول المعونة من أجل التنمية وتخفيف الفقر فى البلدان الأقل نموا على التعبئة الفعالة واستثمار الموارد المحلية، وتعزيز القدرة المؤسسية وتحسين التناسق السياسى. فى هذا السياق، ففى حين أنَّ تضاعف المساعدات لتحفيز معدلات عالية للادخار، إلاَّ أنَّ عملية الاستثمار فى القطاعات المنتجة من أجل النمو الاقتصادي المستدام لا تزال ضرورية للحد الدائم من الفقر فى هذه البلدان. فالمعونات ليست بالحل الوحيد للمشاكل والتحديات التى تواجه البلدان الأقل نموا، لا سيما تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالمعونات جزء من الحل وليس جزءا من المشكلة.

من بين الأسباب الأخرى، هو أنَّ المعونات لم تنجح دوما فى تعجيل النمو والتنمية، وذلك يعود إلى أنَّ المساعدات تنطلق من أجل البحث عن حلول لمشاكل إقتصادية معينة بدلا عن النظر على المدى الطويل لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة. فضعف القدرات المؤسسية للبلدان المستفيدة من هذه المساعدات وجود العديد الكيانات مثل المنظمات غير الحكومية التى كثيرا ما يتم من خلالها توزيع هذه المساعدات دون إشراف كامل من قبل الحكومة المتلقية أو غيرها من المؤسسات الوطنية، يقع من بين الأسباب التى تؤدي لجعل المساعدات فى محل مصدر غير فاعل للتنمية وتخفيف الفقر فى العديد من البلدان الأقل نموا.

يتبع النافذة رقم ٢: ما هي الكيفية التي من الممكن أن تساعد بها المعونات الخارجية البلدان الأقل نموا لتحقيق الأهداف التنموية للألفية؟

ومسألة أخرى تتصل بالمدى البعيد للأثر الإنمائي للمساعدة هو أن التوزيع القطاعي للمساعدات عادة ما يتأثر بمعايير مختلفة يطبقها المانحون. وقد حدث تحول كبير، مع تزايد إهتمام المجتمع الدولي بمؤشرات الفقر، في توزيع المساعدات من البنية التحتية، والتنمية الزراعية، وإمدادات الطاقة إلى الإنفاق الاجتماعي. وهذه المسألة تطرح السؤال الدائر حول ما اذا سيستطيع مثل هذا الإنفاق الإستمرار في غياب الإستثمار الموجه نحو النمو والإنتاج.

ويتمثل التحدي هنا في إستكمال هذه المساعدات بتحركات عملية أخرى. والأثر التنموي النهائي للمساعدات الخارجية، لاسيما المساعدات التنموية الرسمية، لا يمكن فصله عن القضية الرئيسية لاختيار الاستراتيجيات التنموية المناسبة لتحقيق معدلات النمو السنوية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأقل نموا. في هذا السياق، ينبغي يضطلع كل من المانحين والمستفيدين باخذ التحركات الضرورية من خلال شراكة ملائمة يتم التعهد بها للتأكيد على أنَّ الزيادة الموعودة في المساعدات سيكون لها أثرا إيجابيا على النمو والتنمية وإزالة الفقر.

وكما جاء التسليم بأوجه قصور جادة في النهج الذي عمل به حتى الان نظام المساعدات الدولية في بعض المبادرات الأخيرة، مثل "إعلان باريس ٢٠٠٥ بشأن فعالية المساعدات". ومن الممكن بالطبع أن تساعد توصيات هذا الإعلان في تحسين نوعية وفعالية المعونة. ويعتبر إعطاء قدر أكبر للملكية المحلية لبرامج المعونات، وزيادة حيز السياسة العامة لمتلقيها والشروط السياسية الأقل تدخلا شروطا ضرورية للتأكيد على المعونات تؤدي إلى نتائج أكثر إيجابية. ومع ذلك، وبغية تحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة للمزيد من المعونات المتعددة الأطراف بدلا عن الثنائية الأطراف منها، ليتسنى رفع الثاثير المخل للمانح الفردي. وتحول مثل هذا في توازن المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف سيساعد أيضا على تبسيط عملية التسليم بتأمين قدر أكبر من التناسق والشفافية والمسؤولية.

وفي خلاصة الأمر، يجب أن تؤمن أي هيكلة دولية جديدة بشأن المساعدات تشجيع وإستكمال تعبئة المصادر القومية وسد الفجوة بين المعدلات القومية للإدخار والإستثمار المتطلبة لتلبية أهداف التنمية القومية، متضمنة الأهداف التنموية للألفية. إنَّ معالجة العديد من المشاكل والقضايا المتصلة بتقديم وآثار المعونة يقترح نموذجا أفضل واكثر تجانسا مما هو معمول به في الوقت الراهن. وفي هذا السياق، يعتقد بول كوللر، في كتابه المثير بعنوان "المليار المسحوق"، أنه من الممكن أن تتراكم المساعدات للمساهمة بشكل ملموس في عملية النمو فقط عند إدراج التعديلات التكميلية في النمط الحالي الذي يعمل به نظام المعونات الدولية، وإلا سوف لن يكون للمعونات الإضافية نتائج واعدة بهذا المستوى.

المراجع:

1- Paul Collier (2007), *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It*, Oxford University Press.

2- UNCTAD (2006), *Economic Development in Africa: Doubling Aid: Making the "Big Push" Work*, United Nations, New York and Geneva.

3- UNCTAD (2005), Paris Declaration on Aid Effectiveness: Ownership, Harmonisation, Alignment' Results and Mutual Accountability", High-Level Forum on Joint Progress Toward Enhanced Aid Effectiveness, Paris, February 28- March 2, 2005

ويبين الشكل رقم (٢٠) أنَّ إجمالي صافي تدفقات الإستثمار الأحنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كان متذبذبا لدى كافة البلدان الأقل نموا خلال الفترة قيد النظر موازيا للتغيرات التي طرأت على كميات التدفقات لهذه البلدان المبينة في الشكل رقم (١٩). وكانت هذه النسبة عند ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٣م، ولكنها إنخفضت إلى ٢,٣٪ في ٢٠٠٥م نتيجة للإنخفاض الحاد الذي لازم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م. وبالرغم من أنَّ هذه التدفقات زادت بإضطراد في ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م لتصل إلى مستوى أعلى من المستوى الذي بلغته في ٢٠٠٣م، إلاَّ أنَّ معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت منخفضة بأدني من مستوى ٢٠٠٣م (حوالي ٣ إلى ٣,٥٪)، مما يشير إلى نمو منخفض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بأكثر مما هو في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، سلك معدل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إتجاها متزايدا حتى ٢٠٠٦م ليصل إلى ٤,٢٪. وتمشيا مع إنخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٠٧م إنخفض هذا المعدل إلى ٣,٢٪. وعلى وجه العموم، تبع معدل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي منحى عاليا مقارنة بالبلدان النامية وحتى مقارنة بما هو لدى جميع البلدان الأقل نموا خلال السنوات الثلاثة الماضية.

الشكل رقم ٢٠ الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

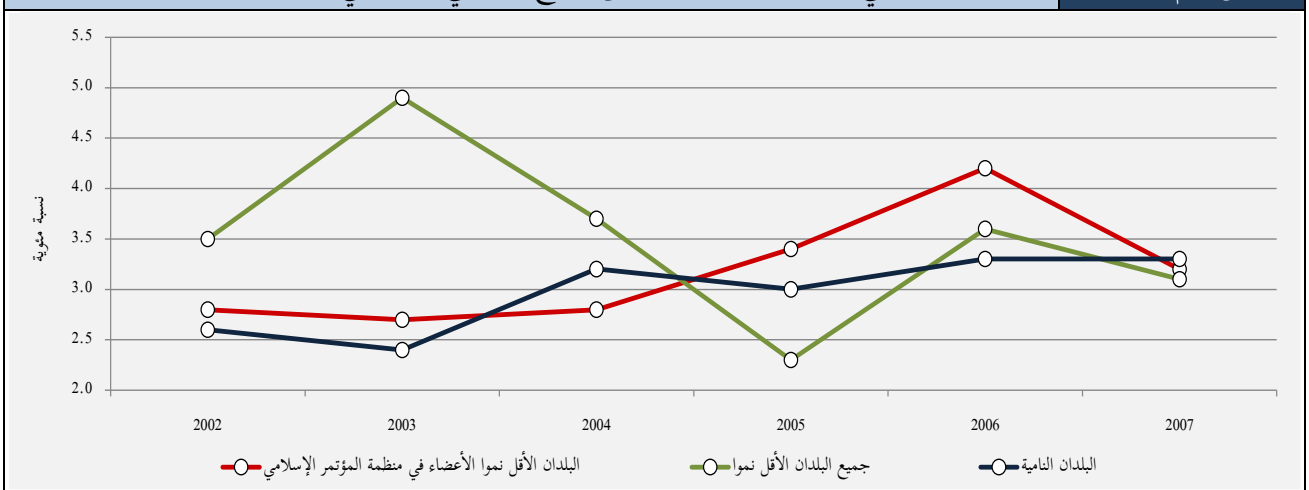

المصدر: الجدولان أ – ٣ وأ – ١٦ بالملحق

٣. الديون الخارجية

على الرغم من الجهود الجادة التي يقوم بها المجتمع الدولي والبلدان الأقل نموا نفسها من أجل تخفيف عبء الدين الخارجي عن كاهل تلك البلدان، لا يزال الارتفاع الكبير في مستوى المديونية لدى غالبية تلك البلدان، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يشكل عائقا خطيرا أمام جهودها التنموية ونموها الاقتصادي. وتستحوذ خدمة الدين على جزء كبير من الموارد المحدودة أصلا في ميزانيات تلك البلدان والتي كان يمكن أن تُوَجَّهَ نحو القطاعات الإنتاجية والاجتماعية. كما تؤثر الديون المتراكمة سلبا على مناخها الاستثماري داخليا وخارجيا. ويزداد هذا الوضع تفاقما بسبب تقلب التدفقات المالية الخارجية والعوائد التصديرية وارتفاع أسعار الواردات الأساسية لتلك البلدان، وخاصة واردات النفط.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢١)، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم على جميع البلدان الأقل نموا من ١٢٤,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٠م إلى ١٤٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٢م، أي بمعدل ارتفاع سنوي مركب بلغ ١,٤٪ خلال هذه الفترة. وإرتفعت ديون البلدان الأقل نموا الخارجية العامين التاليين لتصل إلى ١٦٢,٨ بليون دولار في ٢٠٠٤م، ومن ثم إنخفضت إلى ١٣٣,١ بليون دولار في ٢٠٠٦م. وبرغم هذا التحرك بالإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، فقد عكست حصة البلدان الأقل نموا من إجمالي ديون البلدان النامية إتجاها بإنخفاض مستمر خلال الفترة قيد الدراسة من ٩,٨٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٢م ومن ثم ٤,٧٪ في عام ٢٠٠٦م.

الشكل رقم ٢١ رصيد الديون الخارجية

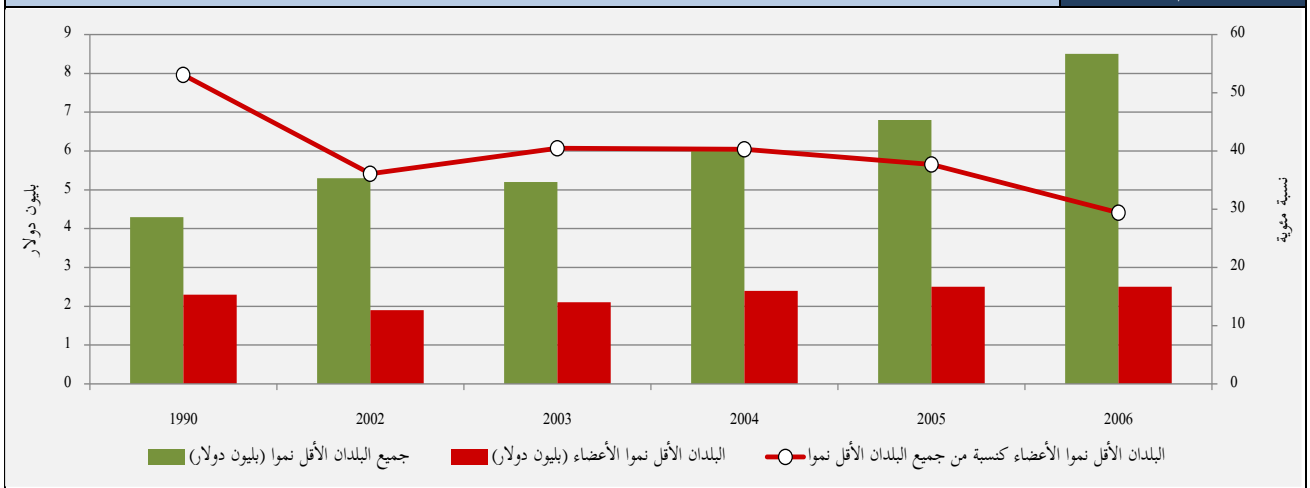

المصدر: الجدول أ – ١٧ بالملحق

ويُلاحظ ظهور الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة إذ ارتفعت ديونها الخارجية ٦٢,٤ بليون دولار في ١٩٩٠م إلى ٧٥,٦ بليون في ٢٠٠٢م، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٦٪ خلال هذه الفترة (أكثر بنسبة ٠,٢٪ من إجمالي مجموعة البلدان الأقل نموا). ومع أن هذا الرصيد إرتفع خلال العامين التاليين ليصل ٨٤,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٤م، إلاّ انه إنخفض بمستوى خلال العامين التاليين ليبلغ ٧٣,١ بليون دولار في ٢٠٠٦م. وظلت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي رصيد الديون الخارجية لدى البلدان الأقل نموا ثابتة عند حوالي ٥٠-٥١٪ خلال الفترة قيد النظر، عدا في عام ٢٠٠٦م عندما زادت لتبلغ نسبة ٥٤,٩٪.وبالمقارنة، فقد إنخفضت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي ديون بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل مستمر خلال الفترة محور الإهتمام من ١٥,١٪ في ١٩٩٠م و١١,٦٪ في ٢٠٠٢م إلى ٩,٧٪ في ٢٠٠٦م (الشكل ٢١).

وبينما أدى تراكم رصيد الدين الخارجي لدى كافة البلدان الأقل نموا إلى زيادة إجمالي مدفوعات خدمة ديونها خلال الفترة قيد النظر من ٤,٣ بليون دولار في ١٩٩٠م إلى ٨,٥ بليون دولار في ٢٠٠٦م (الشكل ٢٢)، فقد نجحت البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الإبقاء على ذلك العبء ثابتا خلال الفترة ذاتها عندما بلغ ٢,٥ بليون في ٢٠٠٦م المقارنة بـ ٢,٣ بليون دولار في ١٩٩٠م. وعليه فقد إنخفضت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي خدمات ديون كافة البلدان الأقل نموا من ٥٣,١٪ في ١٩٩٠م إلى ٢٩,٤٪ في ٢٠٠٦م (الشكل ٢٢).

الشكل رقم ٢٢ إجمالي خدمات الديون

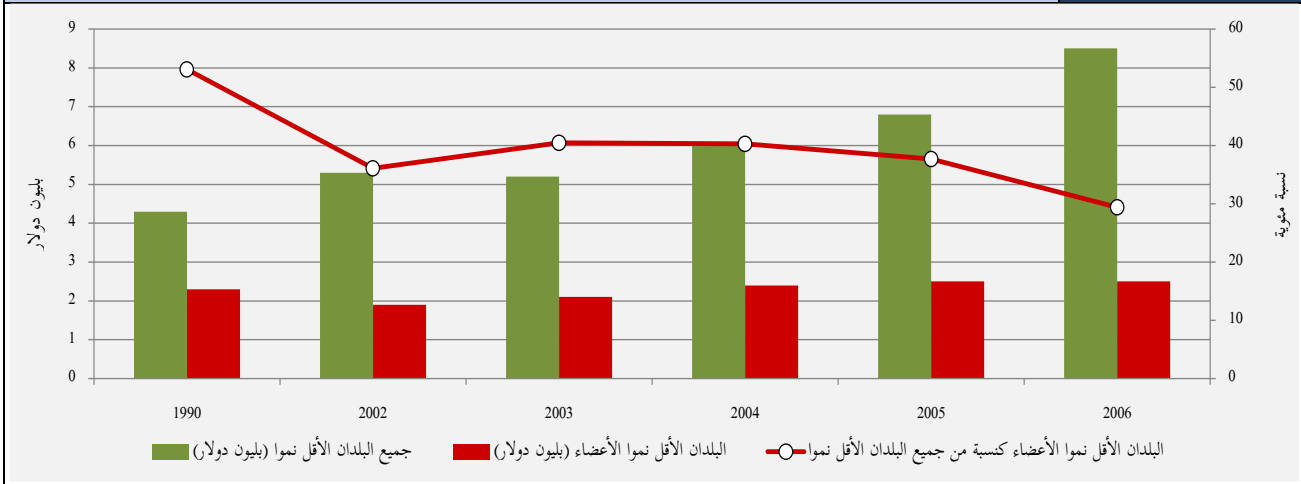

المصدر: الجدول أ – ١٨ بالملحق

ويعتبر تركيب رصيد الدين الخارجي أحد العوامل الهامة في تحليل الدين نظرا لما له من تأثير مباشر على عمليات سداد الدين وإعادة جدولته وتخفيفه. وكما يتضح من الجدول رقم (٢٣)، يتألف إجمالي رصيد الدين الخارجي عموما من ثلاث فئات هي: الدين طويل الأجل، والدين قصير الأجل، وقروض صندوق النقد الدولي. وما يستحق الملاحظة هو أنَّ الدين طويل الأجل يتكون من الديون الخاصة غير المضمونة والديون العامة والديون المكفولة من قبل القطاع العام.

الشكل رقم ٢٣ تركيبة الديون الخارجية

البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي | جميع البلدان الأقل نموا

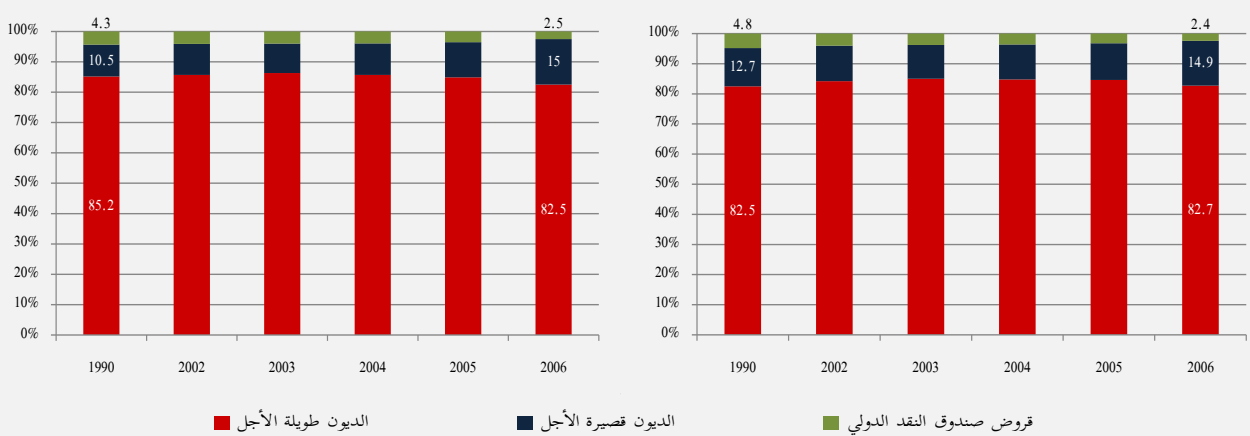

المصدر: الجداول أ – ١٩، أ – ٢٠ وأ – ٢١ بالملحق

تشير البيانات في الجدول رقم (٢٣) إلى أن الديون طويلة الأجل ظلت هي المكون الأساسي للدين الخارجي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا، بما فيها الأعضاء في المنظمة. وإنخفض معدل الدين الخارجي طويل الأجل لدى جميع البلدان الأقل نموا من ٨٥,٢٪ في ١٩٩٠م إلى ٨٢,٥٪ في ٢٠٠٦م ومن ٨٥,٢٪ إلى ٨٢,٥٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويلاحظ أنَّ هناك ميولا لدى هذه البلدان بتخفيض حصتها من قروض صندوق النقد الدولي والإتجاه إلى الديون قصيرة الأجل. وكما يبين الشكل (٢٣)، ففي الوقت الذي إنخفضت فيه حصة الديون المتحصل عليها من صندوق النقد الدولي بإجمالي الديون الخارجية للبلدان الأقل نموا من ٤,٣٪ في ١٩٩٠م إلى ٢,٥٪ في ٢٠٠٦م، يلاحظ أنَّ حصة الديون قصيرة الأجل إرتفعت من ١٠,٥٪ إلى ١٥٪ في نفس الفترة. وإتجاه مماثل لوحظ في حالة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي إنخفض لديها معدل الديون المتحصل عليها من صندوق النقد الدولي من إجمالي ديونها الخارجية من ٤,٨٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٦م، في الوقت الذي إرتفع فيه معدل ديونها قصيرة الأجل من ١٢,٧٪ إلى ١٤,٩٪ خلال نفس الفترة.

ومما يجدر ملاحظته، هو أنَّ أكثر من ٨٠٪ من رصيد ديون البلدان الأقل نموا طويلة الأجل، بما فيها ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لا يزال في شكل ديون عامة وديون مضمونة من قبل القطاع الحكومي العام. وضمنيا يشير هذا إلى أنَّ الديون الخارجية للبلدان الأقل نموا لا تزال مستمرة في تشكيل عقبة جادة أمام الجهود التنموية التي تبذلها الحكومات، حيث تستولي خدمات الديون على جزء معتبرا من المصادر المحدودة لميزانيات هذه البلدان التي يحتاج أن يتم توجيهها أصلا إلى القطاعات الإنتاجية والإجتماعية.

ومن ناحية أخرى، فإن دراسة مستويات المديونية وأعباء إعادة تسديد هذه الديون تشكل عاملا مهما لرصد وتحليل وضع الديون الخارجية لدى البلدان الأقل نموا. وعموما، تعتمد قدرة البلد المديون على تسديد ديونه الخارجية وةإلتزام بتسديد خدماتها إلى حد كبير على مقدرته الإنتاجية، وفي نهاية المطاف على عوائده التصديرية من النقد الأجنبي. ونظريا، يستخدم منهج تحليل المعدل عموما لقياس مستوى مديونية البلد ومقدرته على تسديدها. ويؤتى في العادة بهذا بحساب النسب التي تقدم مقاييس تكاليف خدمات الدين بالنقد الأجنبي أو الإنتاج المسبق من خلال ربط حجم الديون الخارجية وخدمات الديون باجمالي الدخل القومي وصادرات السلع والخدمات. والمعدلات المستخدمة في هذا السياق هي: معدل الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي (EDT/GNI)، معدل الدين الخارجي إلى الصادر (EDT/XGS)، معدل إجمالي خدمات الدين إلى صادرات السلع والخدمات (TDS/XGS)، ومعدل الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات (INT/XGS). ويقاس مستوى المديونية بمعدل الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي ومعدل الدين الخارجي إلى الصادرات في الوقت الذي يقاس فيه عبء تسديد الدين بقياس معدل الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات ومعدل الفائدة إلى صادرات السلع والخدمات.

يقدر معدل الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي لبلد معين أعباء الديون الخارجية لذلك البلد على مقدرته الإنتاجية ويعطي مؤشرا لدرجة مقدرته الإيفائية للديون. فالنسبة العالية هنا تشير إلى أن معدل نمو الدين الخارجي أعلى من معدل إجمالي الدخل القومي، الشيء الذي يشير ضمنيا إلى أنَّ عبء الدين ثقيل. وهذا يشير بدوره إلى إختلال في الجدارة الإئتمانية لطالما يفترض ان يضحي البلد بجزء متزايد من إجمالي سعته الإنتاجية لتسديد ديونه. ومن ناحية أخرى، وبما أنَّ معظم عملية تسديد الديون الخارجية تمول من عائدات الصادر، فإنَّ ما يتبع هو أنْ مقدرة البلد المديون على تسديد ديونه يشار إليها بإعتبار الديون الخارجية كنسبة مئوية من إجمالي صادراتها من السلع والخدمات، أيْ بمعدل الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات (EDT/XGS). ويعطي هذا المعدل تقديرا لعدد سنوات التصدير المعادلة لتسديد إجمالي الديون الخارجية التي لم يسددها بلد ما.

وعلى ضوء هذا الفهم، تشير الأرقام المبينة في الجدول رقم (٢٤) إلى أن معدل الدين إلى إجمالي الدخل القومي (EDT/GNI) شهد إتجاها بالتراجع لدى كافة البلدان الأقل نموا، وضمنها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال

الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦م. وفي هذا الإطار، فرغم أنَّ هذا المعدل قد إنخفض لدى كافة البلدان الأقل نموا من ٧٥,٥٪ إلى ٣٨,٨٪، إلاَّ أنه لا يزال مرتفعا مقارنة ببقية مجموعات البلدان الأخرى. وسلكت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مسلكا مشابها بالإنخفاض فاستطاعت أنْ تخفض هذه النسبة من ٦٣٪ إلى ٣٧٪. ورغم هذا التحسن لا تزال معدلات متوسط الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي لدى المجموعتين مرتفعة عما هي لدى مجموعتي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية مرتفعة بمستوى ملحوظ خلال نفس الفترة. ولوحظ أيضا في ٢٠٠٦م أنَّ معدل الدين الخارجي إلى إجمالي الدخل القومي لدى ٥ بلدان قليلة النمو أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي غينيا بيساو، غامبيا، سيراليون، غينيا وتوغو، لا يزال مرتفعا بأكثر من الحد الحرج (٨٠٪) الذي حدده البنك الدولي للمديونية العالية[٧] (الجدول أ – ٢٣ بالملحق).

الشكل رقم ٢٤ معدلات المديونية

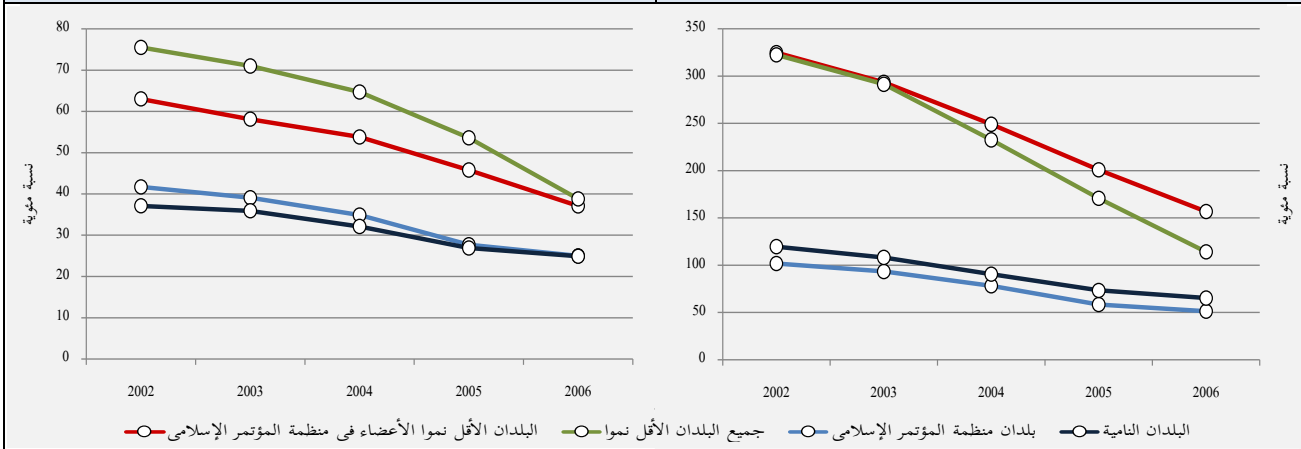

المصدر: الجدولان أ – ٢٣ وأ – ٢٤ بالملحق

يبين الشكل (٢٤) أيضا أن متوسط معدلات الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات لكل من مجموعتي البلدان الأقل نموا والبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إنخفضت بشكل ملحوظ خلال ٢٠٠٢-٢٠٠٦م. ورغم هذا التحسن، لا تزال هذه المعدلات عالية عما سجلته مجموعتي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة البلدان النامية. وبإعتبار عام ٢٠٠٥م، فقد نجحت كلا من مجموعتي البلدان الأقل نموا والبلدان القل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تخفيض هذا المعدل بأدنى من الحد الحرج المعين بنسبة ٢٢٠٪ من قبل البنك الدولي للمديونية الحادة.[٨] وبعتبار عام ٢٠٠٦م، فقد ذات هذه المعدلات في الإنخفاض لتصل إلى ١٥٦,٩٪ و١١٤,٢٪ على التوالي. وعلى المستوى الفردي للبلدان القل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد جاء تسجيل أعلى معدلات للدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات في عام ٢٠٠٦م بنسبة ٣٥٦٥٥٪ لدى الصومال و٥٩٦٪ لدى الكاميرون، في الوقت الذي سجلت فيه أدنى المعدلات بنسبة ٤٧,٩٪ و٦١,٣٪ لدى تشاد والمالديف على التوالي (الجدول أ – ٢٤ بالملحق).

وفي المقابل، فالبيانات الواردة في الشكل (٢٥) حول معدلات أعباء سداد الدين تشير إلى الأداء الجيد لمجموعة البلدان الأقل نموا، وخصوصا منها الأعضاء في المنظمة، عند مقارنتها بمجموعتيْ البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية. فبينما انخفض معدلإجمالي خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات (TDS/XGS) لدى كافة البلدان الأقل

[٧] البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية ٢٠٠٥

نموا من نسبة ١١,٧٪ في عام ٢٠٠٢م إلى نسبة ٧,٣٪ في عام ٢٠٠٦م، انخفض كذلك لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة من نسبة ١٣,١٪ إلى نسبة ٨,٧٪ خلال الفترة نفسها. ورغم أنها لا تزال عالية، فقد لوحظ إتجاه مماثل بالإنخفاض لدى كل من مجموعتي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة البلدان النامية.

وفي الواقع يعتبر معدل الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات مؤشرا تقليديا للجدارة الإئتمانية التي تعكس مقدرة البلد على الإستمرار في الحصول على الديون. فبقدر ما يكون معدل الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات عاليا فبذات القدر يصبح البلد غير قادرا على تسديد إلتزاماته تجاه خدمات الدين الشيء الذي سيدفعه للسعي إلى إعادة جدولة تسديد ديونه الخارجية. وعليه، يشير الإنخفاض في معدل الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات الوارد في الشكل (٢٥) إلى أنَّ هذه البلدان بدأت تدفع قدرا قليلا من عوائدها التصديرية لتسديد خدمات ديونها الخارجية. وقد قد يسمح بدوره لتحرير الكثير من المصادر لتحسين الخدمات الإجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وتقليل الإحتمال بالفشل تجاه تسديد إلتزامات ديونها الخارجية و/أو السعي للحصول على إعادة جدولة ديونها.

النافذة رقم ٣: الأزمة المالية العالمية والبلدان الأقل نموا: الآثار المتوقعة

تباطؤ جامح أطل على النشاط الإقتصادي فى العالم، وخاصة على البلدان المتقدمة.فالبرغم من أنَّ معظم البلدان الأقل نموا ليست فى تتكامل تام مع أسواق التمويل، إلا أنه من المتوقع أن يكون للأزمة المالية الراهنة آثارا واسعة طويلة الأمد على إقتصاداتها، وخاصة على البلدان ذات الحضور الواسع للبنوك الأجنبية فيها. وهناك العديد المختلف من القنوات التى قد تؤثر الزمة المالية العالمية من خلالها على البلدان الأقل نموا. وهذه تشتمتل، من بين قنوات أخرى، على النمو البطيء للصادرات، إنخفاض المعونات، الإنكماش فى مستوى الإستثمار الأجنبى المباشر، التحويلات الهابطة وتقلص نشاط القطاع الخاص. وكنتيجة لهذا، يصبح إستشراف النمو متوسط المدى إستشرافا غير مشرق لدى البلدان الأقل نموا. فمن المتوقع أن تشهد البلدان الأقل نموا، التى سجلت كمجموعة متوسط معدلات نمو بأعلى مما سجله العالم باعلى من ٧٪ فى عامى ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م، تباطؤا إقتصاديا فى العامين المقبلين. ووردت التوقعات بانْ يهبط النمو لدى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من ٥,٤٪ فى ٢٠٠٨م إلى ٣,٥٪ فى ٢٠٠٩م. وكما يتوقع أن يهبط متوسط معدل النمو لدى البلدان الآسيوية النامية من ٧,٨٪ فى ٢٠٠٨م إلى ٥,٥٪ فى ٢٠٠٩م (صندوق النقد الدولى، يناير ٢٠٠٩).

ومن المحتمل أن يأتى تأثير الأزمة المالية على البلدان الأقل نموا من هبوط محسوس فى عوائد صادراتها نتيجة لضعف الطلب على السلع التصديرية والأسعار المتدنية للسلع. وحسب تقرير نشرته الأمم المتحدة مؤخرا، من المتوقع أنْ يهبط متوسط معدل نمو عائد صادرات البلدان الأقل نموا من معدل قياسى مرتفع بلغ ٤٣٪ فى ٢٠٠٨م إلى ٢٣٪ فى عام ٢٠٠٩م (راجع الشكل رقم ١ فى هذه النافذة). وهذا قد يزيد مشكلة التجارة وعجز الحساب الجاري المستعصية سوءاً فى هذه البلدان. وكما ورد ذكره فى القسم الثانى من هذا التقرير، فقد سجلت البلدان القل نموا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ عجزا تجاريا بلغ حوالى ٢٢ بليون دولار، فى الوقت الذي بلغ فيه عجز الحساب الجاري لديها ٧ بليون دولار فى المتوسط. ومشكلة رئيسية أخرى تدور حول مجال تمويل التجارة أيضا. فقد إختل سوق التمويل التجاري بشكل حاد أثناء هذه الأزمة المالية نتيجة لتقص السيولة اللازمة لقروض التمويل التجاري وإلى إعادة تقييم المخاطر التى ظهرت بها الزمة المالية. ويبدو أنْ تدفقات التمويل التجاري إلى البلدان النامية، التى تشكل ثلث التجارة الدولية، قد هبط بما يقرب ٦٪ أو أكثر عاما تلو الأخر. وهذا سيجعل الأمر صعبا على البلدان الأقل نموا فى محاولاتها للحصول على القرض اللازم لتمويل التجارة.

الشكل رقم ١: معدل نمو عوائد الصادرات (٢٠٠٣-٢٠٠٩)

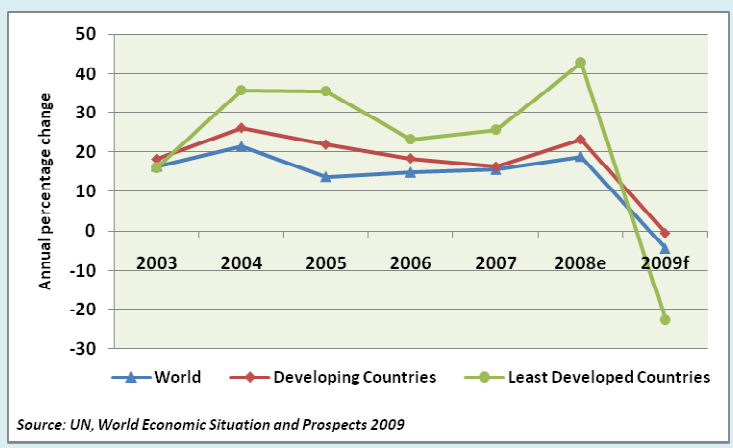

Source: UN, World Economic Situation and Prospects 2009

والبلدان الأقل نموا، نتيجة لإنسحاق الإقتراض العالمى، تواجه إنكماشا فى تدفقات رأس المال وإنسحاب كميات كبيرة منه الشيء الذي تسبب فى هبوط درامى فى معدلات سعر الصرف بها. ويتوقع البنك الدولى أنْ تنخفض تدفقات صافى رأس المال الخاص إلى البلدان النامية إلى النصف فى عام ٢٠٠٩م. وبالوضع فى الإعتبار عدم مماثلتها للبلدان النامية الأخرى، فالبلدان الأقل نموا، حتى فى الفترات العادية، أقل جاذبية للإستثمار الأجنبى المباشر؛ فالتوقعات تجاه هذا النوع من الإستثمار بالبلدان الأقل نموا تحمل نوعا من التشاؤم. وهذا الموقف بدوره سيكون ذا إنعكاسات حادة على جداول الموازنة القومية لهذه البلدان ونشاطات القطاع الخاص فيها. وحسب ما ذكرته إستشارية الشراكة العامة – الخاصة بشأن البنى التحتية (PPIAF) فقد وصل ٣١ مشروع من مشاريع الشراكة الخاصة فى البنى التحتية إلى مرحلة التوقف المالى متضمنة تعهدات إستثمارية بمبلغ ١٧.٢ بليون دولار فى ٢١ بلد نامي، وذلك يعد أساسا لتكاليف التمويل العالية وتدنى تحمس واهتمام المستثمر فى وسط هذه الأزمة المالية العالمية.

يتبع النافذة رقم ٣: الأزمة المالية العالمية والبلدان الأقل نموا: الآثار المتوقعة

على صعيد آخر ، تعتمد البلدان الأقل نموا اعتمادا كبيرا على تدفق المساعدات والتحويلات المالية. فنحو ثلثي صافي تدفقات رأس المال إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تأتي من المساعدة التنموية الرسمية؛ والمساعدة التنموية الرسمية تمثل المصدر الأكبر للتدفقات المالية الخارجية إلى البلدان الأقل نموا. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من هذه المساعدات يأتي من البلدان المتقدمة المانحة التقليدية، الولايات المتحدة واليابان وبلدان أوروبا الغربية على وجه الخصوص. الآن ومع التكاليف المالية الإضافية لانقاذ نظمها المصرفية والنفقات الإضافية لتخفيف أثر الإنتكاسة الإقتصادية لديها، سوف لن الأمر سهلا لتلبي هذه البلدان التعهدات التي قطعتها على نفسها بتقديم المساعدات للبلدان الأقل نموا. وتقييم للأزمات المالية السابقة في البلدان المتقدمة يبين أنَّ الأزمات المالية، في بعض البلدان، أدت إلى انخفاض كبير في تقديم المعونات؛ مع الوضع في الإعتبار حقيقة أنه لا تزال هنالك فجوة كبيرة بين تدفقات المساعدات التنموية الرسمية الملتزم بها والفعلية منها إلى البلدان الأقل نموا. فتقدر المعونات بكونها ضرورية لتنفيذ معايير تجاه الهداف التنموية للألفية، وهذا قصور في المساعدات التنموية الرسمية قد يكون له إنعكاسات كبيرة على افقتصادات الحقيقية للبلدان الأقل نموا ومواطنيها، الشيء الذي يجعل هذه البلدان تعود متخلفة إلى الوراء تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

الشكل رقم ٢: الإستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات والمساعدات التنموية الرسمية للبلدان الأقل نموا

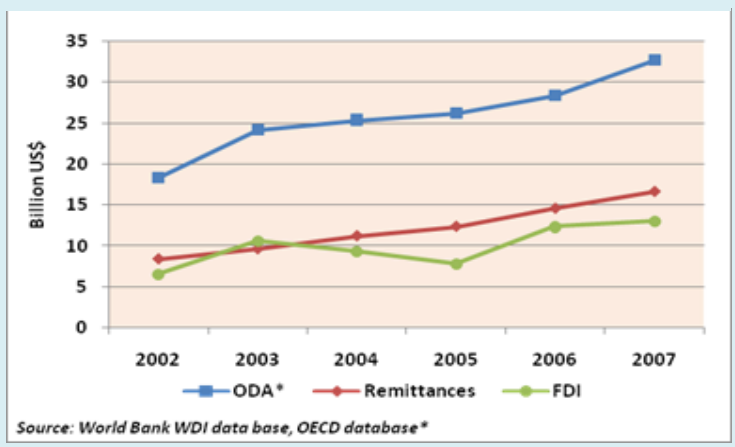

أما بالنسبة للتحويلات، في السنوات القليلة الماضية، فقد برزت تحويلات العمال المهاجرين بوصفها مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي في البلدان الأقل نموا. التباطؤ الاقتصادي العالمي سوف يؤثر سلبا على دخل مواطني البلدان الأقل نموا العاملين في الخارج، لا سيما في العالم المتقدم. وهكذا، فمن المأكد إنخفاض تدفق التحويلات المالية، والتي تعد مصدرا مهما للدخل بالنسبة للأسر المعتمدة عليها ولعملات الأجنبية في هذه البلدان لدفع فواتيرها الاستيرادية. وثمة مسألة أخرى لها علاقة بالموضوع تتمثل في إختلال إستشراف وأمل هؤلاء العاملين في الحصول على فرص للعمل في البلدان المتقدمة. فإنخفاض التحويلات المالية له آثار سلبية مباشرة على رفاهية الأسرة نظرا لأنها، وعلى النقيض من التحويلات المالية الأخرى، تستخدم مباشرة لتغطية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والصحة.

وبإيجاز لما ورد، ستواجه البلدان الأقل نموا التي تعاني أصلا من الأزمة الغذائية وأسعار الوقود، ضربة قاسية من قبل الأزمة المالية العالمية. وسيحبس تباطؤ نموها التقدمها السلحفائي للبلدان الأقل نموا تجاه تحقيق الهداف التنموية للألفية، وخاصة الأهداف المرتبطة بتخفيف الفقر وسيقلل من قدر التحولات البنيوية الصاعدة التي تمت في البلدان الأقل نموا الناجحة، والواقعة خاصة منها في قارة آسيا.

المراجع:

1- World Bank (2008), Global Financial Crisis and Implications for Developing Countries, A World Bank Background Note for the G20 Finance Ministers' Meeting, São Paulo, Brazil, November 8, 2008.
2- UNCTAD (2008), *Financing for Development*, November 2008.
3- IMF (2009), World Economic Outlook, Update January 2009.

الشكل رقم (٢٥) يبين أنَّ البلدان الأقل نموا، وخاصة الأعضاء منها في منظمة المؤتمر الإسلامي، أدت أيضا أداء أفضل مما هو لدى منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية فيما يتعلق بمعدل فوائد الديون إلى صادرات السلع والخدمات. وإنخفض هذا المعدل من ٣٪ في ٢٠٠٢م إلى ١,٩٪ في ٢٠٠٦م لدى كافة البلدان الأقل نموا ومن ٣,٣٪ إلى ٢٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تفس الفترة. ففي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون معدل فوائد الديون الخارجية إلى صادرات السلع والخدمات مؤشرا أفضل لمقدرة معدل الدين الخارجي إلى الخدمات من معدل الدين إلى صادرات السلع والخدمات، وذلك لان مقدمي القروض يهتمون بمقدرة بلد الطرف المديون على دفع خدمات إلتزامات الفائدة بأكثر من تسديده للمبلغ الأساسي للدين.

الشكل رقم ٢٥	معدلات أعباء تسديد الديون

الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات

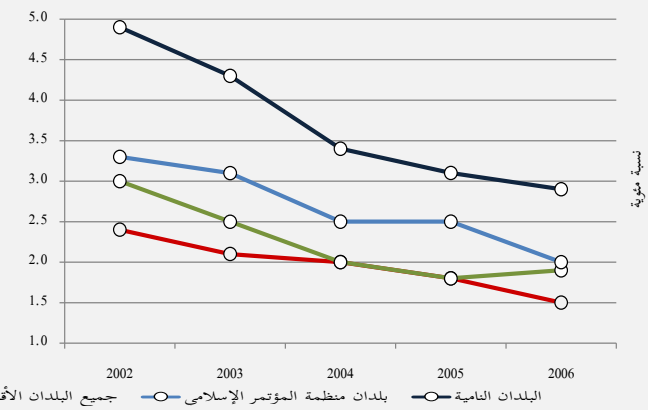

خدمات الديون إلى صادرات السلع والخدمات

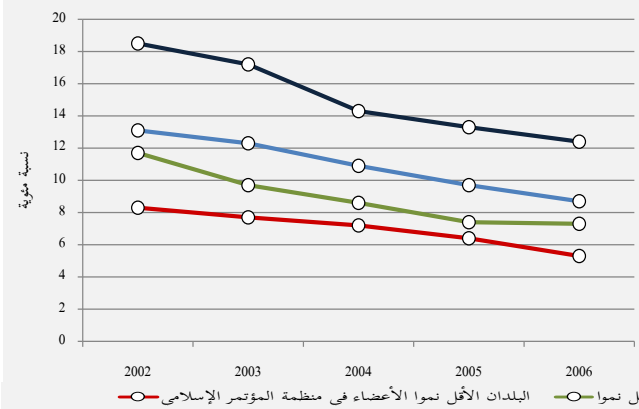

المصدر: الجدولان أ – ٢٥ وأ – ٢٦ بالملحق

وعلى الرغم من ذلك، فهناك خلف تلك الإحصائيات المجمعة وضع مختلط حين تناول هذه البلدان على المستوى الفردي. وفي هذا الصدد، من الجدير ملاحظة أنَّ ١٨ بلد من ٢٢ من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مصنفة في الوقت الراهن بإعتبارها بلدان فقيرة مثقلة بالديون العالية (الجدول أ – ١٧ بالملحق).

وفي الواقع، يعود التحسن الطفيف الذي شهده وضع المديونية الخارجية للبلدان الأقل نموا، بما فيها الأعضاء في المنظمة، منذ عام ٢٠٠٠م إلى هبات تحرير الدين والإجراءات الأخرى التي اتُّخذت في عام ١٩٩٩م ضمن إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونظرا لأن القسم الأكبر من الدين الخارجي المستحق على البلدان الأقل نموا يتشكل من قروض رسمية مقدمة من دائنين رسميين متعددي الأطراف، فإن المبادرة الخاصة بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تكتسي أهمية قصوى للبلدان الأقل نموا، وخصوصا تلك التي تصل ديونها الخارجية إلى مستويات لا يمكن معها حملها. من هنا، فإنه من الضروري إعادة التأكيد على أهمية الدعم المقدم من المجتمع الدولي فيما يخص المساعدات وترتيبات تخفيف الدين، والتعجيل بالجهود المبذولة في هذا الشأن كشرطين أساسيين من شروط النهوض بالنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر لدى البلدان الأقل نموا، وضمنها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتتطلب الخطورةُ التي بلغتها مشكلة الديون لدى البلدان الأقل نموا، بما فيها الأعضاء في المنظمة، إيجاد حل شامل والتنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تخفيف الديون الرسمية متعددة الأطراف بما يتيح معالجة الأسباب الهيكلية لمديونية تلك البلدان وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إليها. وتُعتبر الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجهات المانحة، وخصوصا منها الأعضاء في نادي باريس وغيرهم من المانحين الثنائيين، بهدف تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو

عاجل وأكثر عمقا وشمولية، بما في ذلك تأجيل مدفوعات خدمة الدين القائم على البلدان الأقل نموا، خطوات مفيدة باتجاه إيجاد حل لمشكلة الديون المفرطة التي تعاني منها تلك البلدان.

ومن ناحية أخرى، لا بد أن تهدف الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نموا المديونة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من إجراءات تخفيف الديون من خلال إرساء إطار وطني مساعد، يشمل الإصلاحات المالية، ووضع الإطار الموازني المناسب، وإجراء التعديلات القطاعية بما يسهم في محو الفقر، والإسراع بعجلة النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات والمدخرات والاستثمار، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، والارتقاء بالقدرة التنافسية على المستوى الدولي.

٤. التنمية البشرية ومحو الفقر

اكتسب البعد الاجتماعي لعملية التنمية أهمية خاصة في العقود الأخيرة على اعتبار أنه لا بد من مشاركة الشعوب بصورة نشطة في تلك العملية مع الاستفادة بدرجة أكبر من الخدمات الاجتماعية وخصوصا في مجالات التعليم والصحة. فالتنمية البشرية التي تعتمد على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية من شأنها تحقيق درجة أكبر من الفاعلية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وهي تعمل بذلك كآلية مولِّدة للنمو. وبالفعل، فإن التنمية البشرية تسهم بشكل مباشر في رفاهية الشعوب من خلال رفع مستوى معيشتها ومحو الفقر في المجتمع.

وكما هو الحال في الكثير من البلدان النامية، أولت البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أهمية خاصة إلى التنمية البشرية ومحو الفقر على مدار العقد الفائت. إلا أن تجربة تلك البلدان في هذا المجال تشير إلى أنه على الرغم من نجاح بعضها في تحقيق تقدم باهر على صعيد التنمية البشرية، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر، إلا أن الكثير منها مُنِيَ بنكسات خطيرة.

وكمحاولة لدراسة أداء التنمية الإجتماعية والبشرية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ٢٠٠٠م يضيء هذا القسم من التقرير إتجاهات التقدم الذي أنجزته هذه البلدان من منطلق مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤشر الفقر البشري إلى جانب التقدم إتجاه تحقيق الأهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية.

٤ - ١. مؤشر التنمية البشرية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

إنَّ مؤشر التنمية البشرية ابرنامج الأمم المتحدة للتنمية عباره عن محاولة لتحديد مقدار البعد الإجتماعي والبشري لمسيرة التنمية. فهو مؤشر مركب من توقع مدى الحياة عند الولادة كدليل إلى طول العمر، ومعدل الإلمام بالكتابة والقراءة لدى الكبار وإجمالي معدل الإلتحاق كدليل على المعرفة، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد كدليل على مستوى الدخل. وإستنادا على قيمة مؤشر التنمية البشرية يصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدول إنطلاقا من مستوى التنمية البشرية بها إلى ثلاثة مجموعات مختلفة: التنمية البشرية الراقية بقيم عالية في مؤشر التنمية البشرية (٠,٨٠٠ – ١,٠٠٠)، والتنمية البشرية المتوسطة بقيم متوسطة في مؤشر التنمية البشرية (٠,٥٠٠ – ٠,٧٩٩) والتنمية البشرية المتدنية بقيم متدنية في مؤشر التنمية البشرية (٠,٠٠ – ٠,٤٩٩).

ومن الممكن الوقوف على أداء البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م بالنظر إلى الجدول (أ – ٢٧) بالملحق، والذي يسرد البلدان القل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حسب فئة مستوى التنمية البشرية بها خلال هذه الفترة، وتحديدا بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذات التنمية البشرية المتوسطة وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذات التنمية البشرية المتدنية.

:

الشكل رقم ٢٦ | البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي تخرجت من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتدنية إلى فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة خلال ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م

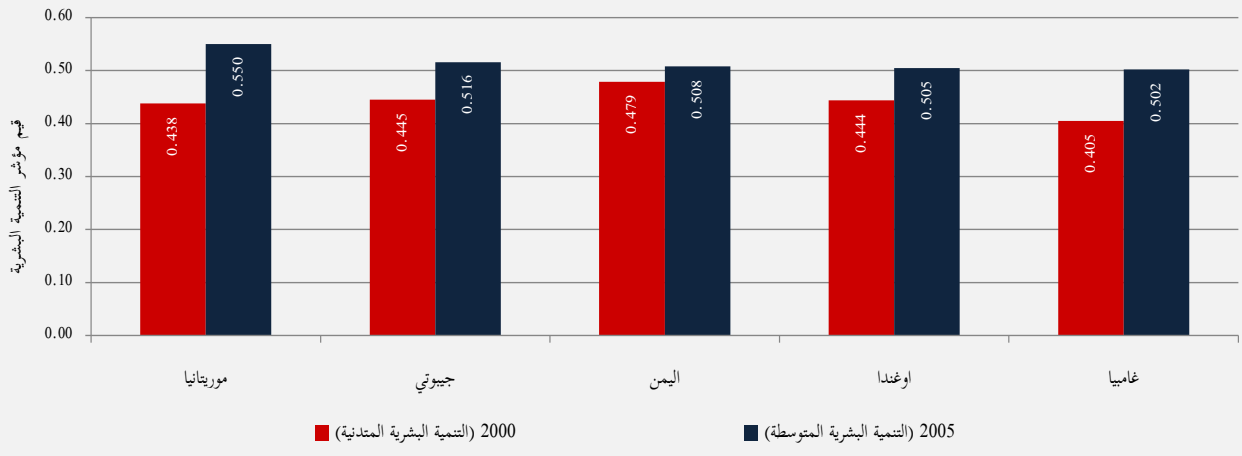

المصدر: الجدول أ – ٢٧ بالملحق

ولوحظ، عدا في بعض الحالات القليلة، أنَّ مستوى التنمية البشرية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي شهد على وجه العموم تغيرا ضئيلا خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م. ففي عام ٢٠٠١م صنفت غالبية البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من بين فئة بلدان التنمية البشرية المتدنية. ورغم هذا، كما ورد في الشكل رقم (٢٦) والجدول (أ – ٢٧) أنَّ خمسة من الخمسة عشر بلد المصنفة من بين فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية في ٢٠٠١م نجحت في الخروج من هذه الفئة إلى فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة بحلول عام ٢٠٠٥م. وبهذا أصبح العدد الكلي للبلدان الواقعة في فئة التنمية البشرية المتدنية وفئة التنمية البشرية المتوسطة متساوية العدد، ١٠ في كلٍ.

٤ – ٢. مؤشر الفقر البشري للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

وعلى وجه العموم، تعرض الصورة العامة للتنمية البشرية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أنَّ مشكلة الفقر في العديد من هذه البلدان تنبع من حقيقة أنَّ شرائح كبيرة من سكانها لا تزال تتمكن من الحصول على الإحتياجات الإجتماعية الأساسية ولا تملك المصادر المادية الكافية لتحسين دخولها.

وكما هو الحال في أيِّ بلد ما، يجيء الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تنتج عن البنية الإجتماعية – الإقتصادية لكل بلد على حده. وعموما يرتبط الفقر بالإقتصادات الفقيرة، الموارد البشرية الشحيحة، الخدمات الإجتماعية الفقيرة والسياسات الإقتصادية والإجتماعية العقيمة. فلذا، وبمحض التعريف يختلف الموقف ومحددات التدابير السياسية التخطيطية المرجوة لإزالة الفقر من بلد إلى آخر.

وفي هذا الإطار يجيء مؤشر الفقر البشري لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية كمحاولة لتحديد مقدار البعد الإجتماعي والبشري للفقر. فهو مؤشر مركب حُسبَ إستنادا على ثلاثة مزايا جوهرية للحرمان البشري: التعمير مُقاسا عند الولادة بإحتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى عمر الأربعين؛ المعرفة مقاسةً بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار؛

ومستوى الحياة النبيلة مقاسا بالنسبة المئوية للسكان الذين لا يستخدمون المصادر المحسنة للمياه والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة ناقصي الوزن.

وحسب مؤشر الفقر البشري لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م، تشير البيانات الواردة في الجدول (أ – ٢٨ بالملحق) والشكل رقم (٢٧) إلى أنَّ متوسطا بنسبة ٤٣,٤٪ (١٣٣,٤ مليون نسمة) من إجمالي سكان ثمانية عشر من البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قليلة النمو كانوا يعانون من الفقر البشري في عام ٢٠٠١م. وبحلول عام ٢٠٠٤م بلغت هذه النسبة ٤٤,٤٪ (١٥٣ مليون نسمة) من إجمالي السكان في ٢٠ بلد من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

الشكل رقم ٢٧ السكان الذين يعانون من الفقر البشري في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

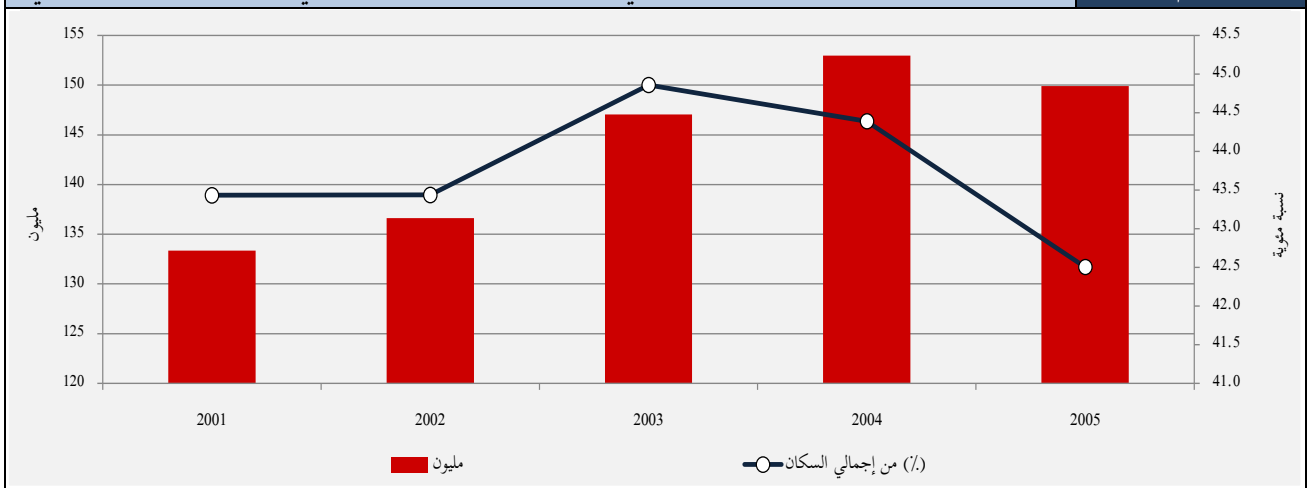

المصدر: الجدول أ – ٢٨ بالملحق

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أنَّ أداء بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي قد تحسن تحسنا طفيفا فيما يتصل بتخفيف الفقر في ٢٠٠٥م، في الوقت الذي كان يعاني فيه متوسط بلغ ٤٢,٥٪ (١٤٩,٩ مليون نسمة) من إجمالي السكان بعشرين بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي من الفقر البشري. إلاَّ أنه وبرغم هذا التقدم الطفيف في ٢٠٠٥م، لوحظ أنَّ أكثر من ٥٠٪ من إجمالي ٧ دول أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تعاني من الفقر البشري في ذات العام (الجدول أ – ٢٨ بالملحق).

٤ – ٣. تقدم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية[٩]

ومن منطلق حقيقة أنَّ الفقر يشكل واحدا من التحديات العالمية الكبرى والعقبات الرئيسية أمام التنمية الإقتصادية والبشرية، فقد إعتبر المجتمع الدولي عملية تخفيف الفقر والوصول السهل للخدمات الصحية والتعليمية الأساسية أهدافا كبرى للتنمية. وفي هذا الصدد، إتفق المجتمع الدولي في القمة العالمية للتنمية الإجتماعية في ١٩٩٥م على الحاجة إلى أهداف مؤطرة بإطار زمني وأهداف كمية لتخفيف الفقر، والتأكيد الخاص على تعاريف موسعة ومؤشرات ومقاييس للفقر. وفي عام ٢٠٠٠م، إعتمد مؤتمر القمة للألفية الأهداف التنموية للألفية التي شملت خفض من يعانون من الجوع إلى

[٩] http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx

النصف، وتحقيق شمولية التعليم الإبتدائي للجميع، وتخفيض معدلات وفيات حديثي الولادة والأطفال بواقع الثلثين وخفض نسبة المحرومين من مصادر المياه المحسنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.

ويلخص هذا القسم من التقرير التقدم الذي أحرزته البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م، والتي تتوفر حولها البيانات، تجاه تحقيق الأهداف التنموية الثمانية المتصلة ببعض المؤشرات المختارة في إطار كل هدف.

الهدف الأول: إزالة الفقر المدقع والجوع

الأطفال تحت سن الخامسة ناقصي الوزن بدرجة حادة ومتوسطة

ويبين الشكل رقم (٢٨) ، عدى في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦م، أنَّ متوسط البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتصل بهذا المؤشر كان بين متوسطي مجموعة البلدان الأقل نموا ومجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. ويجب أنْ يلاحظ أنَّ التقدم النسبي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المؤشر في ٢٠٠٢م قد يكون مضللا، وذلك لان فقط جيبوتي وغينيا أعلنتا عن الأرقام الخاصة بهما. ولكن أزيل هذا التقدم تماما في عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٦م نتيجة لتزايد المواجهات الإقليمية والجفاف الشديد وتصاعد أسعار الغذاء العالمية.

الشكل رقم ٢٨ | الأطفال تحت سن الخامسة ناقصي الوزن بدرجة حادة ومتوسطة (٪)

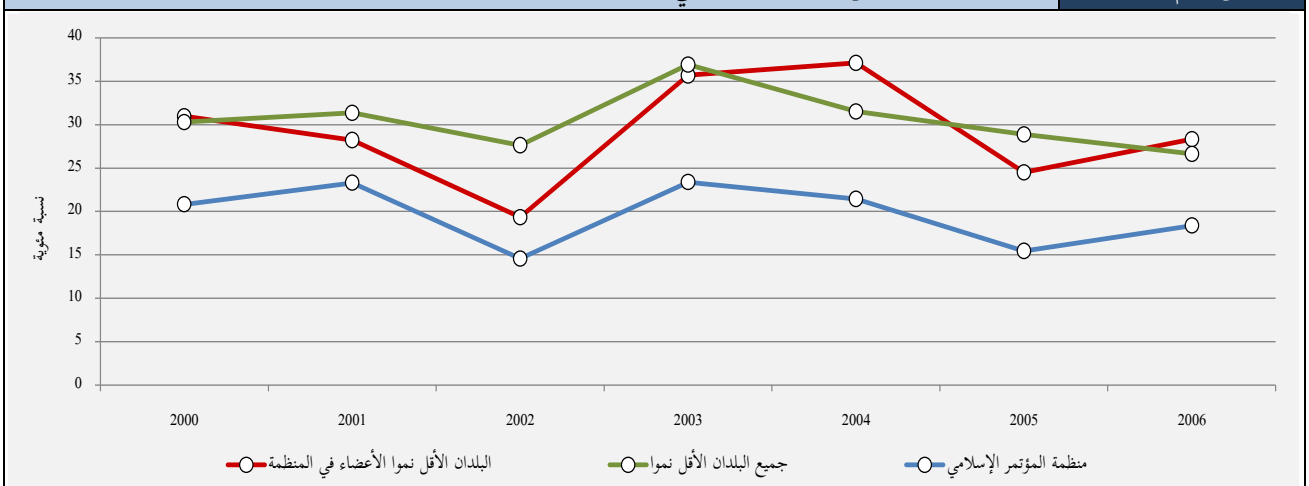

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

الهدف الثاني: تحقيق شمولية التعليم الإبتدائي

إجمالي صافي معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، للجنسين

كان متوسط البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المؤشر، كما يبين الشكل رقم (٢٩)، أدنى من متوسطي مجموعة البلدان الأقل نموا ومجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م وتمت المحافظة عليه بشكل مستقر بأعلى من ٦٥٪ منذ عام ٢٠٠٤م. ولكن، وبالرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف بحلول ٢٠١٥م. فإعانات الرسوم المدرسية للأسر وتخصيص مصادر مالية عامة أكبر للتعليم يعتبران حلان للوصول إلى هذا الهدف. ويبدو، ولطالما أنها لا تزال تواجه ديونا ونموا إقتصاديا غير مدعوم، أنَّ البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تستشرف أوقاتا صعبة لتحقيق هذا الهدف.

الشكل رقم ٢٩ | إجمالي صافي الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، للجنسين

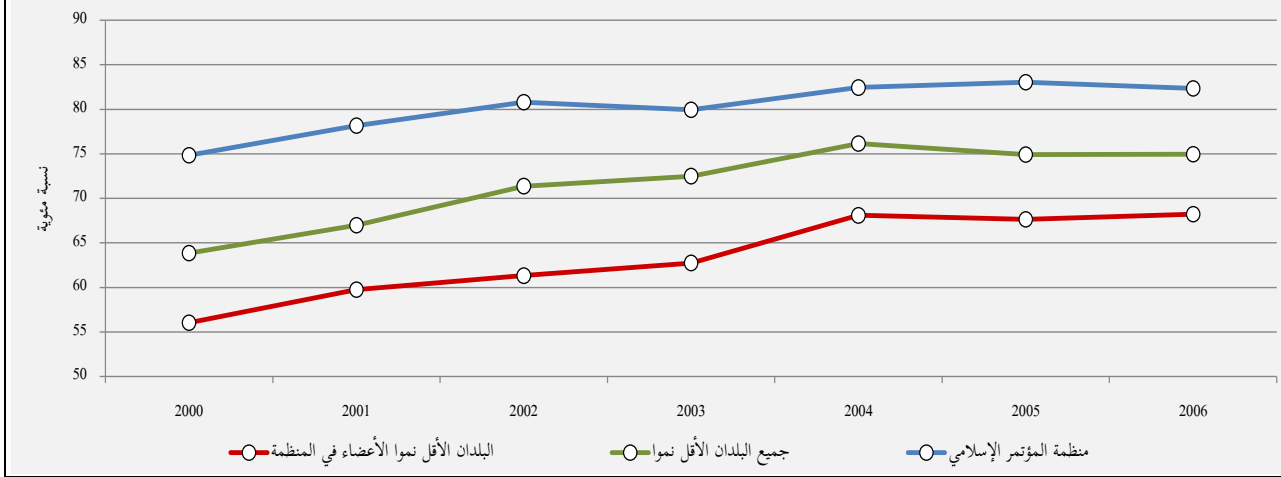

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

الهدف الثالث: ترقية مساواة النوع الإجتماعي وتمكين المرأة

مؤشر تكافؤ النوع الإجتماعي[1] في الإلتحاق بالمستوى الثانوي

كما هو مبين في الشكل رقم (٣٠) فإنَّ الإتجاه في متوسط البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المؤشر كان متأرجحا خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م بقيمة مؤشر بلغت أعلى من ٠,٧٠ في ٢٠٠٢م ومن ثم هبطت إلى قيمة ٠,٦٥ في ٢٠٠٥م. فبرغم من أنَّ مؤشر تكافؤ النوع الإجتماعي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بلغ ذروته في ٢٠٠٦م، فإنه لا يزال يبين عدم المساواة لصالح الذكور وأصبح أدنى من قيم المؤشر لدى مجموعة البلدان الأقل نموا والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذا يشير إلى أنَّ البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة لا تزال تواجه تحديا أمام بلوغها هدف ٢٠١٥م إذا ما لم يلتحق عدد أكبر من البنات ليشركن في التعليم الثانوي.

الشكل رقم ٣٠ | مؤشر تكافؤ النوع الإجتماعي في الإلتحاق بمستوى التعليم الثانوي

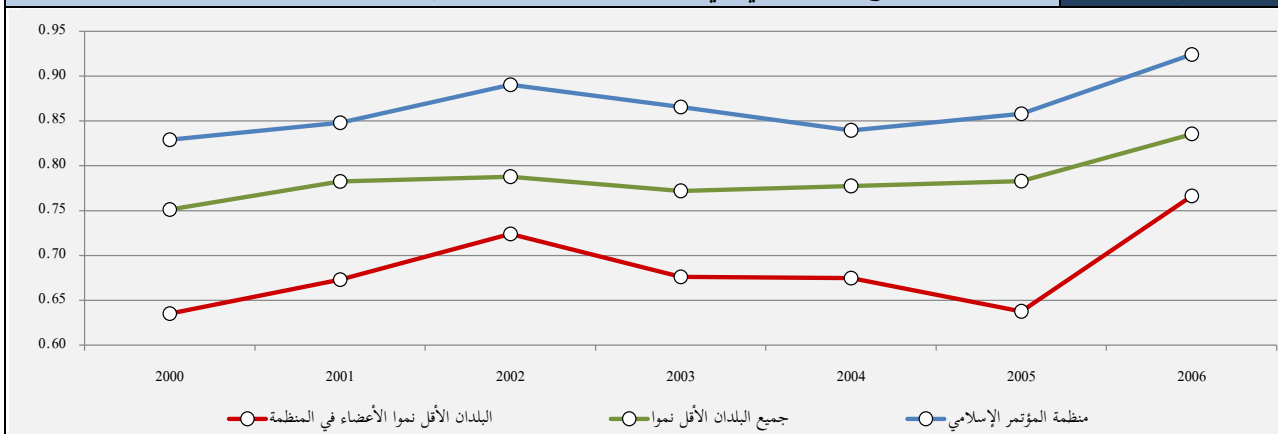

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

[1] ....
.. ..

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من بين كل ١٠٠٠ مولود حي

نتيجة لنقص البيانات حول هذا المؤشر فقد تم التقييم بمقارنة التقدم الذي تم في عام ٢٠٠٠م بما تم في عام ٢٠٠٦م. ويتبين بوضوح تام في الشكل رقم (٣١) أن متوسط أداء البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المؤشر كان سيئا مقارنة بما كان لدى مجموعة البلدان الأقل نموا ومجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فبرغم هذا الوضع نجحت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تخفيض متوسطها من ١٦٣ في عام ٢٠٠٠م إلى ١٤٩ في عام ٢٠٠٦م. وهذا يعني في المتوسط أنَّ ١٤ طفلا تم إنقاذ حياتهم في هذه البلدان. ولقد أوردت التقارير أنَّ العدد المرتفع لوفيات الأطفال في العديد من هذه البلدان يعود إلى الإصابة بامراض مثل فيروس فقدان المناعة الطبيعية (HIV)/مرض فقدان المناعة الطبيعية المكتسبة (الإيدز - AIDS) والملاريا وعدم العدالة في الحصول على الخدمات الصحية نتيجة لفروقات الدخل والنوع الإجتماعي والتفرقة العرقية والإقامة في الريف/الحضر والخلفية العرقية. ومن ناحية أخرى، أعلن أنَّ الصراعات المسلحة تعتبر مساهما مهما في المعدل العالي لوفيات الأطفال تحت سن الخامسة.[١١]

الشكل رقم ٣١ معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من بين كل ١٠٠٠ مولود حي

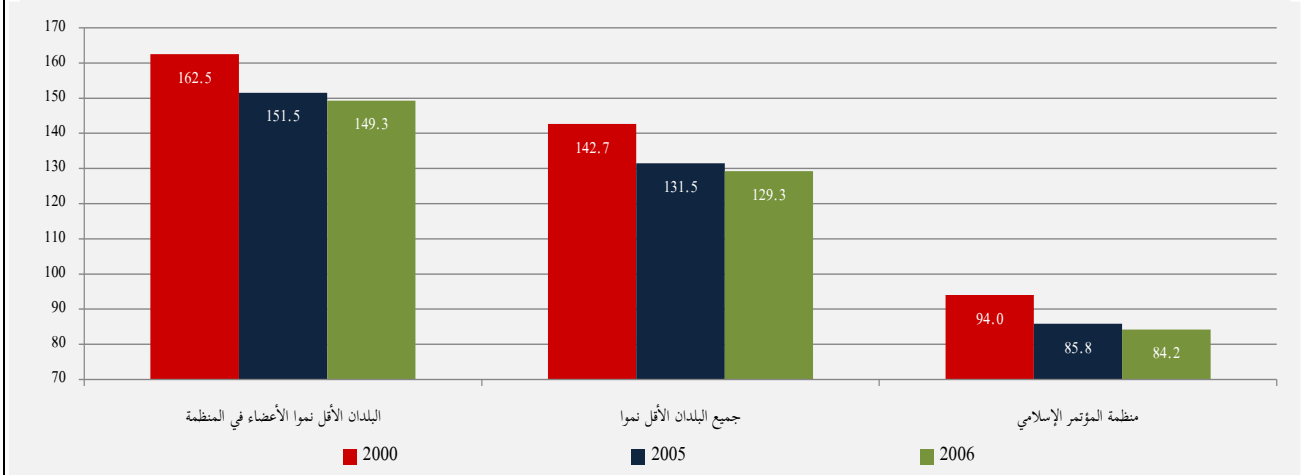

المصدر: الجدول أ - ٢٩

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة

حالات الولادة التي تمت تحت إشراف كوادر صحية مؤهلة (٪)

هذا يعني نسبة النساء اللائي وضعن حملهن بمساعدة مرافق أو مرافقة مؤهلة، عُرِّفَ بانه الشخص المقدم للرعاية الصحية المدرب طبيا – طبيب، ممرض/ممرضه أو قابلة. والشكل رقم (٣٢) يبين بالمتوسط، عدا في عام ٢٠٠٢م، أنَّ أقل من ٥٠٪ من حالات الولادة في مجموعة البلدان الأقل نموا والبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمت في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م بحضور واحدا من الكوادر الصحية. وهذا يشير إلى أنَّ البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تواجه كمجموعة تحدى بلوغها هدف ٢٠١٥م بتخفيض معدل وفيات الأطفال.

•• http://www.uneca.org/cfm/2008/docs/AssessingProgressinAfricaMDGs.pdf

الشكل رقم ٣٢ | حالات الولادة التي تمت تحت إشراف كوادر صحية مؤهلة (٪)

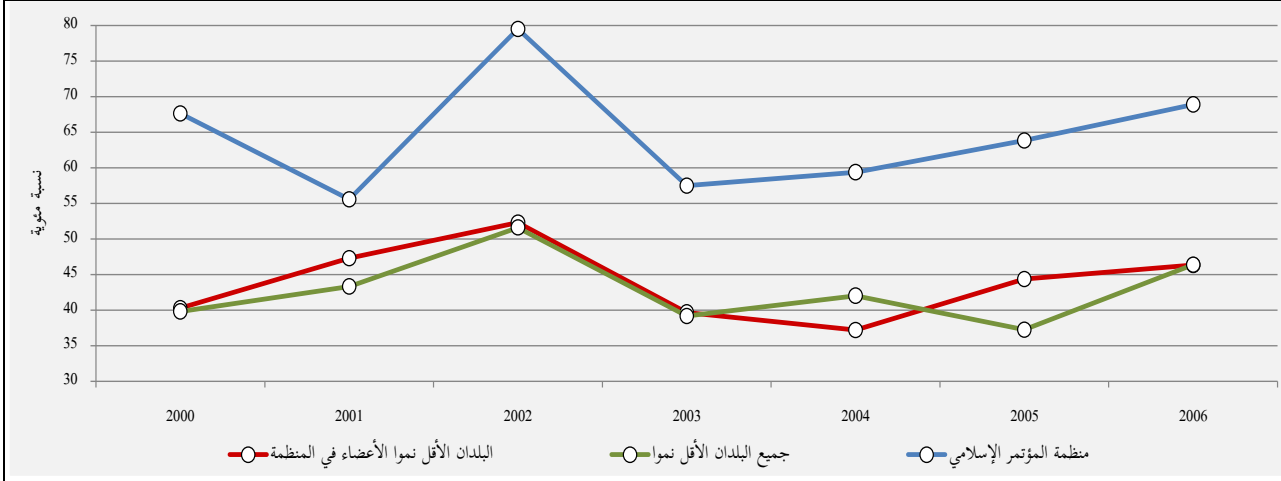

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

الهدف السادس: مكافحة بامراض الإصابة بفيروس فقدان المناعة الطبيعية وفقدان المناعة المكتسبة والملاريا والأمراض الأخرى

معدل إنتشار مرض السل الرئوي بين كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة

كما هو مبين في الشكل رقم (٣٣)، ففي الوقت الذي عكس فيه متوسط إنتشار السل الرئوي بين كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة لدى كافة مجموعة البلدان الأقل نموا إتجاها طفيفا بالإنخفاض من ٤٥٠ في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٢٥ حالة في عام ٢٠٠٦م، إلاَّ أنَّ متوسط البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي زاد من ٤٤٣ في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٦٥ حالة في عام ٢٠٠٦م. ويعاد سبب هذه الزيادة إلى زيادة عدد المصابين بمرض فيروس فقدان المناعة الطبيعية ومرض الإصابة بفيروس فقدان المناعة الطبيعية الذين تسهل عدوتهم بمرض السل.

الشكل رقم ٣٣ | معدل إنتشار مرض السل الرئوي بين كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة

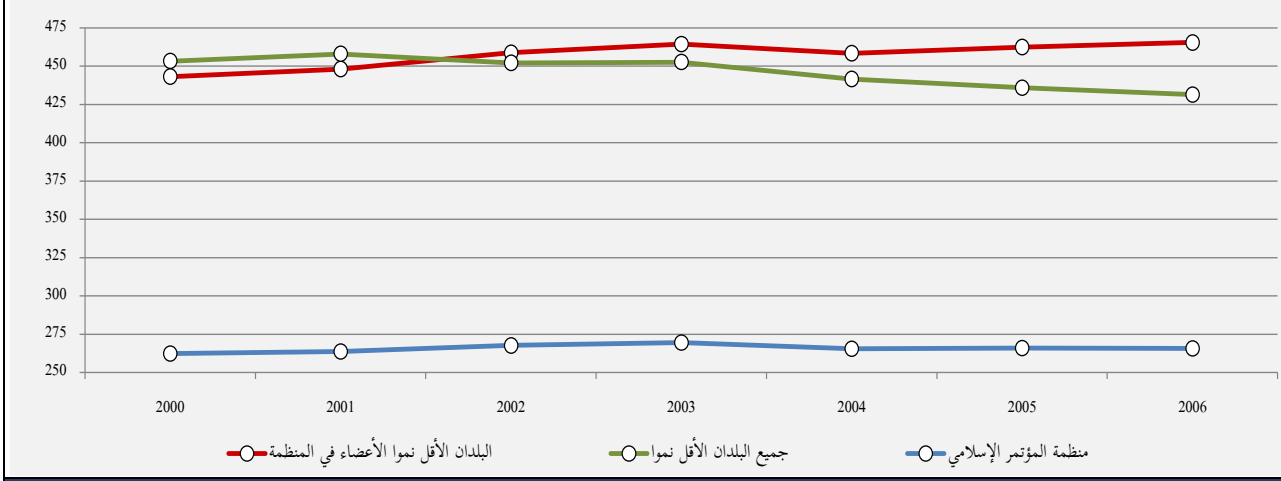

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

الهدف السابع: ضمان الإستدامة البيئية

إجمالي نسبة السكان مستخدمي مصادر مياه الشرب المحسنة

كما هو مبين في الشكل رقم (٣٤) فقد تم إنجاز تقدم طفيف في مياه الشرب المحسنة في كافة البلدان الأقل نموا، وضمنها الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م بمتوسط المجموعتين بمستوى متساوي تقريبا يفوق نسبة ٦٠٪ في عام ٢٠٠٦م. فبرغم هذا التقدم يبدو أن إحتمال بلوغ هدف ٢٠١٥م لا يزال ضعيفا، وخاصة عند الوضع في الإعتبار فرق الريف – الحضر الشاسع في الوصول إلى مياه الشرب المحسنة في هذه البلدان.

الشكل رقم ٣٤ إجمالي نسبة السكان مستخدمي مصادر مياه الشرب المحسنة

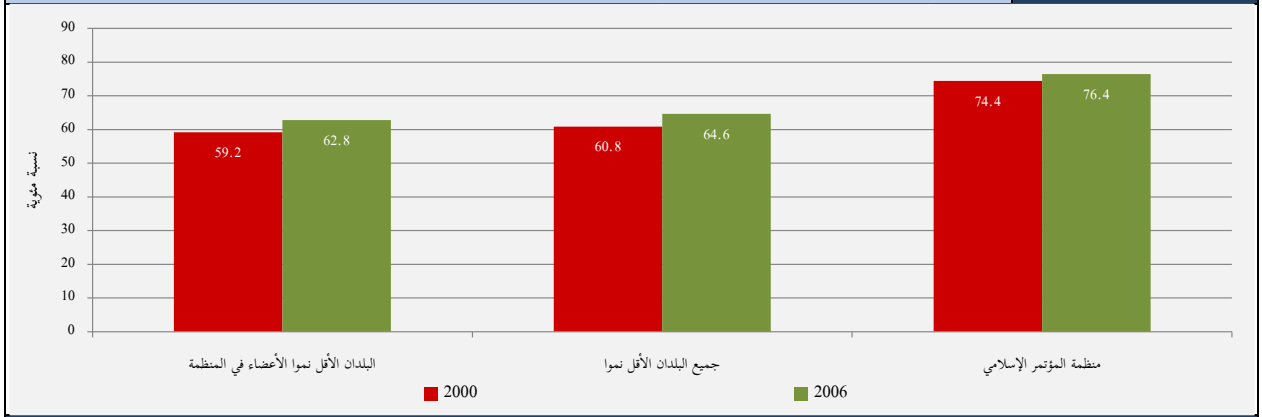

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

عدد مستخدمي الإنترنيت من بين كل ١٠٠ شخص

الشكل رقم (٣٥) يشير إلى مستوى منخفضا للغاية في إستخدام الإنترنيت في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مقارنة بمستوى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة. فالبرغم من أنّ متوسط مستخدمي الإنترنيت من بين كل ١٠٠ شخص من السكان في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حقق زيادة بنسبة ٥٥٠٪ في خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦م (من ٠,٤ في ٢٠٠٠م إلى ٢,٥ مستخدم في ٢٠٠٦م)، إلاّ أنّ هذا المتوسط لا يزال منخفضا قليلا عما كان لدى مجموعة البلدان الأقل نموا. وهذا يعود إلى البنية التحتية الغير كافية، ونقص المعرفة الرقمية الإلكترونية والنقص في العدد الذي يمكن شراؤه من أجهزة الكمبيوتر. ولتجاوز هذه العقبات فقد جعلت التكنولوجيات الصاعدة، مثل Wi-Max، الأمر ممكنا بإستخدام الإنترنيت من الأماكن النائية، والمبادرات الدولية مثل برنامج "كمبيوترا محمولا لكل طفل" التي تؤمن سهولة الحصول على الأجهزة لرفع مستوى التعليم الرقمي الإلكتروني وسط الأطفال، والتي بدأ العمل بها من قبل المجتمع الدولي.

الشكل رقم ٣٥	عدد مستخدمي الإنترنيت من بين كل ١٠٠ شخص

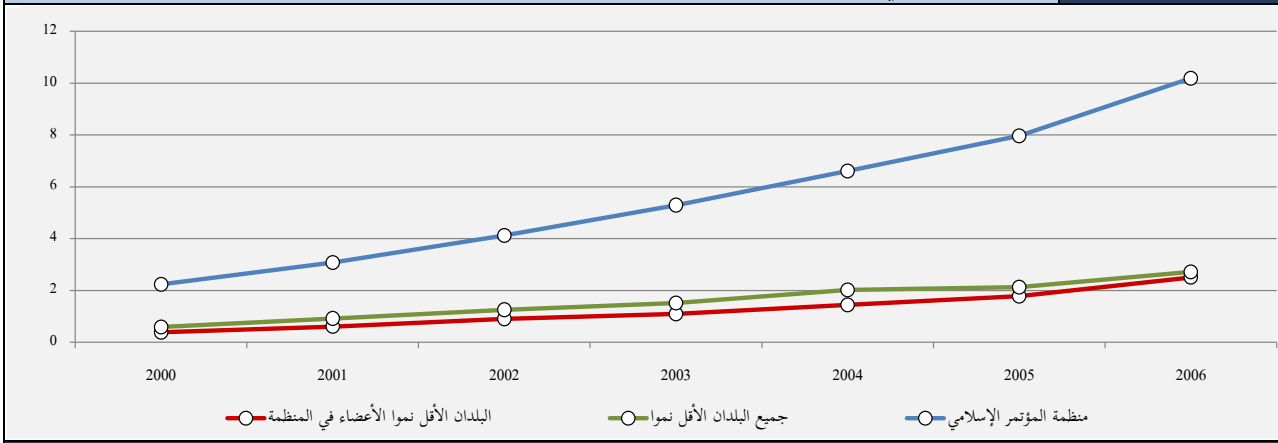

المصدر: الجدول أ – ٢٩ بالملحق

٥. الخلاصة والتوصيات

تمثل البلدان الخمسون الأقل نموا، بعدد سكانها الذي يبلغ ١٢٪ من إجمالي سكان العالم في ٢٠٠٧م، الشريحة الأفقر والأضعف من بين شرائح المجتمع الدولي. ويشكل الضعف البنيوي لإقتصادات هذه البلدان ونقص مقدراتها المتصلة بالنمو والتنمية، إلى جانب العقبات الجيوفيزيائية، عقبة أمام جهودها المتواصلة من أجل تحسين مستويات معيشة سكانها، مما يجعلها هشة أمام الصدمات الخارجية في الإقتصاد العالمي والكوارث الطبيعية.

يُصنف إثنان وعشرون بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن البلدان الخمسين الأقل نموا في العالم وهي تتمتع بوزن كبير في العديد من النواحي ضمن هذه المجموعة. وبإجمالي عدد سكان بلغ ٣٩٧ مليون نسمة في ٢٠٠٧م، أو ٥٠,٩٪ من إجمالي سكان مجموعة البلدان الأقل نموا، سجلت هذه البلدان ٥٣,٥٪ من إجمالي إنتاج البلدان الأقل نموا (الناتج المحلي الإجمالي) و٣٨٪ من إجمالي صادرات سلعها التجارية، وقيمة كلاهما بالسعر الجاري للدولار. إلا أنه، وكما هو الحال بالنسبة لباقي البلدان الأقل نموا، تعاني اقتصادات معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ضعف هيكلها الاقتصادي ونقص قدراتها التنموية مما يعيق جهودها من أجل التحسين الفاعل لمستوى معيشة السواد الأعظم من سكانها.

وتقع غالبية البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (١٨ بلدا) في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء؛ بينما تقع أربعة منها في آسيا. وتضم المجموعةُ ستةَ بلدان غير ساحلية وبلديْن جزيريين. وتفتقر البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخصوصا تلك الواقعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق والمستدام لشعوبها إضافة إلى شدة تأثر اقتصاداتها بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. ولا يزال ٧ بلدان منها تُصنف ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية التي تعتمد في جهودها التنموية على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، هي في معظمها سلع زراعية. وأكثر من ذلك، يُصنف ١٨ بلدا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن مجموعة البلدان الفقيرة شديدة المديونية.

وكان الأداء المشجع في نمو البلدان الأقل نموا، وخاصة منذ عام ٢٠٠٣م، بسبب الفرص التجارية والإستثمارية الجديدة، وبالتحديد نتيجة للطلب المتزايد من قبل الأسواق الصاعدة مثل الصين والهند. وفي ذات الوقت، ونتيجة لإرتفاع الأسعار العالمية للسلع خلال ذات الفترة، تم تسجيل التقدم في زيادة عوائد صادرات معظم البلدان الأقل نموا وكذلك في تزايد تدفقات التمويل الخاص، وضمنها الإستثمار الأجنبي المباشر. والتقدم الحقيقي سجل أيضا على المستوى العالمي في مواضيع شملت تخفيف الديون، والمساعدات التنموية الرسمية والصحة العامة والتعليم، والتي يؤمل أنْ يكون لها تأثيرا مباشرا في إستشرافات تخفيف الفقر في البلدان الأفل نموا.

ورغم ذلك، لايزال التحدي الحقيقي الذي يواجه البلدان الأقل نموا في جهودها تجاه تحقيق مستوى مستدام من التنمية كامنا بوضوح حيث أنَّ غالبيتها تقف بعيدا عن تحقيق الأهداف التنموية للألفية، بل تقف بعيدا عن الخط المؤدي لبلوغ هذه الأهداف. فالبرغم أنَّ الأسعار العالية للسلع جاءت بعوائد تصديرية ضخمة للعديد من البلدان الأقل نموا، إلا أنَّ متوسط معدلات النمو التي تم تحقيقها حتى الان كانت أثرا طفيفا في تخفيف الفقر ورفع معدل الإستخدام فيها. وهذا يستوجب بدوره معدلات نمو مستدامة خلال العقد القادم بأكثر من ٧,٤٪ التي حققتها البلدان الأقل نموا في عام ٢٠٠٧م. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال يلاحظ تواجد الميول بتوسيع التباين بين البلدان الأقل نموا، لا سيما أنَّ القدر الكبير من إجمالي إنتاجها وصادراتها وتدفقات المصادر إليها تتركز في عدد قليل منها.

وبالطبع، تظل بعض القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان الأقل نموا مصدر قلق حقيقي. ويذكر من بين تلك القضايا الاعتماد المفرط على تدفقات المساعدات الخارجية وعلى صادرات السلع الأولية المرتبطة بتقلبات الأسعار

العالمية، وثقل عبء الديون الخارجية، والتقدم البطيء تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية، وخاصة تلك المرتبطة بتخفيف الفقر. ولهذه الأسباب تشكل التنمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه البلدان تحديا كبيرا لها ولشركائها التنمويين والمجتمع الدولي ككل.

ومن الممكن، إنطلاقا من حقائق الوضع الدائر بهذه البلدان، الخروج بجملة من التوصيات السياسية على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى مستوى التعاون في منظمة المؤتمر الإسلامي على النجو التالي:

(أ) على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

- تبني إصلاحات إجتماعية – إقتصادية فاعلة لتحقيق مستوى مستدام من النمو الإقتصادي تمكين الفقراء من خلال تطوير مشاريع القروض متناهية الصغر وتعزيز قدراتهم لتمكينهم من تحسين فرص حصولهم على الفرص الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها من الخدمات.
- تطوير روابط فاعلة بين النشاطات الإقتصادية المختلفة، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير فعالية الأسواق من خلال آلية مؤسسية وتنظيمية وشرافية متكاملة.
- تعزيز الجهود لمحاربة الفساد، الرشوة، غسيل الأموال، التحويلات المالية الغير قانونية والنشاطات الأخرى السالبة عبر تعزيز قوانين محاربة الفساد واللوائح وتمكين تطبيقها الفعال.
- تحسين فعالية إستثمار القطاع الإجتماعي من خلال زيادة التخصيصات بالميزانية المالية لخدمة البنية التحتية الإجتماعية والخدمات الإجتماعية الأساسية مثل التعليم، التدريب المهني، الصحة وخلافها.
- تطوير نظم صحية قومية كافية يولى فيها إهتماما خاصا بالشريحة الفقيرة من السكان من خلال تعزيز خدمات تقديم الرعاية الصحية، وضمنها التغذية، والوقاية من الأمراض، والمناعة، ومياه الشرب الصحية والنظافة.
- تحفيز عملية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، متضمنا منظمات المجتمع، لإتمام جهود القطاع العام والإستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنيات التحتية الإجتماعية والخدمات في إطار تنظيمي مناسب.
- ترقية ودعم مجالات البنى التحتية الأساسية مثل النقل، الطاقة، الإتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا الإعلام والإتصالات وتحسين القدرة الإختراعية بزيادة الإستثمار في نشاطات البحث والتطوير.
- تحسين المقاولات والشراكة القومية من خلال خلق حوار فعال بين لبقطلعين العام والخاص من أجل رفع درجة التجانس بين السياسات التجارية، الإستثمارية ةالمشاريعية، وخاصة في مجال المشاريع الصغرى والمتوسطة عبر أساليب عدة، من بينها إدخال وتطوير المشاريع التمويلية الجديدة في المناطق الريفية، مثل التمويل متناهي الصغر والترتيبات التعاونية لإتفاقيات القروض الترخيص.
- زيادة وتشجيع الإستثمار العام والخاص في مجال الزراعة والمشاريع التنموية الريفية وترقية الصناعات الزراعية كوسيلة لتخسين التقنية الزراعية، ورفع مستوى الدخل في المناطق الريفية ودعم الروابط المتينة بين الزراعة والصناعة.
- إدماج السياسات والخطط التجارية في إستراتيجيات التنمية القومية بهدف تحسين بناء القدرة في الساسة التجارية المجالات المتصلة بها، مثل التعريفة الجمركية والضرائب وإزالة الإختناقات الإجرائية التي تزيد

تكاليف المعاملات التجارية من خلال تدابير عدة، من بينها تطوير الفعالية والشفافية، تنفيذ التدابير الرامية لتسهيل الحركة التجارية، وتطوير المقاييس والتحكم على الجودة وترقية الأهلية التنافسية للصادرات الرئيسية.

- أخذ الترتيبات الإقليمية التكاملية المناسبة في الإعتبار والإستفادة من المرونة المنصوص عليها في القوانين التجارية متعددة الأطراف والمتربطة بالترتيبات التجارية الإقليمية بهدف مساندة تكامل مربح الإقتصاد العالمي.
- تطوير نظم مالية قومية فعالة لتحفيز الإدخارات القومية من خلال أدوات عدة من بينها تفعيل ترتيبات عقلانية لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتطوير آلية مالية خلابة مثل مشاريع تمويل القروض متناهية الصغر.
- التأكيد على أنَّ المساعدات والتدابير الخاصة بتخفيف الديون تمثل دعما باكثر مما تشكل تقويضا للجهود الرامية لتعبئة المصادر المحلية من خلال ترتيبات تشتمل على مراقبة إستخدام وفعالية الإنعكاسات المالية للمصادر الخارجية، وضمنها المساعدات التنموية الرسمية، وإيلاء إهتمام خاص لإنتاجية وبقاء الإستثمارات الممولة بهذه المصادر.
- إستمرارية الجهود وتكثيفها لتطوير القدرة على إدارة الديون من خلال تدابير عدة، من بينها الإستشارة المنتظمة مع مانحي القروض والشركاء التنمويين حول مشكلة الديون وأستخدام المصادر المقدمة من جانب تحرير الديون ومصادر التمويل التنموي الأخرى بطريقة تامة تضمن مصالح الفقراء.
- تعزيز البيئة التي تمكن من تنمية القطاع الخاص وجذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. ويجيء الإطار العملي القانوني والتنظيمي المساعد بأهمية خاصة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب بناء القدرة المؤسسية الضرورية لإستخدامها الفعال في بناء قدرة العرض والتمويل.

(ب) على مستوى التعاون في منظمة المؤتمر الإسلامي:

- مساندة ومساعدة الجهود التنموية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تقديم المصادر التمويلية والمصادر الأخرى لتخفيف حالة عدم الأمن والهشاسية العالقة بهذه البلدان ولرفع مستوى إشراكها وإستفادتها من الخدمات والبرامج التي تقدمها المؤسسات التمويلية الدولية والمنظمات التنموية الأخرى المتعددة الأطراف.
- تشجيع ودعم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للحصول على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والبنى التحتية الأساسية الضرورية وبناء القدرة التي قد تساعدها في إستخلاص فقائد لها من حركة العولمة وتخفيف نتائجها السالبة.
- دعم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مشاركتها التامة والفعالة في اللقاءات والتحركات العملية الإقليمية حول التنمية، ومحافل السلام والأمن والمقاييس في كافة المجالات التي ترتبط بتنميتها.
- مساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تقديم الدعم الفني والمالي أو أي شكل أخر من أشكال المساعدة لوضع بُنى تحتية صحية مؤثرة ورفع مستوى حصولها على خدمات الرعاية الصحية والأدوية والأمصال الضرورية، وخاصة المرتبطة منها بالأمراض المعدية، مثل مرض فيروس فقدان المناعة الطبيعية وفيروس فقدان المناعة المكتسبة والملاريا والسل الرئوي.

- دعم ومساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير شبكات أمنية فعالة وآلية الإستجابة السريعة لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الإقتصادية، وضمنها تلك الناجمة عن الأزمات المالية العالمية.

- مساندة جهود البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال المساعدات المالية، الفنية و/أو أي مساعدة أخرى لتحقيق المستويات المناسبة للإستثمار في البُنى التحتية للبحث والتطوير، التعليم والتدريب التي تتماشى وبناء القدرات التكنولوجية المحلية وتطوير الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير في تلك البلدان وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الأخرى.

- مساندة جهود البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جهودها لتطوير مصادر الطاقة من خلال المساعدات المالية وتسهيل لإستثمارات القطاع الخاص المشتركة، إلى جانب الوقف على وإزالة قلقها تجاه التغلب على الزيادات الطارئة على أسعار مدخلات الطاقة.

- مساندة جهود البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتحسين إنتاجيتها الزراعية من خلال تدابير عدة، من بينها تسهيل الوصول الحر لمنتجاتها الزراعية إلى أسواق بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وتأمين التكنولوجيات والتطبيقات الزراعية المناسبة وتطوير بنية الرَّي التحتية لتقليل التصحر والإعتماد على الأمطار.

- تقديم المساعدة والدعم من خلال ترتيبات عدة، من بينها المساعدات المالية والفنية و/أو الأشكال الأخرى من المساعدات إلى جهود البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول بناء القدرة في السياسات التجارية والمجالات ذات الصلة، مثل التعاريف والضرائب الجمركية، وتجارة المرور، وإزالة الإختناقات الإجرائية والمؤسسية التي تزيد من تكاليف المعاملات التجارية، وفي تنفيذ تدابير التسهيلات التجارية ةتحسين المقاييس والتحكم على الجودة.

- تسهيل الوصول الى الأسواق أمام الصادرات الرئيسية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة غير الساحلية منها، من خلال المصادقة على تدابير خاصة للتجارة التفضيلية لخدمتها من منطلق العمل تجاه هدف الوصول الى السوق الحرة لكافة منتجات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

- تقديم المساعدة المالية الطارئة وقصيرة الأجل، بما في ذلك دعم موازين المدفوعات من خلال المؤسسات المناسبة، بهدف مساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة على مواجهة نتائج الصدمات الإقتصادية الخارجية والأزمات المالية العلمية الخطيرة.
- تقديم المساعدة من أجل التخفيف من آثار الكوارث، وزيادة قدرة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة على وضع السيناريوهات التي تناسبها لهذا الغرض واتخاذ تدابير وقائية وخطط للطوارئ من خلال عدة أمور، منها دعم وتسهيل مشاركة تلك البلدان في الشبكات الإقليمية والدولية للإنذار المبكر وتخفيف آثار الكوارث والتعامل معها وضمان استفادتها من تلك الشبكات.

- مساندة وتشجيع مشاركة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المداولات التي تتم حول سياسة المعونات العالمية على المستويين الإقليمي والعالمي إلى جانب إستعجال البلدان المانحة الإيفاء بإلتزاماتها في هذا الصدد.

- اتخاذ خطوات لتخفيف الديون على المستوى الإقليمي الإسلامي فيما يخص ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لمشاكل الديون لدى تلك البلدان، والنظر في اتخاذ إجراءات لتخفيف ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

IMF, Direction of Trade Statistics, December 2008 CD-ROM.

IMF, International Financial Statistics, November 2008 CD-ROM.

IMF, World Economic Outlook Database, April 2008.

SESRIC, *Annual Economic Report on the OIC Countries 2008*.

UN, Millennium Development Goals, [http://mdgs.un.org]

UN, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UN-OHRLLS)

UNCTAD, Foreign Direct Investment Database (FDISTAT).

UNCTAD, *The Least-developed Countries Report 2007*.

UNCTAD, Handbook of Statistics Online.

UNDP, *Human Development Report 2007/2008, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.*

UNSD, National Accounts Main Aggregates Database.

World Bank, *Global Development Finance 2005*.

World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database.

World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database.

الملحـــق الإحـــــصائـي

الجدول أ – ١	التوزيع الجغرافي للبلدان ألأقل نموا في العالم	
إفـــــــريقيا		***آســـــيا***
أنغولا (٥)	**بنين** (٣)	**أفغانستان** (١) (٣)
بورندى (١) (٣) (٤)	**بوركينا فاسو** (١) (٣) (٤)	**بنغلاديش**
الرأس الأخضر (٢)	إفريقيا الوسطى (١) (٣)	بوهتان (١)
جزر القمر (٢) (٣)	**تشاد** (١) (٣) (٤)	كمبوديا
جيبوتى	الكنغو الديمقراطية (٣) (٤)	لاوس (١) (٣)
إريتريا (٣)	غينيا الإستوائية (٥)	**المالديف** (٢)
إثيوبيا (١) (٣)	**غامبيا** (٣)	ميانمبار (٣)
غينيا (٣) (٤)	**غينيا بيساو** (٣) (٤)	نيبال (١) (٣)
ليسوتو (١)	ليبيريا (٣)	**اليمن** (٥)
مدغشقر (٢) (٣)	ملاوى (١) (٣) (٤)	
مالى (١) (٣)	**موريتانيا** (٣) (٤)	***الباســـيفيكى***
موزمبيق (٣) (٤)	**النيجر** (١) (٣)	كيريباتى (٢)
رواندا (١) (٣)	ساو توم (٢) (٣)	ساموا (٢)
السنغال (٣)	**سيراليون** (٣) (٤)	جزر سليمان (٢) (٤)
الصومال (٣)	**السودان** (٣) (٥)	تيمور الشرقية (٢)
تنزانيا (٣)	**توغو** (٣)	توفالو (٢)
أوغندا (١) (٣)	زامبيا (١) (٣) (٤)	فانواتو (٢)
		الكاريـــبي
		هاييتى (٢) (٣)

(١) بلدان غير ساحلية (٢) بلدان جزيرية صغيرة (٣) بلدان فقيرة مثقلة بالديون

(٤) بلدان مصدرة للسلع غير النفطية (٥) بلدان مصدرة للنفط

* البلدان بالخط السميك هي بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

المصدر: UN-OHRLLS, IMF, World Economic Outlook, April 2008

الجدول أ - ٢	إجـمالي السـكان (مليون)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	22.8	23.8	24.7	25.7	26.7	27.4
بنغلاديش	144.9	147.7	150.5	153.3	156.1	159.0
بنين	6.8	7.0	7.2	7.4	7.6	7.9
بوركينا فاسو	12.0	12.4	12.8	13.1	13.4	13.7
تشاد	7.9	8.6	8.8	9.0	9.3	9.5
جزر القمر	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
جيبوتي	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8
غامبيا	1.4	1.4	1.5	1.5	1.5	1.6
غينيا	8.5	8.8	9.0	9.3	9.6	10.0
غينيا بيساو	1.4	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7
المالديف	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
مالي	11.7	11.9	12.2	12.5	12.8	13.1
موريتانيا	2.6	2.7	2.8	2.8	2.9	3.0
موزمبيق	18.4	18.8	19.1	19.6	20.0	20.5
النيجر	11.5	11.8	12.2	12.6	12.9	13.4
السنغال	10.9	11.1	11.4	11.7	11.9	12.2
سيراليون	5.0	5.2	5.3	5.5	5.6	5.7
السودان	32.7	33.6	34.5	35.3	36.2	37.2
توغو	5.7	5.8	6.0	6.1	6.3	6.5
أوغندا	26.0	26.9	27.8	28.8	29.9	30.9
اليمن	19.1	19.7	20.3	21.0	21.6	22.3
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر*	**350.9**	**360.4**	**369.3**	**378.4**	**387.8**	**397.1**
جيمع البلدان الأقل نموا (**)	694.4	712.0	726.8	744.4	762.5	780.8
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	1288.6	1315.7	1341.9	1368.5	1395.5	1422.8
البلدان النامية	5163.8	5235.2	5304.5	5375.4	5446.1	5516.6
العالم	6117.3	6194.5	6269.5	6346.7	6423.5	6500.5
بلدان منظمة المؤتمر الأقل نموا كنسبة مئوية من						
جميع البلدان الأقل نموا	50.5	50.6	50.8	50.8	50.9	50.9
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	27.2	27.4	27.5	27.7	27.8	27.9
البلدان النامية	6.8	6.9	7.0	7.0	7.1	7.2
العالم	5.7	5.8	5.9	6.0	6.0	6.1

(*) بإستثناء الصومال التى لم تتوفر حولها البيانات الكاملة خلال الفترة قيد الدراسة

(**) بإستثناء الصومال وتوفالو التي لم تتوفر حولهما البيانات الكاملة خلال الفترة قيد الدراسة

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2008 Database

الجدول أ – ٣	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بليون دولار)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	4.0	4.4	5.4	6.5	7.0	8.8
بنغلاديش	49.6	54.5	59.1	61.1	64.9	72.4
بنين	2.8	3.6	4.1	4.4	4.7	5.4
بوركينا فاسو	3.3	4.3	5.1	5.6	6.1	7.0
تشاد	2.0	2.7	4.4	5.9	6.3	7.1
جزر القمر	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
جيبوتي	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	0.8
غامبيا	0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.7
غينيا	3.2	3.6	3.9	3.3	3.1	4.7
غينيا بيساو	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
المالديف	0.6	0.7	0.8	0.8	0.9	1.0
مالي	3.3	4.4	4.9	5.4	6.2	6.7
موريتانيا	1.2	1.3	1.5	1.9	2.7	2.8
موزمبيق	4.2	4.7	5.7	6.6	6.8	7.6
النيجر	2.1	2.6	2.9	3.3	3.6	4.2
السنغال	5.4	6.9	8.0	8.7	9.2	11.1
سيراليون	0.9	1.0	1.1	1.2	1.4	1.7
السودان	15.0	17.8	21.7	27.4	36.4	46.2
توغو	1.5	1.7	1.9	2.1	2.2	2.5
أوغندا	5.8	6.2	6.8	8.7	9.5	11.2
اليمن	10.7	11.8	13.9	16.8	19.1	21.7
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر *	**117.0**	**133.7**	**153.0**	**171.5**	**192.2**	**224.4**
جميع البلدان الأقل نموا (**)	195.1	223.2	258.9	303.1	353.2	419.5
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	1610.5	1885.1	2230.7	2657.2	3107.9	3692.6
البلدان النامية	6656.5	7562.1	8978.4	10701.8	12541.7	15180.6
العالم	32853.8	36931.3	41546.2	44880.8	48436.0	54311.6
بلدان منظمة المؤتمر الأقل نموا كنسبة مئوية من						
جميع البلدان الأقل نموا	60.0	59.9	59.1	56.6	54.4	53.5
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	7.3	7.1	6.9	6.5	6.2	6.1

(*) بإستثناء الصومال التى لم تتوفر حولها البيانات الكاملة خلال الفترة قيد الدراسة

(**) بإستثناء الصومال وتوفالو التى لم تتوفر حولهما البيانات الكاملة خلال الفترة قيد الدراسة

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2008 Database, SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ – ٤	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالسعر الجاري للدولار)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	176	186	218	252	264	323
بنغلاديش	342	369	393	399	415	455
بنين	411	511	564	596	624	692
بوركينا فاسو	275	345	399	429	456	508
تشاد	254	319	501	651	681	747
جزر القمر	438	553	605	633	645	691
جيبوتي	860	890	931	973	1030	1099
غامبيا	265	246	273	306	328	411
غينيا	379	413	435	349	326	473
غينيا بيساو	141	159	176	191	190	206
المالديف	2095	2197	2390	2242	2629	3040
مالي	287	371	405	433	487	517
موريتانيا	437	477	542	658	938	931
موزمبيق	228	248	298	336	338	369
النيجر	181	224	238	265	277	313
السنغال	493	618	705	743	768	910
سيراليون	185	191	202	223	254	290
السودان	458	529	629	776	1005	1242
توغو	259	287	323	343	352	387
أوغندا	224	232	245	303	318	363
اليمن	560	598	682	799	884	972
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**333**	**371**	**414**	**453**	**496**	**565**
جميع البلدان الأقل نموا	281	314	356	407	463	537
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	1250	1433	1662	1942	2227	2595
البلدان النامية	1289	1444	1693	1991	2303	2752
العالم	5371	5962	6627	7072	7540	8355

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2008 Database

الجدول أ - ٥	هيكل الإنتاج (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)			
	الزراعة	الصناعة	الصناعة التحويلية	الخدمات
أفغانستان	41	17	16	43
بنغلاديش	21	19	17	60
بنين	37	10	9	53
بوركينا فاسو [٢]	34	16	14	49
تشاد [٢]	24	46	7	30
جزر القمر	48	6	4	46
جيبوتي	4	9	3	87
غامبيا	32	7	5	61
غينيا [٢]	18	23	4	59
غينيا بيساو [٢]	59	9	0	32
المالديف	8	12	7	80
مالي	37	19	9	44
موريتانيا [٢]	25	19	5	56
موزمبيق	27	22	16	51
النيجر [٢]	46	10	6	45
السنغال	16	19	16	65
سيراليون [٢]	49	9	3	42
الصومال	60	3	2	37
السودان [١]	34	18	9	48
توغو	41	16	9	43
أوغندا	31	11	9	56
اليمن [١]	11	41	7	48
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**26**	**20**	**12**	**53**
جميع البلدان الأقل نموا	28	25	10	48
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	12	38	15	50
البلدان النامية	9	32	22	59

(١) بلدان مصدرة للنفط (بلدان)

(٢) بلدان مصدرة للسلع الأولية غير النفطية (٧ بلدان)

المصدر: UNSD, National Accounts Main Aggregates Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ – ٦	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان		15.1	9.4	16.4	6.1	12.4
بنغلاديش	4.8	5.8	6.1	6.3	6.4	5.6
بنين	4.5	3.9	3.1	2.9	3.8	4.2
بوركينا فاسو	4.7	8.0	4.6	7.1	5.5	4.2
تشاد	8.5	14.7	33.6	7.9	0.2	0.6
جزر القمر	4.2	2.5	-0.2	4.2	1.2	-1.0
جيبوتي	2.6	3.2	3.0	3.2	4.8	5.2
غامبيا	-3.2	6.9	7.0	5.1	6.5	7.0
غينيا	4.2	1.2	2.7	3.3	2.2	1.5
غينيا بيساو	-7.1	-0.6	2.2	3.2	1.8	2.5
المالديف	6.5	8.5	9.5	-4.5	19.1	6.6
مالي	4.3	7.2	2.4	6.1	5.3	2.5
موريتانيا	1.1	5.6	5.2	5.4	11.4	0.9
موزمبيق	9.2	6.5	7.9	8.4	8.0	7.0
النيجر	5.3	7.7	-0.8	7.4	5.2	3.2
السنغال	0.7	6.7	5.8	5.3	2.1	5.0
سيراليون	27.4	9.5	7.4	7.3	7.4	6.8
السودان	5.4	7.1	5.1	6.3	11.3	10.5
توغو	-0.3	5.2	2.4	1.3	4.1	2.1
أوغندا	6.4	4.7	5.4	6.8	5.1	6.5
اليمن	3.9	3.7	4.0	5.6	3.2	3.1
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**4.5**	**5.8**	**6.4**	**6.8**	**6.5**	**6.1**
جميع البلدان الأقل نموا	5.5	5.8	7.4	8.0	7.3	7.4
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	5.0	6.6	7.0	6.4	6.2	5.8
البلدان النامية	4.7	6.2	7.5	7.1	7.8	7.9
العالم	2.8	3.6	4.9	4.4	5.0	4.9

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2008 Database

الجدول أ – ٧	متوسط المعدلات السنوية للتضخم (التغير المئوي في مؤشرات المتوسط السنوي لأسعار المستهلك)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان		24.072	13.246	12.324	5.106	13.027
بنغلاديش	3.719	5.361	6.103	7.04	6.544	8.365
بنين	2.432	1.502	0.879	5.371	3.801	1.963
بوركينا فاسو	2.298	2.041	-0.402	6.411	2.352	-0.249
تشاد	5.192	-1.753	-5.355	7.89	7.885	-8.811
جزر القمر	3.578	3.713	4.496	3.007	3.389	3
جيبوتي	0.633	1.968	3.118	3.112	3.469	5.019
غامبيا	8.61	17.032	14.287	4.959	2.056	5
غينيا	2.96	12.879	17.463	31.358	34.702	22.861
غينيا بيساو	3.282	-3.523	0.786	3.429	1.958	3.757
المالديف	0.927	-2.803	6.339	3.285	3.7	5
مالي	5.049	-1.347	-3.1	6.4	1.9	2.5
موريتانيا	5.36	5.291	10.421	12.126	6.233	7.262
موزمبيق	16.769	13.455	12.634	6.433	13.239	7.892
النيجر	2.674	-1.793	0.39	7.841	0.054	0.057
السنغال	2.342	-0.038	0.508	1.714	2.107	5.867
سيراليون	-3.659	7.546	14.247	12.05	9.544	11.651
السودان	8.334	7.711	8.418	8.517	7.197	7.976
توغو	3.066	-0.931	0.398	6.779	2.23	0.955
أوغندا	-2.024	5.683	5.01	7.983	6.6	6.8
اليمن	12.239	10.831	12.49	11.762	18.248	12.478
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	4.9	6.0	6.2	7.8	7.7	7.5
جميع البلدان الأقل نموا	13.8	13.6	9.7	10.1	9.5	9.7
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	12.3	8.4	5.9	6.8	7.5	7.4
البلدان النامية	6.7	6.6	5.9	5.7	5.4	6.3

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2008 Database

الجدول أ – ٨	صادرات السلع التجارية (فوب، مليون دولار)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	87	210	185	240	277	340
بنغلاديش	5443	6229	7586	8494	11649	12719
بنين	242	271	290	300	344	416
بوركينا فاسو	173	248	376	373	419	477
تشاد	63	91	1111	1840	2281	2275
جزر القمر	28	33	35	24	32	30
جيبوتي	202	247	252	274	340	422
غامبيا	31	18	38	28	34	46
غينيا	828	629	560	1328	1365	1683
غينيا بيساو	95	71	110	109	133	373
المالديف	91	113	123	99	170	163
مالي	162	215	328	258	394	243
موريتانيا	543	594	803	943	1399	1704
موزمبيق	682	1044	1504	1745	2381	2737
النيجر	169	200	222	299	429	384
السنغال	949	1159	1276	1443	1364	1724
سيراليون	106	141	184	196	209	268
الصومال	113	151	190	251	301	377
السودان	1942	2609	3774	4822	5655	8866
توغو	249	416	408	364	567	700
أوغندا	466	533	574	671	688	853
اليمن	3271	3724	4076	5606	6439	6834
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**15935**	**18945**	**24003**	**29709**	**36871**	**43633**
جميع البلدان الأقل نموا	36634	42356	54777	74068	96273	114954
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	506214	611598	803945	987732	1199816	1354739
البلدان النامية	2378770	2859620	3640560	4403310	5302290	6223060
العالم	6433040	7519520	9131870	10359300	11960800	13830000
بلدان منظمة المؤتمر الأقل نموا كنسبة مئوية من						
جميع البلدان الأقل نموا	43.5	44.7	43.8	40.1	38.3	38.0
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	3.1	3.1	3.0	3.0	3.1	3.2
البلدان النامية	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
التغير السنوي في النسبة المئوية						
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**-0.03**	**18.9**	**26.7**	**23.8**	**24.1**	**18.3**
جميع البلدان الأقل نموا	5.2	15.6	29.3	35.2	30.0	19.4
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	1.8	20.8	31.4	22.9	21.5	12.9
البلدان النامية	7.7	20.2	27.3	21.0	20.4	17.4
العالم	4.8	16.9	21.4	13.4	15.5	15.6

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics, December 2008 CD-ROM

الجدول أ – ٩	واردات السلع التجارية (سيف، مليون دولار)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	1034	1608	1973	3007	3824	4879
بنغلاديش	7848	9835	11590	13851	16096	18476
بنين	721	886	897	893	3476	4873
بوركينا فاسو	650	863	1024	1096	1258	1572
تشاد	462	351	412	488	529	718
جزر القمر	96	124	111	114	142	156
جيبوتي	669	864	896	1206	1548	1914
غامبيا	412	506	577	638	709	863
غينيا	877	694	1140	1880	2264	2906
غينيا بيساو	102	159	136	213	201	240
المالديف	391	471	645	745	909	1739
مالي	1381	1525	1887	2067	2352	2818
موريتانيا	882	1001	1123	1368	1467	1852
موزمبيق	1270	1740	2035	2467	2914	3798
النيجر	396	495	588	838	1009	1098
السنغال	1958	2359	2854	3215	3423	4961
سيراليون	496	602	523	609	565	643
الصومال	388	422	547	626	793	887
السودان	2168	2714	4086	6689	8072	8739
توغو	397	563	557	590	2631	4158
أوغندا	1074	1375	1494	1702	2134	2842
اليمن	2777	4404	3984	4800	7074	9083
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**26446**	**33560**	**39080**	**49104**	**63388**	**79216**
جميع البلدان الأقل نموا	50303	62363	74718	92378	116314	146592
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	423407	503413	695809	827837	971044	1209775
البلدان النامية	2273560	2698110	3477680	4079440	4862350	5900460
العالم	6628790	7750320	9486620	10754800	12362700	14330300
بلدان منظمة المؤتمر الأقل نموا كنسبة مئوية من						
جميع البلدان الأقل نموا	52.6	53.8	52.3	53.2	54.5	54.0
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	6.2	6.7	5.6	5.9	6.5	6.5
البلدان النامية	1.2	1.2	1.1	1.2	1.3	1.3
التغير السنوي في النسبة المئوية						
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**6.0**	**26.9**	**16.4**	**25.6**	**29.1**	**25.0**
جميع البلدان الأقل نموا	4.4	24.0	19.8	23.6	25.9	26.0
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	10.5	18.9	38.2	19.0	17.3	24.6
البلدان النامية	6.6	18.7	28.9	17.3	19.2	21.3
العالم	3.9	16.9	22.4	13.4	15.0	15.9

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics, December 2008 CD-ROM; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ – ١٠	ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	-150	-456	-265	-183	-444	-67
بنغلاديش	167	176	-190	8	762	334
بنين	-238	-298	-292	-260	-296	-310
بوركينا فاسو	-328	-379	-532	-635	-585	-688
تشاد	-1854	-1284	-709	121	-600	-302
جزر القمر	-4	-12	-17	-25	-21	8
جيبوتي	-10	21	-9	9	-109	-212
غامبيا	-10	-18	-25	-70	-58	-70
غينيا	-79	-123	-227	-147	-185	-433
غينيا بيساو	-22	-7	6	-15	-35	-6
المالديف	-36	-32	-128	-269	-369	-472
مالي	-104	-275	-415	-449	-302	-446
موريتانيا	35	-175	-517	-877	-36	-184
موزمبيق	-566	-489	-356	-752	1335	-713
النيجر	-138	-219	-227	-308	-307	-321
السنغال	-303	-422	-488	-676	-895	-906
سيراليون	-19	-48	-62	-86	-51	-63
السودان	-1540	-1388	-1399	-2977	-5489	-5432
توغو	-80	-70	-57	-112	-133	-160
أوغندا	-287	-362	-152	-281	-379	-224
اليمن	443	176	225	633	206	-924
البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر	**-5123**	**-5684**	**-5836**	**-7351**	**-7991**	**-11591**
جميع البلدان الأقل نموا	-8081	-10200	-9049	-6980	75	-9530
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	40624	78332	112475	225882	298451	305959
البلدان النامية	76646	144278	213637	439528	606707	630877

المصدر: SESRIC, BASEIND Database; IMF, World Economic Outlook, April 2008 Database

الجدول أ – ١١	الإحتياطي بإستثناء الذهب (مليون دولار)					
	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان						
بنغلاديش	1683	2578	3172	2767	3806	5183
بنين	616	718	640	657	912	1209
بوركينا فاسو	313	752	669	438	555	1029
تشاد	219	187	222	226	625	955
جزر القمر	80	94	104	86	94	117
جيبوتى	74	100	94	89	120	
غامبيا	107	59	84	98	121	143
غينيا	171		110	95		
غينيا بيساو	103	33	73	80	82	113
المالديف	133	159	204	186	231	308
مالى	594	952	861	855	970	1087
موريتانيا	396	415	34	64	187	198
موزمبيق	803	938	1131	1054	1156	1445
النيجر	134	260	258	250	371	593
السنغال	637	1111	1386	1191	1334	1660
سيراليون	85	67	125	171	184	217
الصومال						
السودان	249	529	1338	1869	1660	1378
توغو	205	205	360	195	375	438
أوغندا	934	1080	1308	1344	1811	2560
اليمن	4411	4987	5665	6115	7512	7715
البلدان الأقل نموا الأعضاء فى منظمة المؤتمر	**11947**	**15226**	**17837**	**17829**	**22104**	**26348**
جميع البلدان الأقل نموا	19971	24451	30621	33503	44086	51630
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامى	252655	310001	387805	454521	595184	771337
البلدان النامية	1510446	1934343	2465016	2893029	3674394	4933317

المصدر: IMF, International Financial Statistics, November 2008 CD-ROM; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ١٢	إجمالي تكوين رأس المال (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)						
	1990	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	13	12	13	17	21	24	21
بنغلاديش	14	23	23	24	25	25	24
بنين	14	18	20	21	18	21	21
بوركينا فاسو	19	16	17	15	21	17	18
تشاد	7	57	45	27	27	24	22
جزر القمر	20	11	10	9	9	10	14
جيبوتي	27	10	19	22	19	29	37
غامبيا	18	21	19	29	27	28	24
غينيا	17	13	10	11	14	14	15
غينيا بيساو	15	22	19	13	15	17	15
المالديف	31	26	27	42	61	56	46
مالي	22	16	26	22	22	20	23
موريتانيا	19	22	27	46	50	23	21
موزمبيق	20	30	22	18	18	19	22
النيجر	13	16	16	15	23	22	23
السنغال	9	17	22	22	25	26	28
سيراليون	10	-12	10	15	16	18	16
الصومال	24	20	20	20	20	20	20
السودان	7	19	20	22	24	25	23
توغو	16	17	15	15	17	19	17
أوغندا	15	21	22	23	23	25	26
اليمن	15	18	21	20	19	16	25
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**14**	**21**	**22**	**22**	**23**	**23**	**23**
جميع البلدان الأقل نموا	15	20	21	21	21	22	23
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	26	25	26	27	27	27	29
المصدر: UNSD, National Accounts Main Aggregates Database; SESRIC, BASEIND Database							

الجدول أ - ١٣	إجمالي المدخرات المحلية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)						
	1990	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	11	-19	-36	-32	-25	-21	-26
بنغلاديش	11	18	19	20	20	20	20
بنين	6	10	10	12	11	12	14
بوركينا فاسو	6	4	5	2	6	4	6
تشاد	1	10	22	46	55	52	49
جزر القمر	-5	-4	-6	-11	-13	-14	-12
جيبوتي	-1	-5	10	8	9	12	17
غامبيا	3	13	10	8	4	11	5
غينيا	15	11	8	7	11	9	6
غينيا بيساو	-12	0	9	-3	2	6	2
المالديف	47	46	49	43	28	32	44
مالي	6	16	19	14	14	17	17
موريتانيا	5	4	-3	-1	2	19	11
موزمبيق	-14	-1	-1	1	4	5	8
النيجر	9	7	8	4	10	11	7
السنغال	6	7	10	9	10	9	13
سيراليون	8	-48	-25	-13	-5	2	0
الصومال	19	19	19	19	19	19	19
السودان	8	13	16	19	14	14	19
توغو	3	2	-1	-2	-11	-9	-6
أوغندا	9	5	7	9	10	8	5
اليمن	11	18	19	21	24	25	20
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	8	12	13	14	15	15	16
جميع البلدان الأقل نموا	9	11	12	14	17	20	20
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	26	28	29	31	32	34	34

المصدر: UNSD, National Accounts Main Aggregates Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ١٤	صافي تدفقات المصادر التمويلية (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
أفغانستان	0	0	0	0	0	143
بنغلاديش	1644	889	1193	1825	1817	2137
بنين	274	191	265	425	314	1212
بوركينا فاسو	217	372	455	621	613	1839
تشاد	247	1124	995	796	1052	991
جزر القمر	33	22	16	15	15	20
جيبوتي	149	56	60	82	86	211
غامبيا	62	109	71	119	125	154
غينيا	211	184	227	142	195	167
غينيا بيساو	96	48	132	49	68	105
المالديف	24	49	41	71	86	75
مالي	348	585	614	706	852	2391
موريتانيا	138	447	471	296	356	1024
موزمبيق	948	2401	1114	1396	1206	3040
النيجر	358	256	406	583	544	1532
السنغال	702	392	303	1042	662	2601
سيراليون	70	297	278	406	399	335
الصومال	372	178	154	213	253	470
السودان	572	1037	1852	2515	4090	5511
توغو	205	102	85	134	157	163
أوغندا	479	817	1067	1475	1351	4912
اليمن	333	283	99	361	10	1513
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**7483**	**9839**	**9899**	**13274**	**14249**	**30547**
جميع البلدان الأقل نموا	14327	19216	28408	29422	28334	57817
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	98072	192038	247696	395148	515032	735247
بلدان المنظمة الأقل نموا كنسبة مئوية من						
جميع البلدان الأقل نموا	52.2	51.2	34.8	45.1	50.3	52.8
البلدان النامية	7.6	5.1	4.0	3.4	2.8	4.2
المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database						

الجدول أ - ١٥	المساعدات التنموية الرسمية * (الصافي، مليون دولار)						
	1990	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان	122	1300	1591	2169	2750	2999	3951
بنغلاديش	2093	909	1394	1417	1336	1222	1502
بنين	267	221	301	391	348	375	470
بوركينا فاسو	327	477	522	643	696	870	930
تشاد	311	231	251	330	384	284	352
جزر القمر	45	32	24	25	25	30	44
جيبوتي	194	78	79	64	76	117	112
غامبيا	97	60	63	55	61	74	72
غينيا	292	250	242	273	201	161	224
غينيا بيساو	126	59	145	76	79	82	123
المالديف	21	27	21	27	76	38	37
مالي	479	475	554	582	711	825	1017
موريتانيا	236	355	249	189	200	190	364
موزمبيق	998	2218	1049	1243	1290	1605	1777
النيجر	388	299	461	547	520	514	542
السنغال	812	449	454	1053	687	826	843
سيراليون	59	383	337	376	350	344	535
الصومال	491	191	174	199	239	392	384
السودان	813	343	613	992	1829	2052	2104
توغو	258	51	50	65	83	79	121
أوغندا	663	732	999	1217	1195	1549	1728
اليمن	400	583	234	251	290	282	225
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**9490**	**9723**	**9805**	**12185**	**13429**	**14910**	**17459**
جميع البلدان الأقل نموا	16623	18313	24184	25358	26186	28328	32677
البلدان النامية	56959	60573	70713	78920	107671	105645	105056
بلدان المنظمة الأقل نموا كنسبة من							
جميع البلدان الأقل نموا	57	53	41	48	51	53	53
البلدان النامية	17	16	14	15	12	14	17
للفرد (بالسعر الجاري للدولار)							
بلدان المنظمة الأقل نموا	30	12	13	15	20	19	19
جميع البلدان الأقل نموا	31	26	34	35	35	37	41
البلدان النامية	13	27	27	32	35	37	43

(*) من جيع المانحين وضمنها الهبات

المصدر: UNCTAD, Handbook of Statistics Online; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ١٦	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)						
	1990	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أفغانستان		50	58	187	273	242	288
بنغلاديش	3	328	350	460	845	793	666
بنين	62	14	45	64	53	53	48
بوركينا فاسو	0	15	29	14	34	34	600
تشاد	9	924	713	495	613	700	603
جزر القمر	0	0	1	1	1	1	1
جيبوتي	0	4	14	39	59	164	195
غامبيا	14	43	15	49	45	71	64
غينيا	18	30	83	98	105	108	111
غينيا بيساو	2	4	4	2	9	18	7
المالديف	6	12	14	15	9	14	15
مالي	6	244	132	101	224	83	360
موريتانيا	7	67	102	392	814	155	153
موزمبيق	9	347	337	245	108	154	427
النيجر	41	2	11	20	30	51	27
السنغال	57	78	52	77	45	220	78
سيراليون	32	10	9	61	83	59	81
الصومال	6	0.1	-1	-5	24	96	141
السودان	-31	713	1349	1511	2305	3541	2436
توغو	23	53	34	59	77	77	69
أوغندا	-6	185	202	295	380	400	368
اليمن	-131	102	6	144	-302	1121	464
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**128**	**3226**	**3558**	**4323**	**5833**	**8153**	**7203**
جميع البلدان الأقل نموا	578	6834	10862	9643	7060	12685	13198
بلدان المنظمة الأقل نموا كنسبة من	6810	24815	34722	50271	84965	129290	141488
البلدان النامية	35087	170966	180114	283618	316407	412972	499720
بلدان المنظمة الأقل نموا كنسبة من							
جميع البلدان الأقل نموا	22	47	33	45	83	64	55
بلدان المنظمة الأقل نموا	2	13	10	9	7	6	5
البلدان النامية	0.4	2	2	2	2	2	1

المصدر: UNCTAD, Foreign Direct Investment Database (FDISTAT), SESRIC BASEIND Database

الجدول أ - ١٧	إجمالي الديون الخارجية (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	12439	17046	18774	20129	18928	20521
بنين (*)	1292	1836	1828	1916	1855	824
بوركينا فاسو (*)	832	1546	1735	2045	2042	1142
تشاد (*)	529	1323	1590	1701	1633	1772
جزر القمر (*)	188	275	293	307	291	282
جيبوتي	205	326	385	417	412	464
غامبيا (*)	369	577	634	672	668	725
غينيا (*)	2476	3401	3457	3538	3247	3281
غينيا بيساو (*)	692	699	745	765	693	711
المالديف	78	272	284	353	368	459
مالي (*)	2468	2827	3114	3320	3025	1436
موريتانيا (*)	2113	2266	2355	2333	2316	1630
موزمبيق (*)	4650	5059	3941	4869	4637	3265
النيجر (*)	1726	1787	2070	1973	1980	805
السنغال (*)	3744	4102	4385	3940	3883	1984
سيراليون (*)	1197	1440	1604	1728	1682	1428
الصومال (*)	2370	2689	2838	2849	2750	2836
السودان (*)	14762	17314	18406	19353	18455	19158
توغو (*)	1281	1573	1702	1836	1708	1806
أوغندا (*)	2606	3980	4543	4753	4427	1264
اليمن	6352	5225	5375	5488	5363	5563
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**62368**	**75562**	**80058**	**84286**	**80360**	**73127**
جميع البلدان الأقل نموا	124697	147276	156189	162771	156448	133082
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	413666	652486	698182	749263	710459	752575
البلدان النامية	1268367	2254143	2453484	2610556	2606499	2826609
بلدان المنظمة الأقل نموا كنسبة مئوية من						
جميع البلدان الأقل نموا	50.0	51.3	51.3	51.8	51.4	54.9
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	15.1	11.6	11.5	11.2	11.3	9.7
البلدان النامية	4.9	3.4	3.3	3.2	3.1	2.6

(*) بلدان فقيرة مثقلة بالديون

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ١٨	إجمالي خدمات الديون (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	749	727	672	671	805	685
بنين	38	58	60	64	69	83
بوركينا فاسو	34	44	47	52	46	52
تشاد	12	26	47	46	61	68
جزر القمر	1	5	3	3	4	4
جيبوتي	15	12	16	18	15	23
غامبيا	38	15	20	37	28	33
غينيا	169	125	131	172	162	165
غينيا بيساو	8	11	15	45	33	34
المالديف	9	22	21	32	34	35
مالي	68	83	77	99	88	80
موريتانيا	146	54	55	57	67	97
موزمبيق	79	78	85	74	84	55
النيجر	99	26	33	43	38	181
السنغال	324	220	244	336	204	202
سيراليون	21	22	25	27	25	34
الصومال	11	0	0	0	0	0
السودان	50	141	272	312	385	292
توغو	86	13	17	21	17	15
أوغندا	145	70	84	103	172	115
اليمن	169	171	176	223	211	226
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**2269**	**1923**	**2101**	**2435**	**2547**	**2487**
جميع البلدان الأقل نموا	4274	5334	5190	6041	6753	8467
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	49868	83866	92239	104184	118290	126883
البلدان النامية	139751	348141	389365	411618	473400	535687

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ١٩	الديون طويلة الأجل (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	11658	16404	18083	19186	17931	18866
بنين	1218	1689	1726	1827	1762	782
بوركينا فاسو	748	1407	1596	1901	1917	1022
تشاد	469	1191	1462	1582	1537	1686
جزر القمر	175	245	265	273	257	260
جيبوتي	155	296	356	382	377	426
غامبيا	308	507	567	620	625	689
غينيا	2253	2972	3154	3188	2931	2980
غينيا بيساو	630	662	713	738	671	695
المالديف	64	223	259	313	307	360
مالي	2337	2518	2910	3136	2899	1411
موريتانيا	1806	1938	2076	2082	2079	1401
موزمبيق	4231	4425	3298	4179	3773	2511
النيجر	1487	1652	1929	1829	1811	729
السنغال	3008	3556	3990	3700	3699	1863
سيراليون	940	1260	1418	1510	1420	1323
الصومال	1926	1860	1936	1949	1882	1923
السودان	9651	11435	11887	12237	11660	12105
توغو	1081	1323	1485	1609	1469	1565
أوغندا	2177	3565	4158	4426	4216	1107
اليمن	5160	4497	4745	4799	4717	5000
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**51483**	**63625**	**68012**	**71465**	**67941**	**60465**
جميع البلدان الأقل نموا	106222	126276	134814	139465	132896	109809
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	347848	530420	561923	594557	555836	593353
البلدان النامية	1045036	1848150	1965345	2068110	2037751	2183361
المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database						

الجدول أ - ٢٠	الديون قصيرة الأجل (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	156	572	617	712	688	1178
بنين	55	74	29	24	39	39
بوركينا فاسو	84	13	14	29	21	85
تشاد	30	26	23	23	16	18
جزر القمر	12	29	28	34	33	22
جيبوتي	50	10	9	13	17	19
غامبيا	16	37	33	27	23	18
غينيا	172	289	166	229	229	229
غينيا بيساو	56	14	12	11	10	8
المالديف	14	49	26	40	55	93
مالي	62	144	35	39	17	17
موريتانيا	238	215	174	161	167	229
موزمبيق	345	434	433	493	706	744
النيجر	154	28	10	9	41	49
السنغال	421	294	156	36	36	95
سيراليون	148	10	17	22	69	70
الصومال	285	677	735	726	709	745
السودان	4155	5306	5920	6524	6277	6535
توغو	113	198	175	201	225	233
أوغندا	146	158	148	135	79	148
اليمن	1192	341	229	313	353	318
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**7905**	**8918**	**8990**	**9801**	**9812**	**10903**
جميع البلدان الأقل نموا	13078	14970	15185	16910	18078	19958
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	58889	82593	93697	116150	126644	144375
البلدان النامية	190301	310880	381917	447021	520087	623907

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢١	إستخدام قروض صندوق النقد الدولي (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	626	71	74	231	308	476
بنين	18	73	73	65	53	3
بوركينا فاسو	0	126	125	115	104	35
تشاد	30	107	106	96	79	68
جزر القمر	0	1	0	0	0	0
جيبوتي	0	20	20	21	19	18
غامبيا	45	32	35	25	21	18
غينيا	51	139	136	122	87	72
غينيا بيساو	5	23	20	16	12	8
المالديف	0	0	0	0	6	6
مالي	69	166	169	145	109	8
موريتانيا	70	113	104	90	69	0
موزمبيق	74	200	209	197	157	10
النيجر	85	106	131	135	128	27
السنغال	314	253	240	204	148	26
سيراليون	108	169	169	196	192	35
الصومال	159	152	166	174	160	168
السودان	956	573	599	593	518	518
توغو	87	52	42	27	14	8
أوغندا	282	257	236	192	131	9
اليمن	0	386	401	376	292	246
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**2980**	**3019**	**3056**	**3020**	**2608**	**1759**
جميع البلدان الأقل نموا	5397	6030	6191	6397	5474	3315
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	6930	39474	42561	38556	27979	14846
البلدان النامية	33031	95113	106221	95425	48661	19341
المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database						

الجدول أ - ٢٢	الديون العامة والديون المكفولة من قبل القطاع العام الحكومي (مليون دولار)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	11658	16404	18083	19186	17931	18866
بنين	1218	1689	1726	1827	1762	782
بوركينا فاسو	748	1407	1596	1901	1917	1022
تشاد	469	1191	1462	1582	1537	1686
جزر القمر	175	245	265	273	257	260
جيبوتي	155	296	356	382	377	426
غامبيا	308	507	567	620	625	689
غينيا	2253	2972	3154	3188	2931	2980
غينيا بيساو	630	662	713	738	671	695
المالديف	64	223	259	313	307	360
مالي	2337	2518	2910	3136	2899	1411
موريتانيا	1806	1938	2076	2082	2079	1401
موزمبيق	4211	2912	3219	3768	3773	2511
النيجر	1226	1599	1883	1790	1778	703
السنغال	2948	3523	3940	3556	3557	1712
سيراليون	940	1260	1418	1510	1420	1323
الصومال	1926	1860	1936	1949	1882	1923
السودان	9155	10939	11391	11741	11164	11609
توغو	1081	1323	1485	1609	1469	1565
أوغندا	2177	3565	4158	4426	4216	1107
اليمن	5160	4497	4745	4799	4717	5000
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**50647**	**61530**	**67341**	**70375**	**67271**	**59792**
جميع البلدان الأقل نموا	105369	123632	133599	137342	130930	107535
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	329351	429904	456992	467455	414565	384621
البلدان النامية	988584	1341122	1422582	1464368	1330249	1267827
المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; SESRIC, BASEIND Database						

الجدول أ - ٢٣	معدل الديون إلى إجمالى الدخل القومى (٪)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	40.4	34.3	34.3	33.7	30.0	31.1
بنين	71.5	66.0	52.0	47.8	43.5	17.5
بوركينا فاسو	26.9	47.0	40.6	40.1	36.5	18.5
تشاد	30.7	68.6	70.2	45.7	33.6	34.2
جزر القمر	75.3	109.7	90.7	85.2	75.6	70.3
جيبوتي		53.8	57.2	57.0	53.1	54.3
غامبيا	126.7	166.0	182.2	176.4	150.0	145.2
غينيا	98.4	107.3	96.4	90.5	98.9	100.2
غينيا بيساو	296.6	362.9	331.5	295.9	239.6	241.2
المالديف	40.2	45.0	43.4	49.1	50.7	52.3
مالي	102.6	91.1	74.1	70.9	59.3	26.0
موريتانيا	196.4	177.6	175.3	144.6	121.8	58.9
موزمبيق	200.4	125.6	88.2	90.9	76.1	53.2
النيجر	71.2	83.2	76.2	64.9	58.3	22.1
السنغال	67.8	78.4	65.4	50.2	45.7	22.0
سيراليون	206.4	158.9	166.6	166.2	143.1	100.9
الصومال	283.9					
السودان	179.0	125.9	111.9	96.8	71.2	55.5
توغو	80.1	108.1	98.1	90.3	81.7	82.8
أوغندا	61.6	69.6	74.1	71.0	51.6	13.6
اليمن	132.6	57.8	54.2	43.6	35.3	31.6
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**74.1**	**63.0**	**58.1**	**53.8**	**45.8**	**37.1**
جميع البلدان الأقل نموا	84.3	75.5	71.0	64.7	53.6	38.8
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	38.5	41.7	39.1	34.9	27.7	25.0
البلدان النامية	32.2	37.1	35.9	32.1	26.9	24.9

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢٤	معدل الديون إلى الصادرات (٪)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	670.8	253.0	255.5	232.6	198.1	179.3
بنين	343.5	294.3	245.0	236.2	197.3	94.6
بوركينا فاسو	244.6	533.1	461.9	372.7	376.2	167.1
تشاد	180.8	380.7	230.1	76.4	51.0	47.9
جزر القمر	659.3	694.9	573.5	669.3	602.0	596.2
جيبوتي	55.2	120.1	152.2	166.2	143.2	151.1
غامبيا	256.5	338.4	365.5	339.1	326.6	327.1
غينيا	310.1	433.3	428.4	418.8	351.7	285.9
غينيا بيساو	2471.2	1215.7	958.1	915.4	610.3	553.5
المالديف	39.4	49.0	47.0	52.7	72.9	61.3
مالي	568.5	298.4	270.3	272.7	220.3	78.4
موريتانيا	463.4	609.2	712.2	488.5	362.0	114.3
موزمبيق	2522.6	482.7	321.7	286.8	231.4	163.9
النيجر	410.3	541.4	460.5	368.6	313.5	120.8
السنغال	268.9	269.4	240.1	180.8	165.1	84.3
سيراليون	566.5	1466.4	907.5	876.1	733.5	541.4
الصومال	28032.4	41350.3	43010.5	41072.2	37754.4	35655.1
السودان	2035.4	716.2	564.2	412.3	312.3	270.9
توغو	250.1	295.6	284.7	305.6	277.0	263.2
أوغندا	1038.9	568.0	550.9	456.6	342.2	97.2
اليمن	1321.4	132.0	125.3	108.8	78.1	70.9
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**628.4**	**324.9**	**293.5**	**249.2**	**201.0**	**156.9**
جميع البلدان الأقل نموا	548.7	322.5	291.4	232.6	170.8	114.2
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	128.3	101.8	93.4	78.3	58.4	51.4
البلدان النامية	182.4	119.7	108.2	90.6	73.4	65.3

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢٥	معدل الديون إلى خدماتها (٪)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	40.4	10.8	9.1	7.8	8.4	6.0
بنين	10.1	9.4	8.0	7.8	7.3	9.5
بوركينا فاسو	10.1	15.2	12.5	9.5	8.5	7.6
تشاد	4.1	7.5	6.8	2.1	1.9	1.8
جزر القمر	3.9	12.8	5.9	7.2	8.3	7.6
جيبوتي	4.0	4.4	6.2	7.1	5.1	7.4
غامبيا	26.2	8.7	11.8	18.8	13.9	14.9
غينيا	21.1	15.9	16.2	20.3	17.5	14.4
غينيا بيساو	30.1	19.2	19.5	53.8	28.7	26.3
المالديف	4.5	4.0	3.5	4.8	6.7	4.6
مالي	15.6	8.7	6.6	8.1	6.4	4.4
موريتانيا	31.9	14.5	16.6	12.0	10.5	6.8
موزمبيق	42.6	7.4	6.9	4.4	4.2	2.8
النيجر	23.5	7.8	7.4	8.0	6.0	27.2
السنغال	23.3	14.5	13.4	15.4	8.7	8.6
سيراليون	10.1	22.1	14.3	13.9	10.9	12.9
الصومال	126.6	2.6	0.0	0.0	1.8	0.2
السودان	6.8	5.8	8.3	6.7	6.5	4.1
توغو	16.7	2.4	2.9	3.5	2.8	2.2
أوغندا	57.7	10.1	10.2	9.9	13.3	8.8
اليمن	35.2	4.3	4.1	4.4	3.1	2.9
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**22.9**	**8.3**	**7.7**	**7.2**	**6.4**	**5.3**
جميع البلدان الأقل نموا	18.8	11.7	9.7	8.6	7.4	7.3
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	15.5	13.1	12.3	10.9	9.7	8.7
البلدان النامية	20.1	18.5	17.2	14.3	13.3	12.4

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢٦	معدل الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات (٪)					
	1990	2002	2003	2004	2005	2006
بنغلاديش	10.8	2.6	2.4	2.4	2.5	2.0
بنين	4.7	4.1	2.5	2.4	2.2	2.0
بوركينا فاسو	4.6	5.8	4.3	3.1	3.2	2.5
تشاد	1.7	3.0	1.7	0.5	0.5	0.5
جزر القمر	3.0	2.3	1.8	2.4	2.9	2.9
جيبوتي	1.6	0.9	1.3	1.8	1.4	1.7
غامبيا	8.5	3.5	5.2	4.6	5.1	4.4
غينيا	7.4	4.6	4.3	5.2	5.1	3.8
غينيا بيساو	21.7	6.5	5.7	12.1	7.7	7.3
المالديف	1.4	1.0	0.9	1.3	2.0	1.6
مالي	5.5	2.6	1.7	2.2	2.1	1.4
موريتانيا	10.4	4.8	4.8	4.4	3.7	1.8
موزمبيق	20.5	2.5	2.0	1.5	1.3	1.3
النيجر	8.5	2.6	2.5	2.5	2.2	1.9
السنغال	9.2	4.8	4.3	3.4	2.4	3.2
سيراليون	4.3	5.6	4.2	5.2	4.1	4.4
الصومال	62.4	2.6	0.0	0.0	1.8	0.2
السودان	4.6	1.6	1.8	1.7	1.1	0.7
توغو	8.4	0.5	0.5	0.6	0.5	0.8
أوغندا	14.3	3.6	3.3	3.5	2.8	2.3
اليمن	18.4	1.5	1.3	1.4	0.9	0.9
البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة	**8.2**	**2.4**	**2.1**	**2.0**	**1.8**	**1.5**
جميع البلدان الأقل نموا	7.0	3.0	2.5	2.0	1.8	1.9
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	5.9	3.3	3.1	2.5	2.5	2.0
البلدان النامية	8.8	4.9	4.3	3.4	3.1	2.9

المصدر: World Bank, Global Development Finance (GDF) Online Database; World Bank, World Development Indicators (WDI) Online Database; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢٧	مؤشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الخاص بالتنمية البشرية [1]				
	2001[2]	2002[3]	2003[3]	2004[3]	2005[3]
البلدان الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ذات التنمية البشرية المتوسطة	المالديف، جزر القمر، **السودان**، **بنغلاديش**، **توغو**	المالديف، جزر القمر، بنغلاديش، السودان	المالديف، جزر القمر، بنغلاديش، السودان، **توغو**، **اوغندا**	المالديف، جزر القمر، بنغلاديش، السودان، اوغندا	المالديف، جزر القمر، **موريتانيا**، بنغلاديش، السودان، **جيبوتى**، **توغو**، **اليمن**، اوغندا، **غامبيا**
البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ذات التنمية البشرية المتدنية	اوغندا، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السنغال، غينيا، بنين، تشاد، غينيا بيساو، موزمبيق، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، سيراليون	*توغو*، اوغندا، اليمن، موريتانيا، جيبوتي، غامبيا، السنغال، غينيا، بنين، تشاد، موزمبيق، غينيا بيساو، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، سيراليون	جيبوتي، اليمن، موريتانيا، غامبيا، غينيا، السنغال، بنين، موزمبيق، غينيا بيساو، تشاد، مالي، بوركينا فاسو، سيراليون، النيجر	*توغو*، جيبوتي، اليمن، موريتانيا، غامبيا، السنغال، غينيا، بنين، موزمبيق، تشاد، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، مالي، سيراليون النيجر	السنغال، غينيا، بنين، تشاد، موزمبيق، مالي، النيجر، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، سيراليون

1 البلدان بالخط السميك شهدت إرتفاعا في مستوى التنمية بها والبلدان بالخط المائل شهدت تدهورا في مستوى التنمية البشرية بها مقارنة بالعام السابق

2 المؤشر شمل 175 بلدا من 20 منها من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

3 المؤشر شمل 177 بلدا 20 منها من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة لمؤتمر الإسلامي

المصدر: UNDP, Human Development Report, various issues; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢٨	مؤشر برنامج الأمم المتحدة للفقر البشري *				
	2001[1]	2002[2]	2003[3]	2004[4]	2005[5]
المالديف	11.4	11.4	16.6	16.9	17.0
جزر القمر	31.5	31.4	31.2	31.6	31.3
السودان	32.2	31.6	32.4	31.3	34.4
توغو	38.5	38.0	39.5	39.2	38.1
اليمن	41.0	40.3	40.3	40.6	38.0
بنغلاديش	42.6	42.2	44.1	44.2	40.5
جيبوتي	34.3	34.3	29.5	30.0	28.5
اوغندا	36.6	36.4	36.0	36.0	34.7
موريتانيا	48.6	48.3	40.5	41.0	39.2
السنغال	44.5	44.1	44.2	44.0	42.9
بنين	46.4	45.7	48.4	47.8	47.6
غينيا				52.0	52.3
غامبيا	45.8	45.8	44.7	44.7	40.9
مالي	55.1	58.9	60.3	60.2	56.4
تشاد	50.3	49.6	58.8	57.9	56.9
غينيا بيساو	47.8	48.0	48.2	48.2	44.8
بوركينا فاسو	58.6	65.5	64.2	58.3	55.8
موزمبيق	50.3	49.8	49.1	48.9	50.6
النيجر	61.8	61.4	64.4	56.4	54.7
سيراليون			54.9	51.9	51.7
متوسط البلدان الأقل نموا الأعضاء	**43.4**	**43.4**	**44.9**	**44.4**	**42.5**
إجمالي سكان البلدان الأقل نموا	307.0	314.6	327.8	344.6	352.7
السكان الذين يعانون من الفقر البشري	133.4	136.6	147.0	153.0	149.9

البلدان المضمنة في المؤشر هي كالاتي: 94 في 2001؛ 95 في 2002؛ 103 في 2003؛ 102 في 2004؛ 108 في 2005؛ 20 من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدرجت في كل السنوات

المصدر: UNDP, Human Development Report, various issues; SESRIC, BASEIND Database

الجدول أ - ٢٩ التقدم المحرز من قبل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية

	الهدف الأول							الهدف الثاني							الهدف الثالث							الهدف الرابع		
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2000	2005	2006
أفغانستان	41.20				39.30														0.35	0.21	0.33	257	257	257
بنغلاديش	47.70				47.50							92.10	91.60	88.90	88.10	86.80	1.05	1.1	1.11	1.11	1.03		92	73	69
بنين		22.90					22.60					83.10	80			52.20	0.46	0.48	0.47	0.48	0.48	0.57	160	150	148
بوركينافاسو				37.70			37.40		36.60	37.60	37.60	40.30	44.30	47.80	35.80	0.66	0.66	0.66	0.68	0.69	0.71	0.72	194	203	204
تشاد	28.10				36.70				54.50	58.50	60.40				53.20	0.28	0.28	0.33	0.32	0.33	0.33		205	208	209
جزر القمر	25.40				24.90										55.50	0.82		0.84	0.83	0.76	0.76		84	71	68
جيبوتي			17.90				28.90		29	29.80	31.70	33.40	35.10	38.30	27	0.66	0.62	0.66	0.66	0.69	0.66	0.67	147	133	130
غامبيا	17.10						20.30		69.70	73.50	72.80			63.30	64.90	0.69	0.72	0.76	0.84	0.83		0.9	132	116	113
غينيا			20.80			25.80		48.20	51.90	60	64.10	67.70	70.20	72.70		0.38	0.41	0.43	0.47	0.46	0.51	0.53	184	165	161
غينيا بيساو	25						19.40	45.40	45.30							0.54	0.54						218	203	200
المالديف		30.40						98.70	98	98		99.90	98.10	98.10		1.08	1.07	1.15	1.11	1.14		1.07	54	33	30
مالي		33.20								53.90	53.90	53.90	59.10	60.50		0.54			0.53	0.58	0.6	0.61	224	218	217
موريتانيا		31.80						64.50	68.10	69.60	71	78.50	77.10	79.90		0.75	0.79	0.8	0.84	0.88	0.9	0.86	125	125	125
موزمبيق	26			23.70				56.10	60.90	56.90		71.10	76.60	76		0.63	0.64	0.66		0.7	0.69	0.72	178	145	138
النيجر	39.60						44.40	27.20	30.90	34.40	38.30	42.20	42.50	44.10		0.61	0.61	0.6	0.62	0.61	0.64	0.63	270	256	253
السنغال	22.70					17.30		56.90	58.30	53.90	63.50	67.60	73.10	72.20		0.65	0.66	0.67	0.69	0.72	0.75	0.76	133	119	116
سيراليون	27.20					30.40										0.71							277	271	270
الصومال							35.60																165	149	145
السودان	40.70							44								0.96	0.96	0.94	0.92	0.92	0.94	0.96	97	90	89
توغو							26	78.10	79.20	82.30	79	81	80.30	82.90		0.44			0.47	0.5	0.51		124	111	108
اوغندا		22.80					20.40									0.77	0.77	0.81	0.81	0.81	0.81		145	136	134
اليمن				45.60				58.60	66.30		71.90	74.30	75.40			0.42	0.42	0.45	0.48	0.49		110	102	100
أعضاء أقل نموا	30.97	28.22	19.35	35.67	37.10	24.50	28.33	56.06	59.77	61.33	62.75	68.08	67.64	68.22		0.64	0.67	0.72	0.68	0.67	0.64	0.77	162.50	151.55	149.27
جميع الأقل نموا	30.30	31.38	27.63	36.92	31.51	28.88	26.64	63.85	66.99	71.37	72.50	76.15	74.93	74.95		0.75	0.78	0.79	0.77	0.78	0.78	0.84	142.70	131.48	129.28
منظمة المؤتمر	20.82	23.30	14.59	23.38	21.44	15.46	18.38	74.87	78.20	80.81	79.96	82.46	83.06	82.37		0.83	0.85	0.89	0.87	0.84	0.86	0.92	94.02	85.83	84.16

الهدف الأول يبين مؤشر "الأطفال تحت سن الخامسة ناقصي الوزن بدرجة متوسطة وحادة

الهدف الثاني يبين مؤشر "إجمالي صافي معدل الإلتحاق في التعليم الإبتدائي، كلا الجنسين

الهدف الثالث: يبين "مؤشر تكافؤ النوع الإجتماعي في مستوى الإلتحاق بالتعليم الثانوي

الهدف الرابع: يبين مؤشر "معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من بين كل ١٠٠٠ مولود حي

المصدر: UN, Millennium Development Goals, [http://mdgs.un.org]; SESRIC, BASEIND Database

يتبع الجدول أ – ٢٩ **التقدم المحرز من قبل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية**

	الهدف الخامس							الهدف السادس							الهدف السابع		الهدف الثامن						
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2000	2006	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أفغانستان	12.40			14.30				440.40	407.40	367.60	350.30	293.20	266.60	231	0.33		0.09	0.07					1	1.72
بنغلاديش	12.10	11.60		13.90		13.20	20.10	499.20	490.60	478	457.30	443.40	415.50	391			0.08	0.14	0.15	0.18	0.22	0.26	0.31
بنين		65.50					77.70	130.10	131.10	138.70	141	135.50	136.80	135.40	0.57		0.24	0.38	0.74	1	1.24	1.33	1.44
بوركينافاسو				37.80			53.50	340.50	332.80	338.40	348.80	387.60	431	476.10	0.71	0.72	0.08	0.16	0.21	0.39	0.40	0.49	0.59
تشاد	16.30				14.40			485.30	519.50	573.70	652.50	617.60	578.60	570.50	0.33		0.04	0.05	0.19	0.37	0.40	0.41	0.60
جزر القمر	61.80							111.30	102.60	103.50	106.40	98.70	90.30	86.10	0.76		0.22	0.34	0.42	0.63	1.01	2.51	2.56
جيبوتي			74.10	60.60				870.80	891.60	1089.80	1127.60	1221.90	1238.30	1299.60	0.66	0.67	0.22	0.51	0.69	0.97	1.32	1.45	1.36
غامبيا	54.70						56.80	508.40	517.90	352.70	361.40	361	387.30	423.20		0.9	0.95	1.39	1.88	2.57	3.35	3.82	5.29
غينيا				55.50		38		361	376.90	396	415.60	428.80	466.10	466.40	0.51	0.53	0.11	0.20	0.46	0.52	0.59	0.63	0.52
غينيا بيساو	34.70						38.80	307.40	313.30	348.60	341	329.90	328.50	312.70			0.25	0.33	1.12	1.48	1.99	2.32	2.26
المالديف		70.30			84			85.70	71.50	70.50	55.50	58.10	50.30	54.20		1.07	2.22	3.63	5.34	5.93	6.45	6.64	8.97
مالي		40.60						604.80	601	591.70	589.40	587.30	583.40	578.20	0.6	0.61	0.15	0.19	0.24	0.32	0.45	0.53	0.64
موريتانيا		56.90						651.40	663.80	677	690.80	536.30	613.30	605.80	0.9	0.86	0.20	0.27	0.37	0.44	0.47	0.65	0.95
موزمبيق				47.70				604.50	646.50	667.90	677.70	667.10	644.60	623.70	0.69	0.72	0.12	0.17	0.28	0.45	0.73	0.90	0.89
النيجر	15.70						32.90	294.60	298.80	307.80	295.40	309.30	308.60	313.70	0.64	0.63	0.04	0.11	0.13	0.15	0.19	0.21	0.28
السنغال	57.80		58			51.90		437.40	451.20	468.30	469.40	487.90	494.30	503.60	0.75	0.76	0.42	1.02	1.04	2.17	4.66	4.63	5.45
سيراليون	41.70					43.20		734	757.70	809.90	854.80	904.90	942.50	976.90			0.11	0.15	0.16	0.18	0.19	0.20	0.21
الصومال			24.80				33	442.10	411.20	391.40	348.30	309.20	287.90	293.10			0.21	0.08	0.12	0.39	1.08	1.09	1.11
السودان	87							395.70	411.40	385.30	395.30	402	411.10	419.30	0.94	0.96	0.03	0.16	0.49	0.60	0.87	1.43	8.65
توغو	48.60			60.80			62	758.30	766.20	797.20	778.10	779.20	782.20	786.90	0.51		2.16	3.16	4.10	4.20	4.41	5.88	5.07
اوغندا		39					42.10	523	542.30	587.70	612.90	591.90	582	560.90	0.81		0.16	0.24	0.39	0.47	0.72	1.74	5.02
اليمن				26.80				165.30	156	151.20	146.70	135.60	135.10	132.30	0.49		0.08	0.09	0.51	0.60	0.87	1.05	1.25
أعضاء أقل نموا	40.25	47.32	52.30	39.68	37.20	44.37	46.32	443.24	448.24	458.77	464.37	458.47	462.47	465.48	0.64	0.77	0.39	0.61	0.91	1.09	1.44	1.78	2.51
جميع الأقل نموا	39.84	43.33	51.60	39.19	42.03	37.28	46.39	453.34	458.04	452.20	452.72	441.65	435.87	431.48	0.78	0.84	0.59	0.92	1.26	1.52	2.02	2.13	2.71
منظمة المؤتمر	67.63	55.59	79.49	57.49	59.40	63.84	68.90	262.37	263.64	267.64	269.48	265.50	265.99	265.70	0.86	0.92	2.24	3.08	4.12	5.30	6.61	7.97	10.19

الهدف الخامس يبين مؤشر " حالات الولادة التي تمت تحت إشراف كوادر صحية مؤهلة (٪)"
الهدف السادس يبين مؤشر " معدل إنتشار مرض السل الرئوي بين كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة"
الهدف السابع يبين مؤشر " إجمالي نسبة السكان مستخدمي مصادر مياه الشرب المحسنة"
الهدف الثامن يبين مؤشر "عدد مستخدمي الإنترنيت من بين كل ١٠٠ شخص"

المصدر: UN, Millennium Development Goals, [http://mdgs.un.org]; SESRIC, BASEIND Database